مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

رؤيـــة الكـويـت ٢٠٣٥
«كـويـت جـديـدة»

التقرير الاستراتيجي

العدد (٥)

يناير ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

رؤيـــة الكـويـت ٢٠٣٥
«كـويـت جـديـدة»

التقرير الاستراتيجي
العدد (٥)

يناير ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- **تقديم**..... ١٣
- **مقدمة**..... ١٥
- **المحور الأول**: مكوِّنات رؤية الكويت ٢٠٣٥..... ٢٠
- **المحور الثَّاني**: رؤية الكويت ٢٠٣٥ الطُّموحات والواقع..... ٢٤

٢-١ رؤية الكويت ورأس المال البشري:..... ٢٤

٢-٢ رؤية الكويت والإدارة الحكوميَّة الفاعلة:..... ٣٠

٢-٣ رؤية الكويت والبنية التحتيَّة:..... ٣٤

٢-٤ رؤية الكويت والرعاية الصحيَّة:..... ٣٩

٢-٥ رؤية الكويت والبيئة المعيشيَّة المستدامة:..... ٤٤

٢-٦ رؤية الكويت والمكانة الدوليَّة المتميِّزة:..... ٤٨

٢-٧رؤية الكويت والاقتصاد المتنوِّع والمستدام:..... ٥٣

٢-٧-١ المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة:..... ٦٠

- المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والجدل القانوني والسياسي:..... ٦٣
- المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة ومبادرة الحزام والطريق الصينية:... ٦٥
- المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والنزاعات الحدوديَّة مع العراق:... ٦٧
- من أين بدأ الخلافُ؟ ٦٨

تابع الفهرس

رقم الصفحة

- المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والقلق الأميركي: ٧٢
- المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والمنافسة الدوليَّة: ٧٣
- **المحور الثَّالث**: تحديات رؤية الكويت ٢٠٣٥: ٧٧
- الثقافة والمشاركة والإنتاج: ٧٧
- سوق العملِ: ٧٨
- التَّركيبة السكانيَّة: ٧٨
- التَّسويق الإعلامي: ٧٩
- تناغم سياسي: ٨٠
- **الخاتمة**: ٨١
- **المصادر**: ٨٣
- **الملاحق**: ٩٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تقديم:

يتناول العدد الحالي من «**التقرير الاستراتيجي**» موضوعاً غاية في الأهمية، وهو «**رؤية الكويت الاستراتيجية ٢٠٣٥**». وقد وضعت دولة الكويت هذه الرؤية الاستراتيجية الطموحة لمواجهة التحديات المقبلة التي تواجهها، وأهمها القدرة على تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في ظل تقلب أسعار النفط العالمية واحتمالية تناقص اعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد، مع زيادة الانتاج النفطي لهذه الدول وتطوير بدائل أخرى للطاقة. وتدرك دولة الكويت كدولة صغيرة في المنطقة وتعتمد في دخلها القومي على الإيرادات النفطية مدى خطورة المرحلة المقبلة، وبالتالي فقد جاءت هذه الرؤية الاستراتيجية تحت عنوان «**كويت جديدة**» في محاولة لاستغلال الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت لتكون مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً تستطيع من خلاله دولة الكويت ربط أمنها القومي بالأمن العالمي. لذلك فإنه يمكن القول بأن رؤية الكويت ٢٠٣٥ هي استراتيجية للأمن القومي الكويتي في كافة ابعاده. ويحاول هذا التقرير الاستراتيجي إلقاء الضوء على هذه الرؤية الاستراتيجية واستعراض أهم العقبات أمام تنفيذها.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

مقدمة:

شـهدت القـرون الزمنيَّـة المختلفـة التطـوُّرات المتعـدِّدة التـي تحوَّلـت وتبدَّلـت فيهـا وظائـف الدَّولـة، والتـي كانـت أساسًـا لبقـاء الـدول واسـتمراريتها، وعامـلًا مهـمًّا للنهـوض والتطـوُّر عـلى كافـة المسـتويات بـما يحقِّـقُ سـيادة الدَّولـة وتوفـير احتياجـات شـعوبها الأساسـيَّة عـبر توفـير الخدمـات المتعـدِّدة، بالإضافـة إلى تحقيـق العدالـة والنهـوض بالاقتصـاد الوطنـي.

ولـدى مراقبـة تغـيُّر وظائـف الـدول عـلى مـرِّ التَّاريـخ، والتـي فرضتهـا التطـوُّرات والمتغـيرات العالميَّـة والمحليَّـة والثقافـات والأيدولوجيـات المختلفـة، نجـد أن الاقتصـاد كان أحـد المحـركات الأساسـيَّة وأحـد الركائـز والعوامـل المهمَّـة التـي رسـمت هـذا التغيـير في وظائـف الـدول منـذ أن كانت تُسـمَّى بالدولـة الحارسـة التـي تُمـارس سـيادتها دون التدُّخـل بالاقتصـاد، وصـولًا إلى الدولـة التنمويَّـة المتقدِّمـة اقتصاديًّـا والتـي تلعـب دورًا محوريًّـا في تنظيـم الاقتصـاد وتحقيـق الازدهـار الاقتصـادي.

ومـع انبثـاق الثـروات الطبيعيَّـة المتمثِّلـة في النفـط والغـاز والتـي مكَّنـت الـدول مـن جنـي ثرواتهـا في وقـت قيـاسيٍّ، لم تكـن النظـرةُ البعيـدة للمسـتقبل محجبـةً ،فلقـد كانـت حـاضرةً في أذهـان العديـد مـن قـادة الـدول ممَّـن وضعـوا مسـتقبل الأجيـال القادمـة نُصـب أعينهـم فكانـت صناديـق الثـروات

والاحتياطيَّات التي تشكَّلت لتضمن الحياة لشعوبها، هذه الصناديق التي قد تنفد إذا لم تستمر الثروات الطبيعيَّة بضخِّ الإيرادات فيها، وإذا ما نضبت هذه الثروات في ظل المتغيِّرات والبدائل التي يتَّجه نحوها العالم مع التحوُّل المستمر والتطوُّر المتسارع في التكنولوجيا؛ فانطلقت الدعوات نحو إيجاد البدائل لتلك الثروات وخلق مصادر أخرى للإيرادات تُساهم في استمرارية بقاء الدول والشعوب حتى ما بعد نضوب ثرواتها الطبيعيَّة.

ومن هذا المنطلق ونتيجة لتسارع وتيرة المتغيِّرات ،وجَّه العالم أنظاره نحو المستقبل، الذي لم يعد ينظر إليه بحاسة البصر وإنما بالبصيرة، من أجل استشراف أبعاده واستدراك متطلباته ومواكبة تطوراته بما يُساهم بشكل أو بآخر في ضمان بقاء الإنسان واستمرارية توفير سُبُل العيش للأجيال القادمة ومحاربة الفقر وتحقيق الرفاه والمشاركة في الإنتاج والتَّكامل في فضاء كوكب واحد.

وحتى وقت ليس ببعيد، دخلت الطَّاقة المتجدِّدة إلى حقول بعض دول العالم واستثمرت مصادر الطَّاقة البديلة في إنتاج الكهرباء والحصول على مردود اقتصاديٍّ إضافيٍّ بعيدًا عن النفط والغاز، واتجهت بعض الدول نحو خلق بيئة اقتصاديَّة تنافسيَّة وإيجاد شراكة بين قطاعاتها الحكوميَّة والشَّركات الخاصة؛ لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص؛ ليدير دفَّة الاقتصاد واستطاعت من خلال ذلك وضع أولى الخطوات نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل واللحاق بركب العالم المتسارع نحو الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تأخَّرت دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بثرواتها الطبيعيَّة في إيجاد تنويع اقتصادي وإن حقَّقت البعض منها إنجازات في هذا الجانب، في الوقت الذي تدرك فيه حكومات الدول الخليجيَّة ضرورة تطبيق الإصلاحات الاقتصاديَّة اللازمة للانتقال بدولها من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المعرفي والرقمي لضمان مستقبل أجيالها القادمة وإيمانًا منها بقرب نُضوب هذه الثروات الطبيعيَّة في يوم ما لا محالة، مستشعرة خطورة الإبقاء على مصدر دخل واحد قابل للنُّضوب وخاضع لتقلبات جيوسياسيَّة واقتصاديَّة، ولعلَّ الوضع الراهن الذي تدهورت فيه الحالة الاقتصاديَّة عالميًّا بسبب آثار فيروس كورونا المستجد أكبر برهان لدول الخليج على ضرورة تغيير مسارها الاقتصادي عاجلًا غير آجل.

وضعت دول الخليج خططًا إستراتيجيَّة وأُخرى تنمويَّة على فترات زمنيَّة خمسيَّة تهدف من خلالها الانتقال النَّوعي باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي والرقمي والذَّكي بما يضمن للأجيال القادمة القدرة على الإنتاج وإيجاد الفرص الوظيفيَّة لهم وصناعتها من قِبَلِهم والاستثمار بهم كرأس مالٍ بشري.

فقطار التَّنمية الذي انطلقت من خلاله رؤى التحوُّل الجذري نحو واقع المستقبل الذكي، وإنْ سارت عجلاته متأخرةً، إلَّا أنَّه قد دعا دول مجلس التَّعاون الخليجي في وقت ما لإطلاق رؤاها كلٌّ في سماء تطلعاته مع الإيمان بأن التَّكامل بينها سيساهمُ في تحقيق جزء كبير من هذه الرؤى الممتدة حتى عام ٢٠٧٠م.

فكانت دولة الكويت ضمن هذه المحطة، إذ دعا أمير الكويت الراحل الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -رحمه الله- منذُ أن تسلَّم

مقاليد الحكم في البلاد إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري ومعبر مهمٍّ للتجارة العالميَّة والدوليَّة، هذه الرؤية الأميريَّة رسمت ملامح رؤية "كويت جديدة ٢٠٣٥" رغم أن الإعلان عنها جاء متأخرًا.

في مارس عام ٢٠١٠م قدَّم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير تقريرًا حول رؤية الكويت بحلول عام ٢٠٣٥م وذلك بتفويض من دولة الكويت، إذ تمت صياغة التَّقرير بالتعاون بين خبراء دوليين في الاقتصاد وآخرين كويتيين، أكَّد خلاله أنَّ اعتماد دولة الكويت على النفط موردًا واحدًا أمرٌ لن يحقِّقَ الاستدامة رغم امتلاك الدولة للإمكانيات والمقوِّمات التي تخولها من رسم طريق جديد للمستقبل وأنَّ الوقت قد حان لتغيير المسار وإيجاد البدائل وتطبيق الإصلاحات الاقتصاديَّة في ظلِّ الزيادة المضَّطردة في عدد السكان، والتَّوقعات بانخفاض الاحتياطي النفطي العالمي وانخفاض أسعار النفط؛ الأمر الذي ستواجه من خلاله الكويت عجزًا هيكليًّا في ميزانيتها العامَّة (كونا، ٢٠١٠) وهذا ما حصل بالفعل، حيث واجهت الكويت عجزًا في الميزانيَّة العامَّة للسنة الماليَّة ٢٠١٤–٢٠١٥ للمرَّة الأولى منذُ خمسة عشر عامًا (حجاجي، ٢٠١٧) استمرَّ حتى وقتنا الحالي.

تأخَّرت الرؤية لكنها أُطلقت، وتمَّ الإعلان عنها في عام ٢٠١٧م، رؤية منبثقة من تصوُّر الأمير الراحل الشَّيخ صباح الأحمد الصباح تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من خلال اعتماد سبع ركائز رئيسة تتعلَّق بتحقيق المكانة الدولية المتميِّزة لدولة الكويت وتطوير البنية التحتيَّة وإصلاح النظام التَّعليمي لإعداد الشَّباب المبدع وإدارة حكوميَّة فاعلة وتحسين جودة الخدمات الصحيَّة وإيجاد اقتصاد متنوِّع ومستدام وبيئة معيشيَّة مستدامة (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

ويُعَدُّ مشروع المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة هو الملاذ الآمن وربما الأخير بحسب خبراء في الاقتصاد الذي من شأنه أنْ ينقلَ دولة الكويت نحو الاقتصاد المتنوِّع، إذ يضمُّ المشروع: طريق الحرير وميناء مبارك الكبير وتطوير الجزر الخمس ويُعَدُّ أهم المشاريع العملاقة التي ستنقلُ دولة الكويت نحو الاقتصاد الرقمي الفاعل وستتحقَّقُ من خلاله الركائز السَّبع للرؤية، فستعيدُ الكويت على خط الحرير التُّجاري العالمي كما كانت عبر التَّاريخ، ولكن بشكل أوسع جغرافيًّا وأعمق ثقافيًّا وأضخم اقتصاديًّا تمتدُّ إلى آسيا الوسطى والصين.

ووضعت دولة الكويت في رؤيتها ٢٠٣٥ خمس خطط لإنجاز الرؤية، ومع بلوغها أعتاب الخطة الثَّالثة التي من المفترض أنْ تنجز خلال الأعوام من عام ٢٠٢٠م إلى عام ٢٠٢٥م والمتعلِّقة بتمكين القطاع الخاص والمضي قُدُمًا نحو إنشاء المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة، تُطرح هنا بعض التَّساؤلات حول سبب التأخُّر في البدء بأهم المشاريع التي ستحقِّقُ أبعاد الرؤية وركائزها على أرض الواقع وخصوصًا ما يتعلَّقُ بإنشاء وتطوير المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة، ولماذا تأخَّر البرلمان الكويتي في إقرار أهم قانون يمنح الغطاء التشريعي للمنطقة الاقتصاديَّة رغم انتهاء الحكومة من وضعه ورفعه للمجلس؟ وهل يحول تذبذب العلاقة بين السلطتين: التنفيذيَّة والتشريعيَّة دون الإسراع في إقرار القانون؟ وما أهم العوائق التي تقف أمام تطوير المنطقة واستكمال رؤية "كويت جديدة ٢٠٣٥"؟ هل من عوامل جيوسياسيَّة وإقليميَّة تقفُ حجر عثرةٍ أمامَ اكتمال مسيرة التَّنمية في الكويت؟

ومن منطلق تلك التَّساؤلات يسعى هذا التَّقرير لتسليط الضوء حول رؤية "كويت جديدة ٢٠٣٥" واقعها وطموحاتها وأهم أبعادها والعوامل المؤثِّرة على تأخُّر إنجازها.

المحور الأول

مكوِّنات رؤية الكويت ٢٠٣٥:

منذُ اكتشاف النفط في الكويت وتحديدًا منذُ أنْ تمَّ تصدير أول شحنة نفط كويتيَّة إلى الخارج في عام ١٩٤٩م اتَّجهت دولة الكويت نحو التطوُّر اقتصاديًّا وتنمويًّا عبر بناء المدارس والمستشفيات والبنى التحتيَّة وتقديم مختلف الخدمات للمواطنين بصورة نقلتهم من وضع معيشي صعب إلى وضع أفضل.

وهو أمر اتخذته حكومة دولة الكويت سعيًا منها لتحسين الأوضاع المعيشيَّة في البلاد بعدما تحسَّنت موارد الدولة التي ارتفعت إلى قرابة ١١ مليون دولار في عام ١٩٥٠م (التميمي، ٢٠١٧)؛ فاعتمدت الكويت في سياساتها الاقتصاديَّة على أسلوب الاقتصاد الريعي الذي تقلَّص من خلاله دور القطاع الخاص في المشاركة بالأنشطة الاقتصاديَّة وهيمنت الدَّولة التي جنت العوائد الماليَّة من ثرواتها النفطيَّة على كافة الأنشطة تدريجيًّا، فيما تعزَّزت قيم الاتكاليَّة والاعتماد على دور الدَّولة وتقليص المبادرات الفرديَّة والخاصَّة؛ فأصبح الإنفاق العام اللاعب الرئيس في تحريك النَّشاط الاقتصادي وعدم توظيف آليَّات الإنفاق في خلق قاعدة اقتصاديَّة متنوِّعة لمصادر الدَّخل (التميمي،٢٠١٧) إلى أن استمرَّ هذا الوضع حتى وقتنا الحالي.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ولطالما كان لاقتصاد الريع الآثار السلبيَّة على المجتمع بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص، فمن حيث المجتمع الكويتي الذي اعتاد قبل اكتشاف النفط على الاعتماد على العنصر البشري في الإنتاج والمشاركة في النَّشاط الاقتصادي آنذاك، نجده اليوم قد اعتاد على التوجُّه نحو العمل الحكومي الذي يضمنُ له الوظيفة التي يتقاضى من خلالها الرَّاتب في الوقت الذي لا تُعَدُّ الوظيفة التي يعمل بها ذات إنتاجيَّة عالية في ظل تكدُّس قوى العمل الكويتيَّة في القطاع الحكومي وعدم موائمة مخرجات التَّعليم لمتطلبات سوق العمل، وعلى الجانب الآخر نجدُ أنَّ اقتصادَ الريع يؤثِّر بشكل خاص على النَّشاط الاقتصادي في البلاد الذي لم يعدْ للقطاع الخاص دورٌ كبيرٌ فيه وهو الذي يفترض أن يكون المحرك الأساسي لهذا النَّشاط الذي سيخلقُ من خلاله فرص العمل والوظائف ذات القيمة المضافة والإنتاجيَّة العالية بالإضافة إلى دوره في تحريك المشاريع والعمل على إنجازها.

وبعد أكثر من سبعين عامًا من المطالبات بضرورة تغيير هذا النَّهج والاتجاه نحو الاقتصاد التنموي والمعرفي والرقمي والذكي مستقبلًا، وتغيير نمط اعتماد الدَّولة على القطاع الحكومي في التَّوظيف والإنفاق على الرَّواتب التي أرهقت الميزانيَّة، ووضع سياسات إصلاح اقتصاديَّة وماليَّة تنقل البلد إلى واقع مختلف يعتمدُ على التَّنويع الاقتصادي وإشراك القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصاديَّة وقيادتها وتغيير ثقافة الأفراد في المجتمع وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص وتغيير اتجاهات الطَّلبة التعليميَّة وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو تخصصات مطلوبة في سوق العمل بدلا من توجههم نحو دراسة تخصصات متخمة أساسًا في السُّوق، الأمر الذي يجعل منهم موظفين غير منتجين

في الدَّولـة يتكدَّسـون في وزاراتهـا ومؤسسـاتها كعمالـة وطنيَّـة مقابـل أجـر، بعـد كل تلـك المطالبـات والدَّعـوات علـى مـر التَّاريـخ جـاءت رؤيـة الكويـت "كويـت جديـدة ٢٠٣٥"؛ لتدفـعَ بهـذا الاتجـاه وتقـوم علـى تغيـير هـذا النَّمـط الاقتصـادي الريعـي إلى اقتصـاد متنـوِّع مسـتدام قـادر علـى مواكبـة تطـوُّرات المسـتقبل.

فرؤيـة كويـت جديـدة ٢٠٣٥ تهـدف إلى تغيـير الفلسـفة الاقتصاديَّـة المتبعـة في البـلاد مـن خـلال حزمـةٍ مـن المشـاريع والركائـز التنمويَّـة التـي مـن شـأنها أن تنقـل الاقتصـاد الكويتـي نحـو الاقتصـاد المتنـوِّع في حـال إتمـام توظيـف ركائـز الرؤيـة بشـكل صحيـح وخـلال خطَّـة زمنيَّـة قابلـة للتَّطبيـق والتَّحقيـق.

فما هي تلك الركائز؟ وما طبيعتها؟ وما سُبُل تحقيقها؟

- **الركيـزة الأولى**: مكانـة دوليَّـة متميـزة عـبر تحسـين التَّواجـد الإقليمـي للدَّولـة في المجـالات الدبلوماسـيَّة والتجاريَّـة والثقافيَّـة والأعـمال الخيريَّـة.
- **الركيـزة الثَّانيـة**: بنيـة تحتيَّـة متطـورة تهـدف إلى تحسـين جـودة الحيـاة لجميـع المواطنين.
- **الركيـزة الثَّالثـة**: رأس مـال بـشري إبداعـي عـبر إصـلاح نظـام التَّعليـم لإعـداد الشَّـباب بصـورة أفضـل؛ ليصبحـوا أعضـاء يتمتعـون بقـدرات تنافسـيَّة وإنتاجيَّـة لقـوة العمـل الوطنيَّـة.
- **الركيـزة الرَّابعـة**: إدارة حكوميَّـة فاعلـة عـبر إصـلاح الممارسـات الإداريَّـة والبيروقراطيَّـة لتعزيـز معايـير الشَّـفافية والمسـاءلة الرقابيَّـة وفاعليَّـة الجهـاز الحكومـي.

- **الركيزة الخامسة**: رعاية صحيَّة عالية الجودة عبر تحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنيَّة في نظام الرعاية الصحيَّة وبتكلفة منخفضة.
- **الركيزة السَّادسة**: اقتصاد متنوِّع مستدام عبر تطوير الاقتصاد؛ ليصبحَ مزدهرًا ومتنوِّعًا ويحدُّ من اعتماد الدولة الرئيس على العائدات من النفط.
- **الركيزة السَّابعة**: بيئة معيشيَّة مستدامة تضمن توفير السَّكن عن طريق موارد وخطط سليمة بيئيًّا وتوظيف الطَّاقة المتجدِّدة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المحور الثَّاني
رؤية الكويت ٢٠٣٥ الطُّموحات والواقع.

٢-١ رؤية الكويت ورأس المال البشري:

من يمعن النظر في تفاصيل رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ وركائزها السَّبع؛ يجدُ أنَّ العنصر الأساسي الذي لا تخلو أي ركيزة من ركائز الرؤية من تسليط الضوء عليه هو العنصر البشري، فبطبيعة الحال، إنَّ البشر هم رؤوس أموال الدول وهم عمادها، وإنَّ تحقيق الاستدامة يتمحور في القدرة على تطوير الإنسان واستثمار قدراته بالشكل المناسب وتمكينه من تحقيق الإنتاجيَّة العالية وأن يكون قيمة مضافة في بلده يُعطي مثلما يأخذ وقادرًا على تحمُّل المسؤوليات في كافة الظروف وله القدرة على التكيُّف مع كافة التطورات والمتغيرات العالميَّة، ومن هنا جاء اهتمام الخطة التنمويَّة للكويت بالإنسان الكويتي الذي تعوِّل عليه الدولة في بناء المستقبل، ولتحقيق ذلك لابدَّ من الاهتمام ببناء المعرفة وتطوير التَّعليم وهو ما جاء بتفاصيل الركيزة الثَّالثة لرؤية كويت جديدة ٢٠٣٥، والتي تهدفُ إلى إصلاح نظام التَّعليم لإعداد الشباب بشكل أفضل، وكلُّ ذلك لن يتحقَّق من دون وجود إستراتيجيَّة وطنية لتطوير التَّعليم قابلة للتَّطبيق والتَّنفيذ من دون إهدار الوقت في صياغة الأهداف والخطط المتعلقة بها

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

والتي تركِّز على: المنهج والمعلم والطالب، وهذا ليس ببعيدِ المنال في دولة غنيَّة مثل دولة الكويت والتي لديها من الخبرات التربويَّة الوطنيَّة الكبيرة والإمكانيات والسمات التي تساعدها على إنجاز الإستراتيجيَّة وتطبيقها بعيدًا عن الإجراءات الروتينيَّة المعقَّدة والبيروقراطيَّة الحكوميَّة العقيمة وبعيدًا عن المركزيَّة في اتخاذ القرارات الحكوميَّة ومنح القضيَّة التعليميَّة وسياساتها وإستراتيجياتها وضعًا مستقلًّا من أجل سرعة الإنجاز وتحسين أوضاع التَّعليم في البلاد والنُّهوض بالطالب الذي يمثِّل مستقبل الكويت والمعلم الذي يدفع بازدهار هذا المستقبل نحو الأمام.

ولقد استبشر الكويتيون خيرًا عندما أنشأت الدَّولة في عام ٢٠٠٦م جهازًا مستقلًّا يعنى بتطوير التَّعليم الذي تراجع لسنوات بحسب مؤشرات عالميَّة، وجاء الجهاز تحت مُسمَّى "المركز الوطني لتطوير التَّعليم" وذلك من خلال مرسوم أميري، وتجدَّدت بارقة الأمل كذلك عند إنشاء المجلس الأعلى للتَّعليم في عام ٢٠١٧م؛ ليقوم بمهمة وضع السياسات التعليميَّة.

إنَّ المركز الوطني لتطوير التعليم جاء بهدف القيام بمشاريع تطوير التَّعليم الوطنية والتي جاء البعض منها في رؤية الكويت ٢٠٣٥، كما يهدف إلى الاستفادة من تجارب الدول الأكثر تقدُّمًا لتحقيق أفضل النتائج وبناء آليَّات وأدوات لقياس وتقويم مخرجات التَّعليم والقيام بدراسات تشخيصيَّة للوقوف على صعوبات التَّعليم والمساهمة في فعاليات تطوير التَّعليم في الوطن العربي (NCEDKW، 2020).

وأنيطت إلى المركز الخامس مشاريع تنموية لتطوير التَّعليم معنيَّة بتحقيق التميُّز في العمليَّة التعليميَّة وتحسين مركز الكويت في اختبارات

القياس العالميَّة وهو مشروع المعايير الوطنيَّة للتَّعليم ومشروع الدراسات المحليَّة والدوليَّة لقياس وتقييم نظام التَّعليم في الكويت ومشروع الاختبارات الوطنيَّة للقبول الجامعي ومشروع رخصة المعلم ومشروع التميُّز المدرسي لتطبيق معايير الجودة الشَّاملة في المدرسة (كويت جديدة، ٢٠٢٠) ومنح مرسوم إنشاء المركز صفة الاستقلاليَّة لهذا الجهاز التَّطويري حتى على مستوى تعيين المدير المعني بإدارته والمسؤول عن إدارة المركز فنيًّا وإداريًّا وماليًّا والذي تقعُ مسؤولياته تحت إشراف وزير التَّربية والتَّعليم بصفته ومجلس أمناء المركز المعنيين بتعيين المدير، إلَّا أنه ومنذُ صدور المرسوم تعاقب على إدارة المركز قرابة أربعةُ مدراء: اثنان منهم تمَّ تعيينهما بصفة مستقلَّة، فيما أسندت مهام المركز لاحقًا لمدراء هم وكلاء أساسًا في وزارة التَّربية، أمرٌ قد لا يمنح المركز الاستقلاليَّة كما جاء في المرسوم وذلك بحسب ملاحظات ديوان المحاسبة في تقريره السَّنوي الصادر للسنة الماليَّة عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨م(الجاسم، ٢٠١٩).

بعد مرور أربعة عشر عامًا من عمر المركز، لماذا لم يتم وضع إستراتيجيَّة تعليميَّة واضحة وتطبيقها خلال السَّنوات التي مضت؟ لماذا اقتصرت الإستراتيجيَّة المقدَّمة على عدد من المشاريع غير الواضحة مدة إنجازها واقعيًّا؟ ما الذي حالَ دون تطوير التَّعليم في الكويت والنُّهوض بالإنسان الكويتي من حيث كافة الأهداف التي جاء المركز الوطني لتطوير التَّعليم من أجل تحقيقها؟ بما فيها أهداف التَّعليم المدرجة في رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥، فالمبدعون كُثُر بين الشَّباب الكويتي والخبرات كثيرة بين المعلمين والتَّربويين، ولعلَّ السُّؤال الأهم لماذا نحتاج إلى كل هذه السَّنوات لتطبيق إستراتيجيَّة قريبة من خطط ومشاريع الدول المجاورة التي أنجزت هي الأخرى الكثير منها؟

لا يُمكن لأي دولة أنْ تتقدَّم وتنجز مشاريعها التنمويَّة وإستراتيجيَّاتها التطويريَّة من دون تسهيل الإجراءات ووضع الخطط تحت أيدي المتخصِّصين، ولعلَّ ما أصاب المركز الوطني لتطوير التَّعليم هو حالة من التَّذبذب في تصويب بوصلة اتخاذ القرارات تجاه قياديين دون آخرين، ومحاولة من البعض لتجريدِ هذا المركز من صفته الاستقلاليَّة وإعادة دمجه بوزارة التَّربية، ولعلَّ من عاصروا المركز هم الأكثر قدرةً على تشخيص واقع العمل فيه، إذ أرجعَ البعضُ منهم أسباب عدم قدرة الجهاز على إصلاح التَّعليم في البلاد إلى تقييده وتجميده بسبب الإجراءات العقيمة التي غيَّرت من مسار عمله من جهاز يُشرف على عمل وزارة التَّربية في تنفيذها لمشاريع تطوير التَّعليم إلى جهاز يتمُّ تكبيلهُ من قِبَلِ بعض قياديي الوزارة في ظل ازدواجيَّة العمل بين: الجهاز وأقسام وزارة التربية الأخرى دون تنسيق، ناهيك عن عملية تضارب المصالح بين القياديين ممَّن يرغبون في إلغاء المركز وآخرين ممَّن يدعون إلى استمراريَّة عمله (الجاسم، ٢٠١٩).

ومن خلال هذه التَّجربة الواقعيَّة من تضارب المصالح وتداخل المهام وازدواجيتها؛ يتبادرُ إلى أذهان الكثيرين تساؤلاتٌ عدَّة تتعلَّق بأسباب عدم قيام الإدارات المعنيَّة بتطوير التَّعليم في وزارة التَّربية بدورها وإصلاح العمليَّة التعليميَّة؟ ولدى ظهور فكرة إنشاء الجهاز ، لماذا لم تُمنحْ له استقلاليَّة العمل دون تدخُّل من الوزارة؟ أو أنْ يتمَّ التَّعاون فيما بين الجهتين لتحقيق الأفضل لمصلحة التَّعليم في الكويت؟ هل نحن فعلًا بحاجة إلى استحداث أجهزة وهيئات ومراكز حتى ننجزَ مشاريع التَّطوير، أم أنَّنا بحاجة إلى تضافر الجهود بين العقول المختلفة والجهات المعنية؛ لتحقيق وإنجاز كلِّ ما يهمُّ مصلحة الوطن والمواطن؟

هـل نحـنُ بحاجـة إلى مزيـد مـن الأوراق والأحبـار المهـدرة لصياغـة إسـتراتيجيَّات وخطـط هـي أساسًـا موجـودة لكنهـا بحاجـة إلى تفعيـل، أم أننـا نحتـاج اليـوم فعليًّـا إلى تنفيـذ الـرُّؤى بشـكل واضـح وإنجـاز الخطـط والبرامـج بشـكلٍ جـادٍّ؟

مـن يـودُّ متابعـة إسـتراتيجيَّة تطويـر التَّعليـم في الكويـت لـن يسـتطيعَ الوصـول إلى خطـة شـاملة واضحـة سـوى مجموعـة مشـاريع طموحـة ذكـرت في موقـع كويـت جديـدة ٢٠٣٥ غـير مفصّلـة آليَّـات تنفيذهـا، وحتـى لـدى الرجـوع إلى موقـع وزارة التَّربيـة لـن نجـدَ أي تفاصيـل بشـأن عمليَّـة تطويـر التَّعليـم، وكذلـك لـن نسـتطيعَ الاسـتيضاح بشـأنها عـلى موقـع المركـز الوطنـي لتطويـر التَّعليـم الـذي لا يعمـل أساسًـا، فقـد اكتفـى القائمـون عليـه بسـرد أهـداف المركـز عـلى حسـابه الرَّسـمي في شـبكة التَّواصـل الاجتماعـي تويـتر، ولعلَّنـا سـنتطرَّقُ بشـكل أوسـع لمسـألة الشَّـفافية والتَّسـويق الإعلامـي الغائـب لمشـاريع التَّنميـة ورؤيـة الكويـت ٢٠٣٥ في سـياق التَّقريـر لاحقًـا.

وكيـف لإسـتراتيجيَّة إصلاحيَّـة للتَّعليـم لا يتـمُّ إدخـال التُّكنولوجيـا والتَّعليـم الإلكـتروني فيهـا والـذي كان مـن المفـترض أن يتـمَّ قبـل عـشر سـنوات، وجـاءت جائحـة فـيروس كورونـا المسـتجد في فبرايـر ٢٠٢٠م إلى الكويـت حيـث أُوقِـفَ التَّعليـمُ خلالهـا لعـدَّة أشـهر لتثبـت أنَّ وزارة التَّربيـة لم تكـن عـلى اسـتعدادٍ لمواجهـة التَّحديـات والظُّـروف الطَّارئـة ضمـن خطـة طـوارئ أو خطـة إدارة أزمـات مدروسـة مسـبقًا، وأنهـا اضطـرت لإيقـاف التَّعليـم لأنَّ أنظمتَهـا لم تكـنْ جاهـزةً للتحـوُّل للتَّعليـم الإلكـتروني عـن بعـد عندمـا حلَّـت الجائحـة رغـم وجـود المبـادرات المقدَّمـة مسـبقًا والمنصـات الإلكترونيـة التي تسـاعدُ عـلى ذلـك، لكنَّهـا كيـف تبـدأ بالتَّعليـم الإلكـتروني

وأساس التَّعليم المتمثِّل بالمعلم والطَّالب وولي الأمر غير ملمين بهذا التحوُّل المفاجئ، وهنا نتساءل عن منهج الحاسب الآلي الذي من المفترض أن يخلق جيلا قادرًا على مواكبة التغيُّرات التي تتطلب استخدام التكنولوجيا والمنصات التعليميَّة الإلكترونيَّة! فمن المفترض أنْ يُعِدَّ هذا المنهج الطالب على استخدام التُّكنولوجيا والمنصَّات الإلكترونيَّة في حلِّ الواجبات ورفعها على المنصَّة وكذلك عمل بعض الاختبارات عن طريقها؛ ليصبحَ معتادًا على استخدامها إنْ استدعت الظُّروف، وإن كانت وزارة التَّربية قد انتقلت لاحقًا إلى التَّعليم الإلكتروني خلال الجائحة، إلَّا أنَّ ذلك جاء متأخرًا ممَّا اضَّطرها إلى دمج المناهج في بعض المراحل التعليميَّة.

إذًا نحنُ بحاجة إلى آليَّاتٍ واضحة لتنفيذِ خطط وإستراتيجيَّات مركونة منذُ سنواتٍ، صاغها خبراءُ في التَّربية والتَّعليم، وقدَّمها مبادرون، وحتى العديد من المصلحين من القياديين في وزارة التَّربية، وحتى نصل لتحقيقِ الهدف المرجوِّ من رؤية الكويت ٢٠٣٥ لخلقِ شبابٍ مبدعٍ وقادرٍ على الإنتاج و نعوِّل عليهِ في المستقبل؛ فلابدَّ من الاستعجال في تنفيذِ المشاريع المتعلِّقة بتطوير التَّعليم وتوجيه الشَّباب نحوَ دراسة التَّخصصات المرغوبة في سوق العمل من أجل أنْ تكونَ مخرجات التَّعليم متواكبةً مع متطلبات سوق العمل الكويتي المقبل على تغييرات كغيرهِ من دول العالم وفقًا للمستجدات والتَّطورات المتسارعة.

ولعلَّ مدينة صباح السَّالم الجامعيَّة هي من أهم المشاريع التنمويَّة في رؤية الكويت ٢٠٣٥ والتي تهدف إلى رفع الطَّاقة الاستيعابيَّة للتَّعليم العالي عبر زيادتها لتصلَ إلى أربعين ألف طالبٍ، وسيتمُّ من خلال

إنشاء المدينة التي وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى ٥٥٪ التَّوسع في البرامج الأكاديميَّة التي من شأنها أنْ تخدمَ احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى توفير أحدث التقنيات في مجالات البحث العلمي ورفع مستوى التَّعليم الجامعي ومستوى أداء جامعة الكويت الأكاديمي، ومن المقرَّر الانتهاء من مشروع مدينة صباح السَّالم الجامعيَّة التي انتقلت إليها معظم أقسام جامعة الكويت في عام ٢٠٢٣م بحسب الفترة الزمنيَّة المحدَّدة لها (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

٢-٢ رؤية الكويت والإدارة الحكوميَّة الفاعلة:

تسعى دولة الكويت من خلال رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ إلى جعل الإدارة الحكوميَّة أكثر فعاليةً من خلال إصلاح سياساتها العامَّة وممارساتها الإداريَّة وإصلاح البيروقراطيَّة في أجهزتها الحكوميَّة لتعزيزِ مبادئ الشَّفافية والمساءلة والرقابة وذلك عبر عدَّة مشاريع تقعُ تحت إطار الحكومة الإلكترونيَّة والمخطط الهيكلي للدولة (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

وتأتي هذه الخطط بهدف التَّسهيل على المواطنين والمستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في السُّوق الكويتي وتقليل الهدر في الميزانيَّة وتعزيز الرَّبط الإلكتروني وبناء أنظمة المعلومات وسرعة إنجاز المعاملات الإلكترونيَّة وتحسين جودة الخدمات المقدَّمة وتوفير قاعدة بيانات للسُّكان والمساكن في دولة الكويت وميكنة أعمال الخطة الخمسيَّة لمتابعتها وأتمتة جميع الإجراءات المتعلِّقة بالتَّخطيط الإستراتيجي وإدارة الأداء من حيث تطوير ومتابعة المشاريع الإستراتيجيَّة والمؤشرات والمقاييس على مستوى الدَّولة وتحقيق التَّكامل بين الجهات الحكوميَّة

في الحصـول عـلى البيانـات والمعلومـات وتجميعهـا سـواء كانـت معلومـات سـابقة أو حاليَّـة أو مسـتقبليَّة، بالإضافـة إلى ميكنـة وتطويـر بعـض الجهـات الحكوميَّـة، وغـير ذلـك مـن مشـاريع الحكومـة الإلكترونيَّـة التـي تـتراوح نسـبة الإنجـاز فيهـا مـا بـين ٠-٩٦٪ إذ أنَّ بعـضَ تلـك المشـاريع قـد دخـل المرحلـة التنفيذيَّـة بالفعـل وبعضهـا مـا زال في المراحـل التحضيريَّـة في حـين لم يبـدأ بعـد العمـل عـلى مشـاريع أخـرى منهـا، كـما تسـعى الكويـت إلى تطويـر وتحديـث المخطَّـط الهيـكلي للدَّولـة والـذي وصلـت نسـبة الإنجـاز فيـه إلى ٩١٪ والـذي سـتضعُ مـن خلالـه حكومـة دولـة الكويـت الإطـار العـام والشَّـامل للتَّطويـر العمـراني المسـتقبلي بـما يوائـم رؤيـة كويـت جديـدة ٢٠٣٥ والأهـداف الإسـتراتيجيَّة للدَّولـة (كويـت جديـدة ، ٢٠٢٠).

هـذا النَّمـط مـن التحـوُّل في الإدارة الحكوميَّـة يُعَـدُّ أهـم تحديـات المسـتقبل وتكمـن أهميتـه في كونـه العامـل الأكـبر الـذي سـيخلقُ التَّكامـل بـين كافـة أجهـزة الدَّولـة وقطاعاتهـا الحكوميَّـة والخاصـة بـما يحقِّـق أهـداف الشَّـفافية والرقابـة والمسـاءلة ومحاربـة الفسـاد والقضـاء عـلى مركزيَّـة صنـع القـرار، ويـأتي هنـا دور "الحوكمـة"؛ لتضـع النُّظـم والأسـاليب والآليَّـات التـي مـن شـأنها أنْ تنظِّـمَ العمـل والعلاقـة بـين الجهـات المختلفـة مـن خـلال توزيـع الصَّلاحيـات والأدوار وإعـادة رسـم الإطـار الهيـكلي للعمـل بـما يعـزِّز الثِّقـة ويمنـح المتانـة للدَّولـة ويحقِّـقُ أعـلى معايـير الانضبـاط والتنافسـيَّة والكفـاءة، إذ ومـن خـلال تطبيـق الحوكمـة سـتمارسُ الحكومـة صلاحياتهـا في جـوٍّ مـن المشـاركة مـع المواطـن والقطـاع الخـاص؛ لتصبـح التَّنميـة مسـؤولية الجميـع، وبذلـك سـتخرج الإدارة الحكوميَّـة مـن عبـاءة الإدارة التقليديَّـة وكل ذلـك يتطلَّـبُ نقلـة نوعيَّـة في مجـال تطويـر العنـصر البـشري؛ ليصبـح فعَّـالًا وقـادرًا عـلى التَّعامـل مـع مـا تتطلبـه الحوكمـة المؤسسـيَّة إنْ تـمَّ تطبيقُهـا بشـكل

كامل، فمن هنا تأتي أهمية تكريس الأنظمة التدريبيَّة لإعداد قوة عمل قادرة على التَّعامل مع هذه المتغيِّرات في الإدارة العامَّة على مستوى الدَّولة والقطاعات الحكوميَّة.

والكويت مقبلةٌ على عدَّة مشاريع عملاقة وعلى أهم مشروع اقتصادي ضخم يقعُ في المنطقة الشَّمالية - سنتطرَّق إليه لاحقًا - كل تلك المشاريع تتطلَّبُ تنظيمًا إداريًّا مؤسسيًّا مختلفًا عمَّا هو قائم عليه اليوم يعزِّز الثقة بالسُّوق الكويتي ويوفِّر الأرضيَّة الآمنة للشَّركات الأجنبيَّة لجذبها للاستثمار في المشاريع التنمويَّة الكُبرى، بالإضافة إلى أنَّ هذه المشاريع تتطلَّب مزيدًا من الشَّفافية ومتابعة تنفيذها والرقابة على الأموال الضَّخمة التي تضخُّ في تكلفة إنشائها، فلابدَّ من الوصول إلى الإدارة الحكوميَّة الحوكميَّة التي ستهيِّئ البيئة المناسبة التي تساهمُ في التَّنمية بجميع جوانبها وتحقِّقُ الاستدامة على المدى البعيد وتعزِّزُ دولة القانون والنَّزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص بعيدًا عن الواسطة والمحسوبيَّة والتَّرضيات على حساب الوطن والمواطن وبعيدًا عن أوجه الفساد والقضاء عليها.

ولقد أشارت وكالة "موديز" للتَّصنيف الائتماني مؤخرًا إلى أنَّ عمل المؤسسات التشريعيَّة والتنفيذيَّة في الكويت ليس بقوَّة عمل المؤسسات الموجودة في البلدان الأخرى ذات التَّصنيف الائتماني المرتفع مبيِّنةً أنَّ الكويت يتمُّ تقييمُها بدرجات معتدلة في مؤشرات الحوكمة عالميًّا من حيث فعالية الحكومة موضحةً في الوقت ذاته إلى أنَّ بعضَ جوانب الحوكمة قد سجَّلت ضعفًا إلى حدٍّ ما، حيث أنَّ الحكومة لم تنجح في الآونة الأخيرة في تنفيذِ إصلاحاتٍ ماليَّة واقتصاديَّة مخطَّط لها سابقًا (علم الدين، ٢٠٢٠).

ولعلَّ ما يثير الاستغراب هو مرور تسعة عشر عامًا على أول مؤتمر أطلقته الكويت للحكومة الإلكترونية وعشرين عامًا على تشكيل اللجنة الوطنيَّة العُليا لإدخال استخدام التُّكنولوجيا في الأعمال الحكوميَّة والمعنيَّة بإدارة وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونيَّة الذي لم يتم بشكل كامل حتى على مستوى المراسلات بين الجهات الحكوميَّة وما زالت المعاملاتُ تأخذ إجراءاتها الروتينيَّة الورقيَّة بشكل تقليدي وبدورة مستنديَّة طويلة، ولو كُنَّا قد طبقنا مشروع الحكومة الإلكترونيَّة بكامل أهدافه منذ ذلك الوقت لكنَّا اليوم نتحدث في رؤية كويت ٢٠٣٥ عن مشاريع الذَّكاء الاصطناعي في ظل الثَّورة التُّكنولوجية الهائلة التي نعيشُ في فضائها، ولكنَّا استطعنا تطبيق العمل الإلكتروني من المنزل في ظل جائحة فيروس كورونا التي استدعت ظروفها إلى إيقاف العمل في الدوائر الحكوميَّة وتعطيل الموظفين؛ لتتوقف معها الحياة العمليَّة احترازيًّا، هذا التحوُّل الإلكتروني والرَّقمي سيؤدي إلى تسريع المهام والإجراءات وتسهيلها على كافة مكونات المجتمع وتتطلَّبُ تضافر الجهود؛ لتحقيقِ كل ما هو أفضل للمجتمع الكويتي، ولعلَّ وجودَ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاتصالات من شأنهما أن يساهما في هذا الانتقال من منطلق البرامج التدريبيَّة والشَّراكات العالميَّة مع شركات رائدة في مجال التُّكنولوجيا والرَّقميات إلَّا أنَّ كلَّ ذلك يتطلَّبُ توجيه اتخاذ القرار في الاتجاه الصَّحيح وتسريع عجلة هذا التحوُّل في الجهات الحكوميَّة كافة وضمان توعية الكوادر الوطنيَّة وإعدادها لهذا التحوُّل بالشَّكل المطلوب؛ حتى تقفَ دولةُ الكويت في مصاف الدول المتقدِّمة تكنولوجيًّا وهي التي تمتلكُ كافة الإمكانيَّات والموارد التي تؤهلها لهذا الانتقال حتى على مستوى إنشاء البنى التحتيَّة الملائمةِ وتوفير كافة المنصَّات الآمنة والتي تضمنُ سريَّة المعلومات وتجميعها وتدفُّقها بشكل سليم.

لكـن كيـف السـبيل إلى ذلـك والتَّجـارب العمليَّـة والواقعيَّـة قـد أثبتـتْ وجـود معوِّقـات فنيَّـة وإداريَّـة وماليَّـة وقصـور مـن قِبَـلِ بعـض الجهـات الحكوميَّـة التـي مـن المفـترض أنْ تكـونَ الدَّاعـم الأكـبر لهـذه المشـاريع التنمويَّـة! ففـي تقريـر المتابعـة السَّـنوي الأخـير الصَّـادر عـن الأمانـة العامَّـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط والتَّنميـة للخطـة السـنويَّة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م أرجـع التَّقريـر أسـباب تأخُّـر مـشروع «التّعـداد التَّسـجيلي لدولـة الكويـت» وهـو أحـد مشـاريع ركيـزة الإدارة الحكوميَّـة الفاعلـة، إلى معوِّقـات فنيَّـة تتمثَّـل في عـدم جاهزيَّـة بعـض جهـات الدَّولـة في الرَّبـط الآلي مـع الإدارة المركزيَّـة للإحصـاء المعنـي بتنفيـذِ هـذا المـشروع، وتأخُّـر بعـض الجهـات في تسـليم بياناتهـا بالإضافـة إلى معوِّقـات ماليَّـة تكمـنُ في عـدم إدراج ميزانيَّـة للمـشروع خـلال العـام المنـصرم، كـما كانـت المعوِّقـات الإداريَّـة هـي أحـد أسـباب تأخُّـر مـشروع «مركـز الكويـت للأعـمال٢» التَّابـع لـوزارة التجـارة (الأمانـة العامـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط والتَّنميـة، ٢٠٢٠).

٢-٣ رؤية الكويت والبنية التحتيَّة:

لا يُمكـن لأي تطـور تنمـوي أنْ يتحقَّـقَ مـن دون إعـداد البنـى التحتيَّـة التـي تتناسـبُ مـع حجـم المشـاريع التنمويَّـة وحجـم التحـوُّل النوعـي في الإدارة والاقتصـاد والبيئـة والصحـة والتَّعليـم.

وتسـعى دولـة الكويـت مـن خـلال رؤيتهـا ٢٠٣٥ إلى تحسـين جـودة الحيـاة لجميـع المواطنـين مـن خـلال تطويـر البنيـة التحتيَّـة في البـلاد عـبر عـدَّة مشـاريع تتعلَّـق بتطويـر منظومـة النَّقـل الـبري والبحـري والجـوي وتطويـر البنيـة التحتيَّـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتِّصـالات وزيـادة الطَّاقـة الإنتاجيَّـة للطَّاقـة الكهربائيَّـة والميـاه (كويـت جديـدة، ٢٠٢٠).

وجميع تلك المشاريع الحيويَّة والعملاقة تتطلَّبُ إصلاحات اقتصاديَّة كبيرة باتِّجاه التَّنويع الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة والاستثمار في هذه المشاريع التي تُعَدُّ الخطوة الأساسية لتحقيق الكويت لرؤيتها وتوفير كافة معايير الاستدامة والتطوُّر، وهذا يعني أنَّ جميع مشاريع الرؤية التنمويَّة تتطلَّبُ التَّكامل فيما بين ركائز الرؤية؛ لأنَّ إنجازَ مشاريع إحداها تعتمد على تحقيق أهداف الأخرى منها، فعلى سبيل المثال، إنجاز مشاريع البنية التحتيَّة يتطلَّبُ إدارة حكوميَّة فاعلة تقوم بتسهيل الإجراءات واتخاذ القرارات السَّليمة وتطبيق الحوكمة لتوزيع المهام والمسؤوليات بشكل انضباطي إلى جانب فرض الرقابة عليها، كما يتطلَّبُ إنجاز مشاريع البنية التحتيَّة الانتقال نحو اقتصاد متنوِّع جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي ويمنح الفرصَ الكبيرة أمام القطاع الخاص للاستثمار ف هذه المشاريع عبر آليات جاذبة توفِّر الأمان وتساهم في سرعة الإنجاز والتنفيذ وتخلق الفرص الوظيفيَّة للكوادر الوطنية ذات الكفاءة والإنتاجيَّة العالية.

وقد أنشأت دولة الكويت في عام ٢٠١٤م هيئة لمشروعات الشراكة بين القطاعين: العام والخاص KAAP وذلك عبر إقرار قانون يمكِّنُ الهيئة من القيام بالتقييم المالي والفني لكافة مشروعات الشراكة الإستراتيجيَّة والمعنيَّة بعدَّة قطاعات تتمثَّلُ بالطَّاقة والمياه والتَّعليم والصحة والنقل والاتصالات والعقارات وإدارة النُّفايات الصلبة (KAAP،2020).

لكن ديوان المحاسبة الكويتي، وهو الجهاز الرقابي في الدولة المعني بالتَّدقيق في المشاريع وحماية الأموال العامَّة ورصد المخالفات، قد أصدر تقريرًا في أكتوبر من العام الماضي أوضح خلاله أنَّ هيئةَ مشروعات

الشَّراكة بين القطاعين: العام والخاص لم تنجح في إنجاز وتنفيذ المشاريع الموكلة إليها مطالبًا الهيئة بضرورة تفعيل دورها وعدم الاكتفاء بالتَّعاقد لإعداد دراسات الجدوى للمشاريع دون تنفيذٍ، وقد أشار ديوان المحاسبة في تقريره الرقابي وملاحظاته التي أبداها إلى وجود تخبُّط وتأخُّر في اتخاذ القرارات لدى بعض الجهات الحكوميَّة والسُّلطة التنفيذيَّة فيما يخصُّ بعض المشاريع ممَّا يعرقلُ تنفيذها خلالَ برنامج زمني محدَّدٍ، داعيًا الهيئة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحيَّة بشأن الملاحظات على أدائها (عبدالجواد، ٢٠١٩).

ودولة الكويت مقبلةٌ على إنشاء منطقة اقتصاديَّة تقعُ في الشَّمال، يتضمنُ جزْءٌ منها ميناء مبارك الكبير، وهذه المنطقة التي تُعَدُّ حُلْمًا للكويت والكويتيين والتي ستكونُ أحدَ أهم روافد بناء اقتصاد كويتي متنوِّع ،تحتاجُ هذه المنطقة إلى بنى تحتيَّة تساعدُ في سرعة إنجاز المشاريع المخطط لها ضمن المنطقة الاقتصاديَّة، ويُعَدُّ جسر الشَّيخ جابر الأحمد الصباح رابع أطول جسر بحري في العالم والذي يعبر جون الكويت نحو منطقة الصبية وهو أهم مشاريع البنية التحتيَّة التي أُنْجِزَتْ خلال ما يُقارب من ست سنوات بتكلفة إجماليَّة بلغت سبعمائة وخمسين مليون دينار كويتي ، إذ تمَّ افتتاحه في أبريل ٢٠١٩م وسيسهمُ في سرعة الوصول إلى المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة أو ما يُسمَّى بمدينة الحرير سابقًا والتي ستبدأ من بر الصبية، هذه المنطقة التي ستتحوَّلُ من خلالها دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي في ٢٠٣٥؛ فجاء هذا الجسر ليربطَ مدينة الكويت بمستقبلها.

إذ أنَّ حركة البضائع الخارجة من مدينة الكويت إلى ميناء مبارك الكبير وداخلة إلى الكويت عبر ذات الميناء ستتمكَّن من التنقُّل عبر جسر الشَّيخ

جابر الأحمد المصمَّم من قِبَلِ شركة فرنسيَّة وتمَّ تنفيذه من قِبَلِ شركة هيونداي الكوريَّة بالتَّعاون مع شركة المجموعة المشتركة الكويتيَّة، هذا التَّعاون الذي جسَّد الشَّراكة مع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي ممَّا أثمر عنه هذا المشروع العملاق بمدة زمنيَّة محدَّدة.

كما تتطلع الكويت في رؤيتها ٢٠٣٥ إلى تحويل اقتصادها إلى اقتصاد مبنيٍّ على المعرفة واقتصاد رقمي وذكي وحتى يتحقَّق ذلك لابدَّ من توفير بنية تحتيَّة قابلة لهذا النَّوع من التطوُّر والتحوُّل، بنية تحتيَّة مخصَّصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الرقميَّات والذَّكاء الاصطناعي.

وهناك ثلاثةُ مشاريع لتطوير البنية التحتيَّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدرجة ضمن رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ ومنها شبكة الألياف الضوئيَّة بين المقاسم والتي تهدفُ إلى توفير السعات والسُّرعات العالية وخطوط نقل المعلومات والخطوط السَّاخنة وتحسين خدمات الاتصال المحلي والدَّولي وخدمات الإنترنت ومن بينها أيضًا مشروع شبكة البث والأرشفة الرقميَّة والذي يهدفُ إلى مواكبة التطوُّر التكنولوجي في مجال نقل إشارتي: الصَّوت والصُّورة باستخدام أحدث التقنيَّات وتوثيق المواد الصوتيَّة والمرئيَّة القديمة والجديدة رقميًّا وتخزينها على خوادم خاصَّة وأرشفتها في مكتبة رقميَّة حديثة وتبادلها مع جهات أخرى من خلال شبكة الرَّبط عالية السُّرعة (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

ويُعَدُّ مشروع شبكة السِّكك الحديديَّة في الكويت من أهم المشاريع العملاقة التي تسعى الدَّولة لإنجازها ضمن رؤيتها، وحيث أنَّ المرحلة الأولى الاستشارية للمشروع من المقدَّر لها أنْ تنتهيَ في عام٢٠٢٢ إلَّا

أنه وحتى هذه اللحظة لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها ١٪ وهو المشروع المتعلق بمسار دول مجلس التَّعاون ووصلة ميناء بوبيان في الكويت وربطه بدول مجلس التَّعاون الخليجي، إذ من المقرَّر أنْ تمتدَّ حدود هذه المرحلة بحسب ما هو مذكور على موقع رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ من الحدود الجنوبيَّة مع المملكة العربية السُّعودية وشمالًا إلى محطة الركاب بمدينة الكويت خلفَ مطار الكويت الدَّولي ويستمرُّ وصولًا إلى المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة إلى وصلة بوبيان.

وسيوفِّر هذا المشروع وسائل النقل المتطورة عبر السكك الحديديَّة، ويحدث تطورًا نوعيًّا في مجال النَّقل، وهو المشروع الذي سيساهمُ أيضًا في إعادة الكويت على خط التجارة العالميَّة ويحقِّقُ أهداف رؤيتها، بالإضافة إلى كونه أحد مشاريع البنية التحتيَّة اللازمة لتطوير المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة، كما يُعَدُّ هذا المشروع جزءًا من شبكة السكك الحديديَّة الخليجيَّة، ودولة الكويت ملزمةٌ أمام مجلس التَّعاون الخليجي بإنجازه ضمن إطار زمني محدَّد، إذ من المفترض أنْ يتمَّ الانتهاء من استكمال مشروع سكة حديد دول الخليج في عام ٢٠٢٥م، وسيساهمُ هذا المشروع في الحفاظ على استدامة البيئة عبر تقليل وسائل النَّقل الأخرى كما سيساهمُ في علاج مشكلة الازدحام المروري.

وفي أغسطس ٢٠٢٠م نوَّهت الهيئة العامة للطُّرق والنَّقل البري إلى تأخُّر دولة الكويت عن البرنامج الزَّمني المحدَّد لسكة حديد دول مجلس التَّعاون وذلك لأسباب تعود للتَّعارض مع مواقع خدمات عدَّة جهات، بالإضافة إلى عدم تعيين استشاري عالمي للقيام بجميع الدراسات والتَّصاميم الضروريَّة لتنفيذ المشروع وعدم تخصيص وزارة

الماليَّـة للميزانيَّـة المطلوبـة لقيـام هيئـة الطُّـرق باسـتكمال أعـمال الدراسـة والتَّصميـم للمرحلـة الأولى للمـشروع، ولم يكـن مجلـس الـوزراء غائبًـا عـن هـذ المشـهد الـذي يؤكِّـد عـدم وجـود آليَّـة تنسـيق بـين الجهـات المعنيَّـة وهـو الـذي أمهـل حينهـا الجهـات المعنيَّـة شـهرًا لاتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لإزالـة المعوِّقـات التـي تعـترضُ مسـار سـكة الحديـد (محمـد، ٢٠٢٠).

٢-٤ رؤية الكويت والرعاية الصحيَّة:

تُعَـدُّ الرعايـة الصحيَّـة في أي دولـة ومـدى تطوُّر بنيتهـا التحتيَّـة والخدمات المتوفـرة فيهـا أحـد أهـم الركائـز التـي تتوفَّـر مـن خلالهـا معايـير الاسـتدامة، فالإنسـان الـذي تعـوِّل عليـه الـدول في بنـاء نهضتهـا ومشـاريعها التنمويَّـة وتحقيـق رؤاهـا المسـتقبليَّة لـن يكتمـل عطـاؤه مـن دون الحفـاظ عـلى صحتـه وتقديـم أفضـل الرعايـة الصحيَّـة لـه حتـى يصبـح قـادرًا عـلى الإنتـاج.

وتسـعى دولـة الكويـت إلى تطويـر الرعايـة الصحيَّـة لسـكانها مـن خـلال تحسـين جـودة الخدمـات وتطويـر الكـوادر الوطنيَّـة في نظـام الرعايـة الصحيَّـة وبتكلفـة منخفضـة وإدخـال التُّكنولوجيـا المتطـوِّرة في الرعايـة الصحيَّـة.

ومنـذُ أكثـر مـن قـرن مـن الزَّمان تقـدِّمُ الكويـت خدمـاتِ الرعايـة الصحيَّة والتـي بـدأت بمسـاعدة القطـاع الخـاص الـذي أنشـأ أوَّل مسـتوصف أهـلي في الكويـت في عـام ١٩١٣م وأول صيدليَّـة أهليَّة في عـام ١٩٢٧م وبدأت الدولة تتدخَّـل في تقديـم الخدمـات الصحيَّـة في الأربعينيَّـات مـن القـرن المـاضي مـع تدفـق العوائـد النفطيَّـة؛ فتـمَّ إنشـاء المستشـفيات والمسـتوصفات وتوفـير المـوارد البشريَّـة المتخصصـة في الطـب والتَّمريـض، واهتمـت كذلـك الدَّولـة بابتعـاث الطَّلبـة الكويتيـين لدراسـة الطـب في الخـارج، وفي السـتينيَّات جـاء

دستور دولة الكويت ليؤكِّدَ ضمن نصوصه على توفير الرعاية الصحيَّة واهتمام الدولة بالصحة العامَّة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وفي الثمانينيَّات افتتحت الكويت سبعَ مستشفياتٍ وعددًا من المراكز الطبية المتخصصة، كما قدَّمت الكويت الجهودَ الصحيَّة في مجال تغطية التَّطعيمات ضد الأمراض والأوبئة المختلفة (العسكر، ١٩٩٩).

وتقدِّمُ دولة الكويت الرعاية الصحيَّة المجانيَّة لمواطنيها منذُ عقودٍ من الزَّمن، وكانت الرعاية الصحيَّة تقدَّم للوافدين ضمن رسوم زهيدة، وطبقت وزارة الصحة في عام ٢٠١٧م قرارًا يقضي برفع رسوم الخدمات الصحيَّة على الوافدين، وخلال جائحة فيروس كورونا ارتفعت معدلات إنفاق الدَّولة على الخدمات الصحيَّة كغيرها من دول الخليج وذلك لمواجهة الفيروس وتداعياته، ووفقًا لتقرير ٢٠٢٠ احتلت دولة الكويت المرتبة الثَّالثة عربيًّا والتَّاسعة والثلاثين عالميًّا في المؤشر العالمي للأمن الصحي GHS وهو المؤشر الأوَّل عالميًّا من حيث تقييم قدرات الأمن الصحي العالمي إذ ذكر التَّقرير أنَّ الكويت قد أنفقت ٢,٤ مليار دولار على الرعاية الصحيَّة خلال الجائحة، ومن المتوقَّع أنْ يرتفعَ الإنفاق إلى ٥,٨ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢م (مجيد، ٢٠٢٠).

ولم تفرِّق دولة الكويت في الرعاية الصحيَّة التي قدَّمتها خلال جائحة فيروس كورونا بين مواطنٍ ووافدٍ وقدَّمت العلاج والرعاية لجميع المصابين ممَّن تفاقمت أعراض الإصابة لديهم، وقامت الكوادر الطبية الوطنيَّة والمقيمة على أرض الكويت بجهودٍ جبَّارة قدموا خلالها كافة خبراتهم من أجل التَّعامل مع المرض وتداعياته.

وفي المقابل كشفت أزمة كورونا عن مدى الحاجة إلى مزيدٍ من المستشفيات وزيادة القدرة الاستيعابيَّة للأَسِرَّة وزيادة أعداد العاملين

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

في المهـن الطبيَّـة بمختلـف التخصصـات، فبسـبب كورونـا اضَّطـرت حكومـة دولـة الكويـت إلى بنـاء محاجـرَ صحيَّـة ومستشـفيات ميدانيَّـة وإلى استئجار عـددٍ مـن الفنـادق والمنتجعـات لتكـونَ محاجـرَ صحيَّـة بسـبب عـدم وجـود مستشـفيات وأَسِرَّة كافيـة تسـتوعبُ أعـدادَ المصابـين أو المخالطـين، وخصَّصـت الدولـة مستشـفى الشَّـيخ جابـر الأحمـد وهـو أكـبر مستشـفى في الـشَّرق الأوسـط تـمَّ افتتاحـه في عـام ٢٠١٨م ليكـونَ المستشـفى المخصَّـص لاسـتقبال وعـلاج المواطنين الكويتيين فقـط، ولكـن بسـبب عـدم اسـتيعاب بقيَّـة المستشـفيات للمصابـين بفـيروس كورونـا ولأن مستشـفى الشَّـيخ جابـر أحـدث المستشـفيات في الكويـت التـي تتوفَّـر فيـه كافـة الأجهـزة الطبيَّـة الحديثـة اللازمـة؛ اتَّجهـت وزارة الصحـة إلى اسـتخدامه خـلال انتشـار الوبـاء في البـلاد.

وهـذا مـا تسـعى إليـه دولـة الكويـت مـن خـلال رؤيتهـا إلى إنجـاز عـدد مـن المشـاريع الكُـبرى في مجـال الرعايـة الصحيَّـة ورفـع الطاقـة الاسـتيعابيَّة السريريَّـة في المستشـفيات القديمـة وإعـادة بنـاء بعضهـا واسـتحداث مبـانٍ إضافيَّـة فيهـا وزيـادة عـدد الأقسـام والعيـادات الخارجيَّـة واسـتخدام وإدخـال أحـدث وسـائل التُّكنولوجيـا ممَّـا يـؤدي إلى رفـع مسـتوى الرعايـة الطبيَّـة التخصصيَّـة وتوفـير رعايـة صحيَّـة تلبِّـي الاحتياجـات المسـتقبليَّة في ظـل الازديـاد المضَّطـرد في أعـداد السُّـكان.

وتطمـح دولـة الكويـت ضمـن رؤيتهـا إلى بنـاء مستشـفى في مدينـة صبـاح الأحمـد السـكنيَّة، وهـي مدينـة حديثـة تبعـدُ عـن عاصمـة دولـة الكويـت مسـافة ٧٦كـم، تـمَّ توزيـع الوحـدات السَّـكنية فيهـا والأراضي بشـكل كامـل عـلى المواطنين وأجـزاء كبـيرة منهـا مأهولـة بالسُّـكان حاليًّـا كـما عملـت فيهـا

المدارس، ولأنَّ المدينة السكنيَّة تبعدُ مسافات طويلة عن أقرب مستشفى لها؛ فمن المقرَّر أنْ يتمَّ بناء مستشفى خاص فيها وأنْ تصبحَ هذه المدينة متكاملة في كافة الخدمات المقدَّمة لقاطنيها، وسيشتملُ المستشفى على كافة الأقسام والتَّخصصات الطبيَّة، وسيتمُّ تزويده بأحدث نظم التُّكنولوجيا المتقدِّمة، ولكن ومن خلال متابعة خطة التَّنمية الأخيرة لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م فإن مشروع المستشفى الذي من المفترض أنْ يكونَ في المرحلة التحضيريَّة لم يحقِّقْ أيَّ تقدُّم يذكر في نسبة إنجازه الكلي وأنَّ المشروع يواجه معوقًا فنيًّا يتعلَّق بعدم الانتهاء من إعداد المتطلبات الفنيَّة (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتَّنمية، ٢٠٢٠)، الأمر الذي يثير التَّساؤلات في أسباب عدم إعداد هذه المتطلبات حتى الآن، كما أنَّ المثير للاستغراب هو استهانة المعنيين في هذه المرحلة التحضيريَّة بتجهيز كافة متطلَّبات المشروع للبدءِ فيه خصوصًا وأنَّنا نتحدَّث عن صحة الإنسان وأنَّ هذا المستشفى سيكونُ سببًا في تحسين جودة الرعاية الصحيَّة وتوفير الخدمات لقاطني مدينة ضخمة في حجمها وكبيرة في أعداد سكانها وبعيدة المسافة عن وسط البلاد.

ومن المشاريع الصحيَّة المعوَّل عليها في تحسين جودة الحياة الصحيَّة في البلاد هو مستشفى الأطفال الذي تخطِّط دولة الكويت لإنشائهِ وسيكونُ أوَّل مستشفى في الكويت مخصَّصًا لتقديم الرعاية الصحيَّة للأطفال حتى عمر ستة عشر عامًا وسيشتملُ على كافة الأقسام التي من شأنها أنْ توفِّرَ بيئةَ تشخيص وعلاج مناسبين للأطفال (كويت جديدة، ٢٠٢٠)، هذا المستشفى الذي تسعى الدَّولة من خلال إنشائه إلى الحفاظ على الإنسان الكويتي والأمل في إطالة عمرهِ من خلال توفير الرعاية الصحيَّة اللازمة منذُ الصغر للحفاظ على الأجيال القادمة، ويشيرُ تقرير متابعة الخطة

للسَّـنة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م بـأنَّ المستشـفى مـا زال في المرحلـة التحضيريَّـة ولم يحقِّـقْ أيَّ تقـدُّم يذكـر في نسـبة إنجـازه الكليَّـة وقـد واجـه المـشروع معوقًـا فنيًّـا يتعلـق بتأخُّـر الاستشـاري في تسـليم الأطـوار مـن المقـاول أو المكتـب الاستشـاري (الأمانـة العامـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط، ٢٠٢٠)، وهنـا نتسـاءل عـن دور الرقابـة عـلى مثـل هـذه المشـاريع المهمَّـة والحيويَّـة ودور المساءلة القانونيَّـة والشُّـروط الجزائيَّـة التي مـن المفـترض أن تتضمنهـا العقود التـي يتـمُّ توقيعهـا مـع المقاولـين والمكاتـب الاستشـاريَّة شروط بالمخالفـة أو تسـجيل غرامـات ماليَّـة عـلى مـن يتأخَّـر في تسـليم مـا هـو مطلـوب منـه خـلال الفـترة المحـدَّدة في العقـد.

وتُعَـدُّ المدينـة الطبيَّـة مـن أهـم مشـاريع الرعايـة الصحيَّـة التي تنـوي الكويت تدشـينها، والتـي ستوِّفر الرعايـة الصحيَّـة عاليـة الجـودة للمتقاعديـن الكويتيين وغيرهـم وتتضمـن العديـدَ مـن المراكـز الطبيَّـة المتخصصـة والعيـادات الخارجيَّة بالإضافـة إلى أنهـا سـتكونُ محاطـةً بعنـاصر سـكنيَّة وتجاريَّـة وترفيهيَّـة وخدمـات وبنيـة تحتيَّـة متطـوِّرة ومسـاحات خـضراء وسـتتضمن المدينـة الطبيَّـة مراكـز تدريبيَّـة لتأهيـل الكـوادر الوطنيَّـة إلَّا أنَّ تقريـر المتابعـة لسـنة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م أكَّـد بـأن المـشروع مـا زال في المرحلـة التحضيريَّـة منـذُ أكثـر مـن عامـين ولم يحقِّـقْ نسـبةَ إنجـازه الـكلي، إذ يواجـه أحـد المعوقـات الإداريَّـة المتعلِّقـة بتأخُّـر إجـراءات التراخيـص والموافقـات المطلوبـة بسـبب تحفظـات مـنْ قِبَـل بلديـة الكويـت عـلى بعـض الاسـتعمالات في الخطـط الهيكليَّـة للمـشروع (الأمانـة العامـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط والتَّنميـة، ٢٠٢٠).

وعـلى الرغـم مـن اهتـمام دولـة الكويـت بالصحـة العامـة ووضـع مشـاريع تنمويَّـة تدفـعُ بالمجـال الصحـي وخدماتـه نحـو الأمـام وتقـدِّمُ

رعايـة صحيَّـة ذات جـودة عاليـة إلَّا أنَّ مـن يدخـل بعـض المستشـفيات في وقتنـا الحـالي وبعـض مراكـز الصحـة الأوليَّـة (المسـتوصفات) يجـدُ تدنيًـا في بعـض الخدمـات الصحيَّـة وعـدم الاهتـمام في معايـير النَّظافـة العاليـة التـي تجنـب انتقـال الأمـراض و الأوبئـة، ويلاحـظ أيضًـا وجـود معـدات وأجهـزة متهالكـة وبنيـة تحتيَّـة غـير صحيَّـة وغـير متطـوِّرة، دولـة مثـل الكويـت تتمتـعُ بإمكانيـات ماديَّـة وفنيَّـة عاليـة، فمـن غـير المقبـول مشـاهدة مثـل هـذه الإخفاقـات والملاحظـات في المجـال الصحـي وهـي التـي تُعَـدُّ مـن أولويـات هـذا القطـاع، وكلُّنـا أمـلٌ أنْ تحقِّـقَ رؤيـة الكويـت تغيـيرات نوعيَّـة وجذريَّـة في قطـاع يُعَـدُّ الأهـم للحفـاظ عـلى صحـة الإنسـان عـلى أرض الكويـت.

٢-٥ رؤية الكويت والبيئة المعيشيَّة المستدامة:

عندمـا تنتقـلُ الكويـت عـبر سياسـاتها التنمويَّـة مـن سياسـة الريـع إلى سياسـات مبنيَّـة عـلى إسـتراتيجيَّات قابلـة لتحقيـق الاسـتدامة عـلى المـدى البعيـد؛ هـذا لا يعنـي أنهـا سـتتخلَّى عـن واقـع البيئـة المعيشـيَّة فيهـا مـن دولـة تؤمِّـنُ المسـاكن والخدمـات إلى دولـة أخـرى غـير مهتمـة بتوفـير سُـبُل العيـش الكريـم لمواطنيهـا، لكنَّهـا في الحقيقـة ستسـهمُ في خلـق حيـاة مرتفعـة الجـودة وبيئـة نظيفـة ومسـتدامة وتوفـير السَّـكن للمواطنـين عـن طريـق مـوارد وخطـط سـليمة بيئيًّـا.

وهـذا مـا تسـعى إليـه الكويـت مـن خـلال مشـاريعها الإسـكانيَّة التنمويَّـة في ركيـزة البيئـة المعيشـيَّة المسـتدامة مـن خـلال المـدن السـكنيَّة في كلٍّ مـن: جنـوب سـعد العبـد الله ومدينـة جابـر الأحمـد ومدينـة المطـلاع السـكنيَّة وضاحيـة جنـوب عبـد الله المبـارك، وجميعهـا مـدن تسـعى الكويـت لأن

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تكـون مـدن ذكيَّـة ذات بيئـة حضريَّـة مسـتدامة وتوفـير وحـدات ومسـاحات سـكنيَّة للمواطنـين مـن مسـتحقي الرعايـة السـكنيَّة، كـما تهـدف مـن خلالهـا إلى خلـق فـرص اسـتثماريَّة تدعـم نشـاط القطـاع الخـاص وتزيـدُ مـن خلالهـا الكثافـة السـكانيَّة للمنطقـة المحيطـة بالمـشروع (كويـت جديـدة، ٢٠٢٠).

وتهـدفُ دولـة الكويـت مـن خـلال مشروعـي: مراقبـة الملوِّثـات الهوائيَّـة وتطويـر محطـات الرَّصـد وصيانتهـا إلى تحسـين جـودة الهـواء وهـي مشـاريع لم يطـرأ عليهـا أيَّ تطـوُّر في نسـبة إنجازهـا منـذ سـنة الخطـة ٢٠١٧/ ٢٠١٨م (الأمانـة العامـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط والتَّنميـة، ٢٠٢٠)، والسُّـؤال الـذي نطرحـه هنـا كيـف لنـا أن نحافـظَ عـلى جـودة الهـواء و مـا زلنـا نعـاني مـن مشـكلة الازدحـام المـروري وانبعـاث الغـازات و المـواد الضَّـارة مـن عـوادم السَّـيارات التـي أثقلـت البنيـة التحتيَّـة؟ هـذه المشـكلة التـي لـن تنجـليَ إلَّا عـبر إنجـاز خـط سـكة الحديـد ومـترو الكويـت اللذيـن سـيوفران نمطًـا مختلفًـا مـن وسـائل النَّقـل العـام يختـصران الوقـت والجهـد، وعـلى مسـتوى تحسـين جـودة الهـواء في الأماكـن المغلقـة، كيـف سـيتم ذلـك في ظـل المبـاني العمرانيَّـة الشَّـاهقة وناطحـات السَّـحاب التـي تُبنـى في وسـط المدينـة ومعظمهـا لا تتضمـن نوافـذ للتَّهويـة؟ أمـا كان مـن الأجـدر ألَّا يتـمَّ الموافقـةُ عـلى بنـاء أي بـرج لا يُراعـي معايـيرَ تحسـين جـودة الهـواء كـما تطمـح رؤيـة الكويـت؟

في المقابـل حقَّقـت دولـة الكويـت إنجـازاتٍ ملحوظـةً في تنفيـذ مشـاريع تحسـين كفـاءة إدارة المخلَّفـات والنُّفايـات مـن خـلال تصميـم وتنفيـذ موقـع ردم صحـي للنُّفايـات الصَّلبـة وفـق المواصفـات والمعايـير البيئيَّـة والفنيَّـة العالميَّـة والـذي بلغـت نسـبة الإنجـاز فيـه ٤٩٪، في حـين لم يحقِّـقِ

المشروع الآخر المتعلِّق بمعالجة النُّفايات الصَّلبة -موقع كبد- أيَّ تقدُّم في إنجازه خلال سنة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ الذي توقَّف عند ٧٥٪ ويواجه بعض المعوِّقات الرقابيَّة تخصُّ ترسية المشروع وأخرى ماليَّة تتعلَّق بتأخُّر وصول الميزانيَّة المخصَّصة للمشروع (الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتَّنمية، ٢٠٢٠).

وصحيحٌ أنَّ هذه المشاريع الحيويَّة التي ستدار فيها النُّفايات بشكل يُحافظ على البيئة مهمَّة جدًّا وستوفِّرُ استدامة البيئة والمحافظة عليها إلَّا أنَّها لن تحقِّقَ ما ترنو إليه ما لم تتغيَّر ثقافة المجتمع تجاه البيئة وأهميتها في الحفاظ على صحتهم وصحة الأجيال القادمة، فكيف لنا أنْ نحافظَ على بيئة نظيفة خالية من النُّفايات والمخلفات البشريَّة في ظل ثقافة لبعض أفراد المجتمع قائمةٌ على عدم الاهتمام بالبيئة ورمي المخلفات في الأماكن العامة دون أدنى اهتمام! وهنا يأتي الدَّورُ المهمُّ لشرطة البيئة التي أُسِّستْ للحفاظ على البيئة واستدامتها ولتطبيق أشد العقوباتِ على المخالفين، لكنَّنا لا نراها في جميع الأماكن العامَّة وقت الذُّروة وفي أوقات توافدِ النَّاس على الأماكن العامَّة مثل: الشَّواطئ والحدائق العامَّة، ماذا تحتاجُ هذه المنظومة الأمنيَّة للقيام بدورها بشكل متكامل؟ هل هنالك نقصٌ في الكوادر الوطنيَّة في هذا التَّخصص وفي هذه المنظومة؟ ونتساءل أيضًا عن دور الهيئة العامَّة للبيئة المعنيَّة بالاهتمام في بيئة الكويت وعدم تطبيق العقوباتِ على المخالفين بشكلٍ صارم يردعُ كلَّ منْ تسوِّلُ له نفسه العبثَ في الأمن البيئي وذلك من خلال فرق الضبطيَّة التَّابعة لها، فالأمر إذًا لا يتعلَّقُ فقط بتسجيل مخالفة؛ إنما يتطلَّبُ التَّعامل مع الموضوع وفق إستراتيجيَّة وخطة عمل واضحة تبدأُ من توعية المجتمع الكويتي بشكل مستمر بأهم العقوباتِ في حال مخالفةِ شروط الحفاظ على البيئة التي هي

مسؤوليَّة الجميع مثلما هو معمولٌ بهِ في الدول الأخرى وعبر فرض هيبة القانون وهيبة رجل الأمن ورجال الضبطيَّات التَّابعة للهيئة العامَّة للبيئة.

وتستغلُّ دولة الكويت مواردَ: الطَّاقة الشمسيَّة والرياح للتَّشغيل والاستثمار في مشاريع إستراتيجيَّة في قطاع الطَّاقة المتجدِّدة، ويُعَدُّ مشروع مجمع "الشِّقايا" للطَّاقات المتجدِّدة أهم المشاريع التي تسعى الكويت لتنفيذها لتوليد ١٥٪ من حاجة الكويت للطَّاقة من مصادر متجدِّدة بحلول عام ٢٠٣٠م وهذا المشروع هو أحد مبادرات معهد الكويت للأبحاث العلميَّة الذي دأب على عمل الأبحاث والدراسات في هذا الجانب منذ سبعينيَّات القرن الماضي ،وقد افتتحت الكويت في فبراير ٢٠١٩م المرحلة الأولى من المشروع والتي أنجزت خلالها البنية التحتيَّة للمجمع وإنشاء خطوط النَّقل الكهربائيَّة وإنشاء وتشغيل محطة طاقة الرياح ومحطة الطَّاقة الشمسيَّة الحراريَّة والمحطة الكهروضوئية، وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأساسيَّة من المشروع توفِّر سبعين ميغا وات (كويت جديدة، ٢٠٢٠) (العلي،٢٠١٩)، ويأتي ذلك في ظل التزام دولة الكويت بتنفيذ اتفاقيَّة الأمم المتَّحدة الإطاريَّة لتغيُّر المناخ للمكافحةِ والحدِّ من الآثار السلبيَّة للتغيُّر المناخي بالإضافة إلى تنفيذ الدَّولة بشكل فعَّال ومستدام لبروتوكول «كيوتو» المتعلِّق بالتزام الدول الموقَّعة على الاتفاقيَّة بالحدِّ من الانبعاث الكلي للغازات الدَّفيئة وخفضها (الرَّمضان، ٢٠١٩)، ورغم هذا الإنجاز وبحسب البنك الدَّولي فإنَّ الكويت تمتلكُ أقل من ١٠٪ من قدرات توليد الطَّاقة المتجدِّدة مقارنة ببعض دول الخليج (IMF، 2020)، ولم تُستثنَ مشاريع الطَّاقة المتجدِّدة من تأثيرات الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة التي صاحبت انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ أن مشروع مجمع الشِّقايا يتضمن ثلاث مراحل كان

من المفترض أنْ يتمَّ البدءُ بالعمل في المرحلة الثَّانية من المشروع المسمَّى بمحطة "الدبدبة" لتوليد الكهرباء من الطَّاقة الشمسيَّة وتشغيلها في عام ٢٠٢١م إلَّا أنَّ طرح المشروع قد تأخَّر في فترات سبقت كورونا لأسباب إجرائيَّة وبيروقراطية (رويترز، ٢٠٢٠)؛ ليعلنَ مجلس الوزراء الكويتي في يوليو من هذا العام عن إلغاء المشروع كاملًا بسبب الظُّروف التي ألَّمت بالعالم نتيجة لانتشار فيروس كورونا وتأثيره على الأسواق النفطيَّة والماليَّة العالميَّة، ولعلَّ إلغاء المشروع لم يكن بسبب الآثار الاقتصاديَّة لجائحة كورونا فقط وإنما لمجموعة من التَّحديات الإداريَّة والفنيَّة والتنظيميَّة وذلك بحسب الخبراء في مجال الطَّاقة المتجدِّدة وشركة البترول الوطنيَّة الكويتيَّة القائمة على المشروع والتي ذكرت في وقت سابق أنَّ بطء الدَّورة المستنديَّة وبطء تخصيص الأرض لمشروع الدَّبدبة يُشكلان عائقًا أمام مسيرته واستمراريته (العجمي، ٢٠٢٠).

دولة الكويت تولي اهتمامًا واضحًا في مجال التحوُّل نحو استخدام الطَّاقة المتجدِّدة ومحاولات الحفاظ على البيئة والمشاريع الضَّخمة التي ستعمل عليها في المدن الإسكانيَّة الذَّكية، ولكن كل ذلك حتى يتمَّ خلال السَّنوات المتبقية من تنفيذ رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ يتطلَّبُ سرعة في الإنجاز وتسهيل الإجراءات وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار بشكل فعَّال في هذه المشاريع العملاقة والحيويَّة بما يحقِّقُ استدامة العيش في بيئة تواكبُ متطلَّبات المستقبل وتحافظ على الأجيال القادمة وتعزِّزُ من مكانة الدَّولة في العالم.

٢-٦ رؤية الكويت والمكانة الدوليَّة المتميِّزة:

تتعلَّقُ ركيزة المكانة الدوليَّة المتميِّزة لدولة الكويت بكافة ركائز الرؤية الأخرى والتي من خلال تحقيقها ستتعزِّزُ هذه المكانة عالميًّا

لدولـة تجـاوزت إنجازاتهـا العالميَّـة مـا يُمكـن أن تحققـه رؤيتهـا المسـتقبليَّة، وهـي التي تركـت لها بصمـةً واسـمًا كبيريـن لـدى المجتمع الـدَّولي، كيـف لا ، وهـذه الدُّبلوماسـيَّة العريقـة التـي بنتهـا القيـادة السياسـيَّة في الكويـت منـذُ عقـود ودبلوماسـيَّة سـمو الأمـير الراحـل الشَّـيخ صبـاح الأحمـد الصبـاح قـد جعلـت للكويـت مكانـةً في مختلـف القضايـا عـلى السَّـاحة الدوليَّـة، وكيـف لا ودولـة الكويـت ومـن خـلال دبلوماسـيتها اسـتطاعت أنْ تعيـدَ علاقاتهـا مـع الجـار العراقـي الـذي غزاهـا في التسـعينيَّات في عهـد المقبـور صـدام حسـين، وكيـف لا يكـون لدولـة الكويـت هـذه المكانـة الدوليَّـة المرموقـة وهـي التـي حملـت جهـود مسـاندة الـدُّول المنكوبـة مـن خـلال اسـتضافتها لثلاثـةِ مؤتمـراتٍ دوليَّـة للمانحـين لدعـم الوضـع الإنسـاني في سـوريا عـلى مـدى الأعـوام: ٢٠١٣م و٢٠١٤م و٢٠١٥م، كـما اسـتضافت الكويـت في عـام ٢٠١٨م مؤتمـرًا دوليًّـا؛ لإعـادة إعـمار العـراق، وكيـف لا تكـون دولـة الكويـت في مصـافِّ الـدُّول المتقدِّمـة وهـي التـي تلعـب دورًا محوريًّـا في حـلِّ القضايـا العالقـة بـين مختلـف الـدول؛ ففتحـت حدودهـا للفرقـاء اليمنيـين واسـتضافت مفاوضاتهـم في عـام ٢٠١٦م، كـما لعبـتْ دور الوسـيط في الأزمـة الخليجيَّـة التـي بـدأت في يونيـو ٢٠١٧م بـين السـعوديَّة والإمـارات والبحريـن مـن جهـة وقطـر مـن جهـة أخـرى، نضـف إلى ذلـك الأعـمال الخيريَّـة التـي تقـوم بهـا دولـة الكويـت عالميًّـا ومسـاندتها للـدُّول الفقـيرة والـدُّول النَّاميـة، كيـف لا وهـي صاحبـة أوَّل مؤسسـة إنمائيَّـة في الـشَّرق الأوسـط تقـومُ بالمسـاهمة في تحقيـق الجهـود الإنمائيَّـة للـدُّول العربيَّـة والـدُّول الأخـرى النَّاميـة وهـو الصنـدوق الكويتـي للتَّنميـة الاقتصاديَّـة العربيَّـة، كيـف لا يكـون للكويـت هـذه المكانـة الدوليَّـة المتميِّـزة وهـي التـي تـمَّ اختيارُهـا مـن قِبَـلِ الأمـم المتَّحـدة في عـام ٢٠١٤م مركـزًا للعمـل الإنسـاني

وتسمية أمير الكويت الرَّاحل الشَّيخ صباح الأحمد الصباح قائدًا للعمل الإنساني.

هذا النَّهج الدُّبلوماسي وهذه الجهود التي بنتها دولة الكويت والتي رفعتْ من مكانتها دوليًّا هو نفسُ النَّهج الذي أكَّد عليه سمو أمير البلاد الشَّيخ نوَّاف الأحمد الصباح في كلمة لسموه أمام البرلمان الكويتي من خلال الحفاظ على رفعة الكويت وعزَّتها وحماية أمنها واستقرارها (كونا، ٢٠٢٠).

وتسعى دولة الكويت عبر رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ إلى تحسين تواجدها الإقليمي والعالمي في المجالات الدبلوماسيَّة والتجاريَّة والثقافيَّة والأعمال الخيريَّة وهي طموحات تحقِّقُ استمراريَّة هذه السياسة الدَّائمة التي جبلت عليها دولة الكويت منذُ عقود طويلة، ومن المشاريع التي تهدف الكويت إلى تحقيقها في خطتها التنمويَّة تفعيل دور الدُّبلوماسيَّة الاقتصاديَّة من خلال عقد دورات خارجيَّة وداخليَّة في مجال الاقتصاد وإصدار الدَّليل الاقتصادي وتعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان من خلال عقد دورات متخصِّصة في هذا المجال داخل الكويت سنويًّا وتعزيز التَّعاون مع الآليَّات الدوليَّة لحقوق الإنسان، وتعزيز تنافسيَّة دولة الكويت في المؤشرات الدوليَّة من خلال زيادة حجم الاستثمار المباشر في الدولة بنسبة تصلُ إلى ١٠٪ عبر توفير الخدمات المتعلِّقة بتوفير المعلومات للمستثمرين؛ لتسهيل اتخاذ القرار الاستثماري وتحسين صورة الكويتِ كبيئة آمنة ومستقرَّة للاستثمار عبر تحقيق عدَّة أهدافٍ؛ لتعزيز دور الدَّولة في مجال مكافحة الإرهاب وتبعاته وغسيل الأموال وتعزيز دور الدَّولة كبلد يدعو إلى الوسطيَّة ونبذ التطرُّف (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

كما تسعى الكويت من خلال الرؤية إلى دعم الثقافة والفن والإعلام من خلال تقديم الدَّعم الإعلامي للخطة التنمويَّة عبر عدَّة أهداف تسوِّق من خلالها للخطة: شعبيًّا وبرلمانيًّا وزيادة نسبة مستمعي إذاعة الكويت بنسبة ١٥٪ وتكثيف وتنويع البرامج التلفزيونيَّة والإذاعة التنمويَّة المتخصِّصة للوصول إلى كافة الشَّرائح داخل وخارج الكويت ونشر الثقافة التنمويَّة وإشراك المواطنين في التَّنمية وإقامة ورش عمل ومؤتمرات خاصة بالخطط وتكثيف الإعلانات عبر وسائل الإعلام الحديثة وفي الأماكن العامَّة (كويت جديدة، ٢٠٢٠)، وبحسب تقرير المتابعة لخطة التَّنمية عن السَّنة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ فإنَّ نسبةَ الإنجاز في الدَّعم الإعلامي للخطة الإنمائيَّة قد بلغت ٩٠,٩٪ حتى نهاية الرُّبع الرَّابع.

إلى جانب هذا الدَّور في استحداث البرامج التلفزيونيَّة والإذاعيَّة للتَّسويق الإعلامي لرؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ والذي من المفترض أن يكون دورًا طبيعيًّا يتزامن مع الرؤية منذ انبثاقها، فالكويت بحاجة إلى خطة إستراتيجيَّة إعلاميَّة مدروسة لنشر الوعي بالخطة ومستقبل الكويت بين أوساط الشَّباب والأجيال القادمة محليًّا وعلى المستوى الدَّولي إذ يتمُّ من خلالها إشراك الشَّباب من الطلبة المبتعثين في الخارج للمشاركة في عمل معارض ومؤتمراتٍ عن رؤية الكويت وتعزيز صورة الكويت في الخارج وعمَّا ستكون عليه في المستقبل؛ ممَّا يفتح المجال بشكل أكبر إلى استقطاب الأفراد للقدوم إلى الكويتِ بغرض السِّياحة وكذلك على مستوى الشَّركات لزيادة نسبة جذب الاستثمارات الأجنبيَّة من الخارج.

وتقوم الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتَّنمية بإصدار

تقرير سنوي لمتابعة سير الخطة الإنمائيَّة وإنجازاتها على كافة مستويات الركائز السَّبع وعمَّا حققته فعليًّا على أرض الواقع بالنسب والمبالغ الماديَّة المرصودة والمستخدمة وتضع من خلالها أيضًا المعوِّقات التي شابت كل مشروع وأسبابها، هذا التقرير يُعَدُّ مهمًّا لرؤية الكويت ويحتاج لمزيدٍ من التَّسويق حتى يصل إلى كافة الأفراد في المجتمع لا الاكتفاء فقط بوضعه على الموقع الإلكتروني للأمانة، ومن الممكن أن تكونَ آليَّة التَّسويق له عبر إقامة مؤتمر سنوي يتابع من خلاله الكويتيون من الشباب والخبراء والمختصِّين كافة مجريات الخطة حتى يتمَّ إشراك الشَّعب في ذلك، وقد يتمُّ الاقتراح من قِبَلِهم لحلول عمليَّة تناسب المشاكل أو العقبات التي تحول دون إنجاز بعض من هذه المشاريع، كما أنه حينما يكون أحد المشاريع متعطِّلا بسبب قانون عالق في أدراج لجان مجلس الأمَّة يأتي هنا دور الشَّعب في محاسبة النُّواب المسؤولين عن التَّشريعات القانونيَّة المهمَّة لاستكمال برامج الرُّؤية ومشاريعها.

ويُعَدُّ مشروع التَّنقيبات الأثريَّة وهو المشروع الذي يُشرف عليه المجلس الوطني للثَّقافة والفنون والآداب من أهم المشاريع التي من شأنها تعزيز الهويَّة الوطنيَّة والثقافيَّة للمجتمع الكويتي وتوعية الأجيال المختلفة بماضي دولة الكويت وحاضرها وقيمها وزرع التَّلاحم بين أبناء الشَّعب، كما يسعى هذا المشروع إلى تنشيط السِّياحة الثقافيَّة وجذب السُّياح لمواقع العرض الأثري والتُّراثي وتأهيل الكوادر الوطنيَّة في مجال الآثار (كويت جديدة، ٢٠٢٠)، وتزخر الكويت بعدَّة مواقع أثريَّة في: جزيرة فيلكا ومنطقة الصبية إذ تمَّ اكتشاف آثار لعظام متحجرة لأفيال الماموث تعود لـ ١٦ مليون سنة في منطقة الصبية وهي من أقدم القطع التي عُثِرَ عليها في دولة الكويت كما أنَّ آخر الاكتشافات في هذه المنطقة كشفت عن وجود معبد وسوق تجاري يعود لـ ٨٠٠٠ عام (كونا، ٢٠٢٠).

ذلـك الإرث الثَّقـافي الكبـير الـذي تحظـى بـه الكويـت في عـدَّةِ مناطـق عـلى أرضهـا لا يُمكـن أن يبقـى مدفونًـا في باطـن الأرض، فجزيـرةُ فيلـكا التـي تعـود إلى العـصر اليونـاني وإلى تاريـخ حضـارة دلمـون التـي تأسَّسـت منـذ آلاف السـنين قبـل الميـلاد، هـي أحـد الرَّوافـد المهمَّـة التـي يجـب الاعتـماد عليهـا في تنشـيط الاقتصـاد والحركـة السياحيَّة في البـلاد مـن خـلال تدشـين معـارض ومتاحـف أثريَّـة تستقطبُ كافـة الشُّـعوب ويتـمُّ التَّسـويق لهـا والاهتـمام بهـا بشـكلٍ يعكـس أهميَّـة هـذه الآثـار الثَّمينـة وكذلـك الأمـر بالنسـبة لمنطقـة الصبيـة التـي باتـت مسـاحة ترابيَّـة محاطـة بآثـار عرضـة للدَّمـار وهـي المنطقـة التـي مـن المفـترض أن يُقـام عـلى برهـا مـشروع المنطقـة الاقتصاديَّـة الشـماليَّة.

٢-٧رؤية الكويت والاقتصاد المتنوِّع والمستدام:

تعمدنـا في سـياق هـذا التَّقريـر إلى تـرك الجانـب الاقتصـادي وركيـزة تغيـير واقـع الاقتصـاد الكويتـي إلى متنـوِّع ومسـتدام في نهايـة كافـة الرَّكائـز التـي تحدثنـا عنهـا ضمـن الرُّؤيـة والسَّـبب يعـودُ إلى أنَّ الاقتصـاد هـو عصـب الحيـاة في أي دولـة وبـه تُقـاس النَّتائـج وتتحقَّـق الأهـداف وتُخلـق الفـرصُ وبـه تُقـاس قـوَّة الـدُّول ومكانتهـا الدوليَّـة والمجتمعيَّـة.

ولطالما كانـت الكويـت مـن الـدُّول التـي تتمتَّـعُ باقتصـاد متين ماليًّا قـادرًا عـلى توفـير متطلبـات الحيـاةِ للمواطنـين عـبر الإنفـاق الحكومـي المسـتمرِّ عـلى الرواتـب والتَّعليـم والصحـة وغيرهـا، وذلـك بفضـل العوائـد النفطيَّـة التـي أسَّسـت الدَّولـة عبرهـا ملائتهـا الماليَّـة؛ لتصنَّـف واحـدة مـن أربعـةِ أقـوى الـدُّول في صناديـق الاحتياطيَّـات الماليَّـة.

هـذه القـوَّة التـي يعـوّل عليهـا اقتصـاد البـلاد لم تكـنْ لتستمرَّ لـولا وجـودُ الثَّـروة الطبيعيَّـة التـي حباهـا الله عـلى أرض الكويـت، ولـولا حنكـة القيادات السياسـيَّة المتعاقبـة والتـي راعـت خلالهـا سُـبُل تحقيـق الرفـاه للأجيـالِ السَّـابقة والحاليَّـة وأيضًـا القادمـة التـي أسَّسـت لهـا صندوقًـا توفِّـر فيـه ١٠٪ مـن العوائـد النفطيَّـة مـن ميزانيَّـة كلِّ عـام.

ورغـم تلـك القـوَّة والمتانـة، إلَّا أنَّ السُّـلطة وأصحـاب النَّظـرة البعيـدة مـن المسـؤولين والقياديـين والبرلمانيـين وخـبراء الاقتصـاد لم يغـبْ عـن أذهانهـم فكـرة نضـوب ثـروة الكويـت الطبيعيَّـة وأنـه لابـدَّ مـن تجهيـز العـدَّة لمواجهـة ذلـك اليـوم الـذي إن جـاءَ لابـدَّ وأنْ تجـدَ الأجيـالُ التـي سـتعاصره سُـبُلًا أُخـرى للعيـش والاسـتمراريَّة بـذات المتانـة والقـوَّة التـي تتمتَّـع بهـا البـلاد حتـى وقتنـا الحـالي، فنـادوا مـرارًا وتكـرارًا بـضرورةِ إيجـادِ مصـادر أخـرى للدَّخـل متنوِّعـة تعتمـد عـلى الإنتـاج وعـلى تمكـين القطـاع الخـاص مـن القيـام بـدوره الطَّبيعـي في خلـق الوظائـف و الاسـتثمار في المشـاريع التـي مـن شـأنها أن تنهـضَ باقتصـاد البـلاد وتعملَ عـلى تطويـره، مـا يخلـق الأمـان والاطمئنـان عـلى أجيـالٍ قادمـةٍ تنتظـرُ إعدادهـا وتأهيلهـا؛ لتصبـحَ منتجـةً ومبدعـة وقـادرة عـلى مواجهـة كافـة الظُّـروف و الأزمـات الاقتصاديَّـة.

وهـا هـو صنـدوق الأجيـال القادمـة ومنـذُ أوَّل أزمـة غـير اقتصاديَّـة أثَّـرت عـلى الوضـع الاقتصـادي العالمـي وهـي جائحـة كورونـا، تـضرر هـذا الصنـدوق بعدمـا اضَّطـر البرلمـان الكويتـي إلى الموافقـة عـلى التَّعديـل في القانـون في أغسـطس ٢٠٢٠م بحيـثُ لـن يتـمَّ الاقتطـاع مـن الإيـرادات العامَّـة للدَّولـة لصالـح الصنـدوق سـنويًّا إلَّا في حالـة حـدوث فائـض في الميزانيَّـة العامَّـة وهـو الحـلُّ الـذي قدَّمـه وزيـرُ الماليَّـة لمعالجـة وتخفيـض العجـز

في الموازنة العامَّة للدَّولة التي باتت تعاني منه بسبب انخفاض نسبة الإيرادات مقابل المصروفات العامَّة نتيجةً لهبوط أسعار النفط عالميًّا في السَّنوات الأخيرة والتي تأثَّرت أيضًا بالجائحة وبالعوامل الجيوسياسيَّة النَّاجمة عن سياسات خفض الإنتاج التي اتخذتها دولُ أوبك (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربيَّة، ٢٠٢٠).

ولأنَّ دولة الكويت قدْ استشعرت هذا الخطر منذُ سنوات مضت، خطر الاعتماد الكلي على النفط كمصدر دخل لإيرادات الدَّولة؛ جاءت رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥؛ لتضعَ المستقبل في يد اقتصاد كويتي متنوِّع واقتصاد ذكي مَبني على المعرفة ضمن حزمة مشاريع تسعى لتحقيقها؛ لضمان هذا التحوُّل النَّوعي والجذري الذي ما إن يتحقَّق سيصبحُ الاقتصاد الكويتي اقتصادًا منتجًا غير قائم على سياسات الريع، اقتصادًا مطوَّرًا يخلق الإنسان لنفسه الفرص عبر هذا النَّوع من الاقتصاد.

ومن هذه المشاريع مشروعُ سياسات المنافسة الذي سيضمنُ عدم تقييد المنافسة في السُّوق بطريقةٍ تؤثِّر على الرفاهية الاقتصاديَّة ووضع اللوائح والقوانين المنظِّمة والمشجِّعة للمنافسة في السُّوق، ولا يزالُ هذا المشروعُ في المرحلة التحضيريَّة، كما تتضمن مشاريعُ رؤية الكويت الاقتصاديَّة مشروعَ المدن العماليَّة وتهدف الدولة من خلاله إلى إنشاء مدنٍ لإسكان العمالة الوافدة تتضمنُ جميع الخدمات الضروريَّة وتوفِّر الحياة الكريمة لهم وتهدفُ من خلالها إلى تقليص تواجد العمال في مناطق سكن العائلاتِ ممَّا يعزِّزُ الأمنَ الاجتماعي (كويت جديدة، ٢٠٣٥) ولقد لاحظنا الآثار السلبيَّة لعدم تواجد مدن عماليَّة من خلال الأعداد الرَّهيبة من العمال - أغلبها من الجنسيَّات الآسيويَّة - التي تمَّ اكتشاف

تكدُّسها في بعض المناطق السكنيَّة في غرف صغيرة وبعضهم مخالفين للإقامة؛ ممَّا أدَّى إلى انتشار فيروس كورونا بينهم بنسبٍ كبيرةٍ واجهت من خلاله الحكومة ضغطًا كبيرًا في المجالين: الصحي والأمني من خلال محاولة السَّيطرة على انتشار الفيروس؛ ففرضتِ الحظرَ الكليَّ على مناطق تواجدهم، وكذلك محاولة السَّيطرة أمنيًّا على بعض التصرُّفات الخارجة عن القانون من قِبَلِ البعض منهم، وأشار تقرير متابعة خطة التَّنمية للسَّنة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م أن المشروع لم يحقِّقْ أيَّ إنجاز خلال الثلاثة أرباع الأخيرة من العام؛ لتبقى نسبة إنجازه في المرحلة التحضيريَّة ٦٦٪ (الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتَّنمية، ٢٠٢٠).

وتسعى دولة الكويت للارتقاء باقتصادها إلى إنجاز مشاريع حيويَّة كثيرة من بينها منطقة الشداديَّة الصناعيَّة التي ستوفِّرُ من خلالها البنية التحتيَّة اللازمة لتطوير بيئة الأعمال في الكويت ولسدِ احتياجات المستثمرين من المساحات الصناعيَّة اللازمة؛ لإقامة مشاريعهم وكذلك تسعى دولة الكويت من خلال هذا المشروع إلى توفير ثلاث محطات لمعالجة المخلَّفات الصناعيَّة ومحطة واحدة لمعالجة مخلَّفات الصرف الصحي بهدف إعادة استخدام المياه المعالجة لسدِّ حاجة المنطقة من مياه الرَّي وغيرها (كويت جديدة، ٢٠٣٥)، هذه المنطقة تُعَدُّ حُلْمًا طال انتظاره لأعداد كبيرة من الشَّباب الكويتيين المبادرين من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة الذين ترك البعض منهم وظائفهم الأساسيَّة للتفرُّغ للعمل الحر الذي لطالما قامت الدَّولة بتشجيعهم للانخراط فيه إذ أنشأت من منطلق تشجيع الشَّباب على الإنتاجيَّة صندوقًا وطنيًّا لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة يُعْنَى بتمويل المشاريع المنتجة حتى تتطوَّر

في السُّـوق، إلَّا أنَّ المشـاريع الصناعيَّـة والحرفيَّـة تحتـاجُ إلى أراضٍ صناعيَّـة للقيـام بعملهـا ولنـدرةِ هـذه الأراضي في البـلاد وعـدم توزيعهـا عـلى العديـد مـن المشـاريع الشـبابيَّة يقـوم أصحابهـا باسـتئجار مواقـع لمشـاريعهم ودفـع الإيجـار مـن مبالـغ التَّمويـل الخاصَّـة بالمشروع ممَّـا يسـتنزفُ طاقتهـم الماليَّـة لإتمـام مشـاريعهم، فجـاءَ مـشروعُ منطقـة الشـداديَّة الصناعيَّـة؛ ليكـونَ بارقـةَ الأمـل لهـؤلاء الشَّـباب المنتجـين، ولكـنْ كغيره مـن المشـاريع يواجـه هـذا المشروع عراقيـلَ ومعوقـاتٍ حالـت دون إنجـازه في الوقـت المطلـوب وتأجيـل تنفيـذه لفـتراتٍ زمنيَّـة عديـدة، وبحسـب تقريـر متابعـة خطـة التَّنمية للعـام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م فـإنَّ العوائـق التي يواجههـا مـشروع منطقـة الشـداديَّة الصناعيَّـة تكمـنُ في تعـذُّر إمكانيـة ربـط المنطقـة بمصـدرٍ للميـاه العذبـة المغـذي لهـا مـن قِبَـلِ وزارة الكهربـاء والمـاء بسـبب عـدم وجـود طـرق رئيسـة منظَّمـة مربوطـة بالمداخـل الرئيسـة للمنطقـة الصناعيَّـة والتـي مـن المفـترض إنشـاؤها مـنْ قِبَـلِ الهيئـةِ العامـة للطُّـرق والنَّقـل الـبري (الأمانـة العامَّـة للمجلـس الأعـلى للتَّخطيـط والتَّنميـة، ٢٠٢٠).

ومـن بـين أهـم المشـاريع التنمويَّـة لاقتصـاد متنـوِّع ومسـتدام: مشروعـا: مصفـاة الـزُّور والوقـود البيئـي، فمصفـاة الـزُّور تُعَـدُّ أكبـر مصفـاةٍ لتصريـفِ ولتكريـر النفـط في العـالم وتـمَّ إنشـاؤها؛ لتتوافـقَ مـع المعايـير البيئيَّـة العالميَّـة وستسـاهمُ بشـكل فعَّـال في تحسـين جـودة الهـواء عـبر خفضهـا للغـازات الملوَّثـة المنبعثـة مـن محطـاتِ توليـد الكهربـاء بنسـبة ٧٥٪ مـن خـلال تزويدهـا بوقـودٍ بيئـي ذي محتـوى كبريتـي منخفـض، وسـتقومُ المصفـاةُ بتوفـير إمـداد ثابـتٍ لمحطـات الطَّاقـة بحـوالي ٢٢٥ ألـف برميـل يوميًّـا مـن زيـت الوقـود البيئـي وإنتـاج مـا يُقـارب ٣٤٠ ألـف برميـل يوميًّـا مـن المنتجـات البتروليَّـة

عاليـة الجـودة للمواصفـات المسـتقبليَّة التـي تحتاجهـا الأسـواق العالميَّـة الاستهلاكيَّة (كويت جديدة، ٢٠٢٠) (مؤسسة البترول الكويتيَّة ٢٠٢٠)، ووصلت نسبة الإنجاز في مشروع مصفاة الزُّور إلى ما يفوق ٩٥٪ وهو في مرحلة التَّسليم، وحالت ظروف فيروس كورونا وإغلاق السَّفر دون تشغيل المصفاة الذي كان من المقرَّر أنْ يتمَّ في نهاية هذا العام .

أما مشروع الوقود البيئي الذي فاقت نسبة الإنجاز فيه الـ ٩٩٪ من المرحلة التنفيذيَّة والذي يهدفُ إلى زيادة القدرة التكريريَّة لمصفاتي: ميناء الأحمدي وميناء عبد الله إلى ٨٠٠ ألف برميل يوميًّا، وإنتاج الوقود النَّظيف؛ ممَّا يسمحُ لدولة الكويت من الدُّخول إلى الأسواق العالميَّة وانتعاش الاقتصاد الكويتي (كويت جديدة، ٢٠٢٠)، ويرى خبراء في الاقتصاد أنَّ هذا المشروع يُعَدُّ أجدى وأكثر تحكمًا من مشاريع الطَّاقة المتجدِّدة وأنَّه من خلال تقليص بيع النفط الخام وتحويله إلى طاقة سيتجاوز عمر النفط الكويتي الـ١٠٠ عام حتى في ظل البنية التحتيَّة الحاليَّة (سكاي نيوز عربيَّة، ٢٠٢٠).

كلُّ تلك المشاريع الحيويَّة ستعزِّز من مكانة دولة الكويت الاقتصاديَّة عالميًّا تلك المكانة التي تسعى الدَّولة إلى تعزيزها بشكل متميِّز من خلال رؤيتها ٢٠٣٥ والمشاريع القائمة عليها، كما ستقومُ تلك المشاريع بتوفير فرص العمل للمواطنين وخفض نسب البطالةِ وخلق مجتمع منتج قادر على الانخراط في العمل الفني والأعمال التي تكونُ فيها إنتاجيَّة عالية، كما ستعزِّزُ هذه المشاريع من رفع عمر النفط الذي ترغب الدولة باستبدال معظم موارده بأنشطة اقتصاديَّة متنوِّعة يشارك فيها القطاع الخاص، لكنها وبالتأكيد لا تنوي الاستغناء عن هذه الثروة الطبيعيَّة فيما

تخطِّط إستراتيجيًّا من خلال تلك المشاريع الضَّخمة التي ذكرناها آنفًا إلى تحويل النفط إلى مشاريع إنتاجيَّة تنافس من خلالها الأسواق العالميَّة.

إنَّ تغيير نمط الاقتصاد في الكويت من الاقتصاد القائم على سياسات الريع إلى اقتصاد متنوِّع منتج ومستدام يتطلَّبُ العديد من الإصلاحات الاقتصاديَّة التي قد تصل إلى حدِّ تغيير ثقافة المجتمع نحو العمل والوظيفة وتغيير ثقافته تجاه الاعتماد على الدَّولة في تحقيق الربح المادي أو الحصول على الرواتب، وإن كان التوظيف حقًّا مكتسبًا لجميع المواطنين إلَّا أنَّ تشجيعهم للانخراط في العمل الحر والعمل في القطاع الخاص أمرٌ مهمٌّ، ولا يعني تشجيع الشَّباب على العمل في القطاع الخاص أن يتمَّ جذبهم إليه عبر سياسات ريعيَّة أخرى كدعم العمالة في القطاع الخاص وإنما عبر تمكين القطاع الخاص من تنفيذ المشاريع وخلق الفرص الوظيفيَّة وإشراك المواطنين في عملية التَّنمية وإتاحة الفرصة أمامَ العقول المبدعة لتقديم أفكارها في سبيل تحقيق هذا الطَّريق ومنحهم الفرصةَ في بناء كويت المستقبل والمشاركة في العمل على تنفيذ المشاريع العملاقة، كما يحتاج الاقتصاد المتنوِّع والمستدام إلى سياسات حكوميَّة فاعلة قادرة على تسهيل الإجراءات ومتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع ومحاسبة كلِّ مقصِّرٍ وهنا يأتي دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتَّنمية المشرفة على متابعة سير خطط التَّنمية والتي من المفترض أنْ تكثِّفَ جهودها في المراقبة ويتمَّ تمكينها لمخالفة المقصِّرين ومحاسبتهم، فمن دون معايير الحوكمة العالية التي يفترض أن يتمَّ تطبيقها من الآن لإنجاز الرؤية التنمويَّة؛ قد تتأخَّر دولة الكويت كثيرًا في إنجازها عن الخطة الزمنيَّة الموضوعة لكل مشروع.

وفي هـذا المحـور الـذي نتطـرق خلالـه عـن الاقتصـاد المسـتدام والمتنـوِّع في رؤيـة كويـت جديـدة ٢٠٣٥ لـن يصبـحَ المحـورُ مكتمـلًا دون الحديـث عـن مـشروع مدينـة الحريـر وتطويـر الجـزر وهـو أهـم مـشروع معنـي بالاقتصـاد المتنـوِّع والمسـتدام والـذي سـنورد تفاصيـل كثـيرة عنـه خـلال المحـور الفرعـي التَّـالي:

٢-٧-١ المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة:

تُعَـدُّ المنطقـة الاقتصاديَّـة الشـماليَّة أهـم مـشروع اقتصـادي سـيؤدي إلى نقلة نوعيَّـة في اقتصـاد دولـة الكويـت مـن اقتصـاد قائـم عـلى النفـط إلى اقتصـاد متنـوِّع مسـتدام يصبـح القطـاع الخـاص فيـه شريـكًا أساسـيًّا لتحريـك عجلـة الأنشـطة الاقتصاديَّـة والمشـاريع الضَّخمـة، وهـي منطقـة سـتنهض بالكويـت عـلى صعيـد الاقتصاديـن: المعـرفي والذَّكـي عـلى المسـتويات البعيـدة، وهـي المنطقـة التـي سـيمرُّ خلالهـا طريـق الحريـر الصينـي وميناء مبـارك الكبـير والـذي سـيجعل الكويـت مركـزًا تجاريًّـا وعالميًّـا مهـمًّا بـما يحقـق الهـدف السَّـامي لرؤيـة كويـت جديـدة ٢٠٣٥.

هـذا المـشروع الـذي يُعَـدُّ أحـد أهـم أوجـه الإصـلاح الاقتصـادي في البـلاد؛ جـاء في أعقـاب الإعـلان عـن دراسـة رؤيـة الكويـت ٢٠٣٥ التـي تقـدَّم بهـا رئيـس الـوزراء البريطـاني الأسـبق تـوني بلـير بطلـب مـن دولـة الكويـت كـما أسـلفنا سـابقًا، وتقـوم فكـرة المـشروع عـلى إعـادة الكويـت لدورهـا التَّاريخـي الحافـل عـلى خـط الحريـر حيـثُ ربطـت الـشَّرق بالغـرب؛ لتصبـحَ في عـام ٢٠٣٥ بوابـة لشـمال الخليـج ومعـبرًا دوليًّـا مهـمًّا.

ومـن المقـرَّر كـما هـو متوقَّـع لهـذه المنطقـة أنْ تُـدار مـن قِبَـلِ القطـاع الخـاص الـذي سـيصنعُ الفـرص الوظيفيَّـة لقرابـة ٢٥٠ ألـف مواطـن كويتـي

كما ستستوعبُ المنطقة من ٤٠٠ – ٤٥٠ ألف نسمة للعمل والإقامة بها، وتقوم خطة التَّنمية الثَّالثة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ على تمكين القطاع الخاص وإشراكه في الأنشطة الاقتصاديَّة وتسهيل كافة الإجراءات وخلق الأرضيَّة والبيئة الملائمة للأعمال؛ لتشجيع الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة مستقبلًا، وحتى تصبحَ الدَّولة قادرةً على الانتقال في المرحلة التي تليها إلى الخطة الرابعة ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ إلى تحقيق الاقتصاد المتنوِّع القائم على المعرفة والتُّكنولوجيا؛ ليديرَ هذا النَّوع من الاقتصاد المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة حتى عام ٢٠٣٥ حين تتحوَّل دولة الكويت إلى كويت جديدة، تلبي كافةَ معايير التطوُّر المستدام، أي أنَّ هذه المنطقة ستسهمُ في معالجة الاختلالات الهيكليَّة في اقتصاد الدَّولة.

وستقعُ المنطقة على مساحة ١٦٥٥كم٢، وسيتمُّ إنشاؤها وفقًا لقانون خاص بها يخضعُ للدُّستور الكويتي، فالحكومة الكويتيَّة أعدَّت مشروعًا بقانون تحت عنوان "مشروع قانون المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة" (انظر تفاصيل القانون في الملحق)، ووافقَ عليه مجلسُ الوزراء وأحاله في سبتمبر ٢٠١٩م إلى مجلس الأمَّة لمناقشتهِ و من ثَمَّ إقراره، وكانَ من المتوقَّع أنْ يتمَّ إقرار مشروع القانون قبلَ انقضاء عمر مجلس الأمَّة ٢٠١٦ الذي انتهتْ مدتهُ الدُّستورية (٤ سنوات) في أكتوبر ٢٠٢٠م من دون استكمال مناقشةِ القانون في اللجنة المعنيَّة أو إقراره أو رفضه، وهو الذي يواجهُ جدلًا من قِبَل بعض الأقطاب السياسيَّة، ولن تتمكَّن الدَّولة من إنشاء المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة من دون إقرار القانون الذي سيمنحُها استقلاليَّة العمل تحتَ سيادة الدَّولة بما يحقِّق الأمنَ الاقتصادي والتُّجاري الجاذب للشركاتِ الإقليميَّة والدوليَّة التي من المتوقَّع لها الاستثمار في مشاريع المنطقة الاقتصاديَّة.

فما مكونات مشروع المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة؟

يتضمنُ مشروع المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة تطوير مدينة اقتصاديَّة ذات طابع تجاري حر بمساحة أرضيَّة تُقدَّر بأكثر من ١٦٥٠ كم٢ (بر الصبية) سيقامُ عليها العديدُ من المشاريع التي ستسهمُ في تعزيز الأنشطة التُّجارية والاقتصاديَّة والترفيهيَّة والسياحيَّة والبيئيَّة والتعليميَّة الذكيَّة والقائمة على الاقتصاد الرقمي والمعرفي المستدام، بالإضافة إلى تطوير خمس جزرٍ كويتيَّة لا تتجاوزُ مساحتها ٥٪ من مساحة دولة الكويت، وهي كلٌّ من: بوبيان وفيلكا ومسكان ووربة وعوهة، ستربطُ من خلال مشاريعها الحيويَّة الاقتصاد بالأمن إقليميًّا، هذه الجزر من المقرَّر أن يتمَّ ربطها بدول الخليج عبر سكك حديديَّة، ويُعَدُّ ميناء مبارك الكبير الذي يقعُ في شرق جزيرة بوبيان هو أحدُ أهم المشاريع التنمويَّة الكُبرى في المنطقة الشماليَّة والذي من المقدَّر له أنْ يكون ملتقى ومعبر للتِّجارة العالميَّة وبوابة خط الكويت على طريق الحرير، ولا يزالُ الميناءُ قيد الإنشاء في مرحلته الأولى التي كانتْ من المفترض أنْ تنتهيَ في عام ٢٠١٥م لكنَّها تعثَّرت ولم تتجاوزْ حتى الآن نسبة ٥٣٪ من إنجازها وذلك وفقًا لموقع كويت جديدة ٢٠٣٥م، وسيأتي تطويرُ الجزر الكويتيَّة الخمس ضمن المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة؛ لتكونَ جزرًا ثقافيَّةً ولوجستيَّة وترفيهيَّة وأمنيَّة ومحميَّات طبيعيَّة.

فما التَّحديات التي تواجه هذه المنطقة الإستراتيجيَّة التنمويَّة التي لم تنجزْ بعد، وهي التي يعوِّل عليها الكثيرون في تحقيقِ اقتصادٍ متنوِّع ومستدام لدولة الكويت وستحقِّقُ عائداتٍ تصلُ إلى قرابةِ ٣٥ مليار دولار واستثمارات تصل الى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، ونوردُ أهمَّ التَّحديات في النقاط التَّالية:

المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والجدل القانوني والسياسي:

هـذه المنطقـة الاقتصاديَّـة الفريـدة مـن نوعهـا تنتظـرُ إقـرارَ القانـون الخـاص بهـا "قانـون المنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة" والـذي سـيمكِّنها مـن العمـل بشـكلٍ مسـتقلٍّ، أيْ يكـون لهـا نظامُهـا القانـوني الخـاص، وتنشـأ مـن خلالـه مؤسسـة للمنطقـة الاقتصاديَّـة لهـا مجلـسُ أمنـاء يقـومُ بتعيـين مجلـس إدارة يضـعُ اللوائـحَ والأنظمـةَ التـي سـيتمُّ العمـلُ بهـا في هـذه المنطقـة ماليًّـا وإداريًّـا وفنيًّـا بالإضافـة إلى الخدمـات المقدَّمـة، أي سـيكون لهـا حكمُهـا الـذَّاتي لكنَّهـا تقـعُ تحـت سـيادة دولـة الكويـت ورقابـة سـلطتها التشريعيَّـة وسـتكونُ خاضعـةً لكافـة الاتفاقيَّـات الموقَّعـة مـن قِبَـلِ حكومـة دولـة الكويـت، وسـيكونُ لهـذه المنطقـة وفقًـا لنـص القانـون المقـدَّم نظـامُ تحكيـم خاصًّـا بهـا ومحاكـم خاصَّـة بهـا وفـق قانـون منفصـلٍ تُـشرفُ عـلى إعـداده المؤسسـة الخاصـة بالمنطقـة الاقتصاديَّـة.

ويدَّعـي بعـضُ السِّياسـيين والخـبراء في القانـون بـأنَّ قانون المنطقة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة إن تـمَّ إقـراره؛ فإنـه سينشـئُ "دولـةً داخـلَ دولـةٍ" أو كـما يُسـمِّيها البعـضُ "دويلـة" لهـا حكمُهـا الـذَّاتي؛ ممَّـا يعطيهـا صفـةَ الكيـان السـياسي بعيـدًا عـن سـيادة الدَّولـة وقوانينهـا وسـيكونُ لهـا نظامُهـا القضائي المسـتقل بـما يُعَـدُّ انتهـاكًا للدُّسـتور وأُسـس الدَّولـة (المقاطـع، ٢٠١٩) (الشِّـمري، ٢٠١٩)، في حـين يؤكِّـدُ خـبراءٌ آخـرون في القانـون والدُّسـتور أنَّ قانـون المنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة غـيرُ مخالـفٍ للدُّسـتور الكويتـي وأنَّـه جـاءَ؛ ليمنـحَ المؤسسـة الاقتصاديَّـة التَّابعـة للمنطقـة إمكانيـات السُّـلطة العامَّـة دونَ قيـودِ العمـل الحكومـي المركـزي، وأنَّ المناطـق الاقتصاديَّـة أو الحـرَّة والتـي لهـا نـماذجُ عديـدةٌ في مختلـف الـدُّول تقـومُ بطبيعتهـا عـلى أنَّهـا جـزءٌ مـن إقليـم

الدَّولـة وتطبَّـق عليهـا قواعـد قانونيَّـة تختلـفُ عـن القواعـد القانونيَّـة المطبَّقـة في الدَّولـة، أيْ أنَّهـا مـن الممكـن أنْ تنشـأ بلوائـح أو بقانـون حيـثُ يمنحهـا القانـونُ القواعـدَ الاسـتثنائيَّة؛ لـذا فمـن المنطقـي أنْ تكـونَ المنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة بقانـون، ويجيـزُ الدُّسـتور الكويتـي في مادتـه ١٣٣ بـأن يتـمَّ اقتطـاعُ جـزءٍ مـن أنشـطةِ الحكومـة ويُـدار وفقًـا لقواعـد خاصـة تحـتَ رقابـة الدَّولـة (الفيـلي، ٢٠١٩)، إذ تنـصُّ المـادةُ ١٣٣ مـن الدُّسـتور الكويتـي عـلى أنَّـه: "ينظِّـم القانـون المؤسسـات العامَّـة وهيئـات الإدارة البلديَّـة بـما يكفـلُ لهـا الاسـتقلالَ في ظـل توجيـه الدَّولـة ورقابتهـا".

حالـة عـدم التَّناغـم بـين السـلطتين: التنفيذيَّـة والتشريعيَّـة بشـأن الانتهـاء مـن مناقشـةِ وتعديـلِ وتوضيـح وإقـرار قانـون مناسـب للمنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة؛ سـيقفُ حتمًـا حجـر عثـرةٍ أمـامَ تطـوُّر هـذه المنطقـة في الوقـتِ المناسـب وفـقَ الجـدول الزمنـي لرؤيـةِ الكويـت وخططهـا الإنمائيَّـة الخمـس، في ظـل وجـود ١٦ مـادة مـن القانـونِ مُختَلَـفٌ عليهـا، تلـك المنطقـة التـي لم تنشـأ بعـد رغـمَ الانتهـاء مـن إنشـاء جسـر الشَّـيخ جابـر الأحمـد الـذي مـن المفـترض أنْ يختصرَ الطَّريـقَ أمـامَ الوصـولِ إليهـا، فهـو ينتهـي اليـوم بمنطقـة بريَّـة غـير مأهولـةٍ ولا معمـورةٍ حتـى عـلى مسـتوى البنيـة التحتيَّـة.

ولم تُعِـدُّ الحكومـةُ الكويتيَّـة مـشروعَ القانـون بشـكلٍ هوائـي (عشـوائي) وإنـما لابـدَّ أنَّهـا أخضعتـهُ للدراسـات القانونيَّـة وتمـتَّ صياغتـهُ مـن قِبَـلِ خـبراء في القانـون والدُّسـتور، وقـدْ أكَّـد الشَّـيخ نـاصر صبـاح الأحمـد الصبـاح – النَّائـب الأوَّل لرئيـس مجلـس الـوزراء ووزيـر الدِّفـاع سـابقًا والـذي ارتبـط اسـمه بشـكلٍ كبـير في مـشروع تطويـر المنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة والجـزر الخمـس بـأنَّ مـشروعَ القانـون لا يُخالـفُ الدُّسـتور وإنَّـما يحتـاجُ للمرونـةِ لجـذبِ المسـتثمر بشـكلٍ يؤمِّـن لـهُ وجـودهُ واسـتثماراتهِ (عامـر، ٢٠١٩).

إنَّ أحدَ أوجهِ الجدل السِّياسي الذي صاحب تقديم الحكومةِ لمشروع القانون هوَ القيم والثَّوابت والهويَّة المجتمعيَّة إذ يُطالب العديد منَ النُّواب والسياسيين والمواطنين بعدم مساسِ القانون فيها، والمعني هنا بالثوابتِ والقيم هوَ سقفُ الحريَّات الذي سيصاحبُ إنشاء المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة وتطوير الجزر الخمس التي منْ بينها مشاريع جاذبة للسُّياح ومشاريع ترفيهيَّة قدْ تجعل من هذه المنطقة المستقلَّة بأنظمتها وتشريعاتها الخاصة وبعدها الجغرافي منطقةً ذات طابع ليبرالي وهو أمرٌ أثارَ القلق لدى العديدِ من الأوساط الشعبيَّة والنيابيَّة.

وبلا شك أنَّ التَّشكيلة الجديدةَ لنُّواب مجلس الأمَّة ٢٠٢٠ ستلعبُ دورًا محوريًّا إمَّا في إنجاز مشروع القانون والتَّعديل عليه وإقرارهِ بصيغةٍ مناسبةٍ، أو في وأْدهِ؛ ليصبحَ القانونُ والمنطقةُ الاقتصاديَّة معًا في مهبِّ الرِّيح، إذ أنَّ الاعتبارات السياسيَّة و توجُّهات بعض التَّياراتِ والكُتل السياسيَّة وعلاقة أعضاء السُّلطة التشريعيَّة بالسلطة التنفيذيَّة ورضوخ الحكومة لبعض الضُّغوطاتِ أو خضوعها للترضياتِ السياسيَّة كلها عواملِ ستؤثِّر بشكل أو بآخر على إنجاز القانونِ من عدمه، لكنَّنا نأمل أن يتحقَّق حلم الكويتيين بهذهِ المنطقة أو المدينة الاقتصاديَّة الاستثماريَّة التي ستنقلُ الكويت إلى عالم التطوُّر والمعرفة وفق أطرِ الدُّستور والقانون.

المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة ومبادرة الحزام والطريق الصينية:

لطالما كانت الأزماتُ الماليَّة والاقتصاديَّة دافعًا ملهمًا وملحًّا ومهمًّا للعديدِ من الدُّول والمجتمعاتِ للخروجِ من خسائرها باتجاهِ تعزيز النُّمو والتقدُّم الاقتصاديين وتحقيق إصلاحاتٍ اقتصاديَّة عبر مشاريع

إستراتيجيَّة وتنمويَّة عملاقة، وهذا ما دفعَ الصين – أحدُ عمالقة النَّشاط الصناعي والاقتصادي والتجاري في المنطقة – إلى تغيير نماذجها الاقتصاديَّة في أعقاب الأزمة الاقتصاديَّة في عام ٢٠٠٨م والخروج بمبادرة الحزام والطَّريق "حزام واحد.. طريق واحد" وهي المبادرةُ التي أطلقَها الرَّئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام ٢٠١٣م والتي تقومُ على ربط الصين بالعالم عن طريق شبكة طرق بريَّة وبحريَّة تهدفُ من خلالها إلى إحياء طريق الحرير القديم الذي ربط الصين بأوروبا مرورًا بالوطن العربي حيثُ كان هذا الطَّريق ناقلًا مهمًّا للتجارة والثَّقافة والأديان، ويأتي هذا المشروع اليوم ضمن المبادرة الصينيَّة؛ ليؤسسَ حزامًا وطريقًا جديدًا أطول وأعمق عبر الاستثمار في البنى التحتيَّة والسكك الحديديَّة.

جغرافيًّا تتضمنُ المبادرة الصينيَّة طريقين: طريقَ الحرير البري الذي يربطُ الصين مع أوروبا عبر آسيا الوسطى والغربيَّة وطريقَ الحرير البحري الذي يربط جنوبي الصين بجنوبي شرقي آسيا وإفريقيا، عبر ربط الموانئ الصينيَّة بالموانئ العالميَّة، وتهدفُ الصين إلى تحقيق مكاسب تجاريَّة ضخمة عبر إيصال بضائعها إلى العالم، وعلى ما يبدو فإنَّ الصين تطمحُ أيضًا إلى تحقيق أهدافٍ أُخرى جيوسياسيَّة تأتي في ظل الحرب التجاريَّة: الأميركية - الصينية.

وتأتي مبادرةُ الحزام والطَّريق الصينيَّة؛ لتتوافقَ مع طموحاتِ دولة الكويت ورؤيتها التنمويَّة في التحوُّل إلى مركز تجاري وعالمي تحقق من خلالها أهدافَها التنمويَّة التي ستعيدُ الدَّور المحوري لدولة الكويت في طريق الحرير القديم تاريخيًّا في نقل البضائع والتبادلات التجاريَّة؛ لتصبحَ في عام ٢٠٣٥ م معبرًا تجاريًّا دوليًّا مهمًّا، وهي التي تتمتَّعُ بموقع جغرافي متميز سيكونُ له الدَّور المحوري في ربط الصين بدولِ الجوار:

كالعـراق وإيـران مـن جهـةٍ والسُّـعوديَّة مـن جهـةٍ أخـرى؛ لتصبـحَ دولـة الكويـت ممـرَ الصـين إلى شـمال الخليـج، والكويـت التـي تحظـى بعلاقـاتٍ دبلوماسـيَّة تاريخيَّـة مـع الصـين كانـتْ أوَّلَ الـدُّول الخليجيَّـة التـي انضمَّـت إلى مبـادرة الحـزام والطَّريـق في عـام ٢٠١٤م ووقَّعـت مذكـراتِ تفاهـم مـع الجانـبِ الصينـي بشـأن تطويـر مدينـة الحريـر وطريـق الحريـر الاقتصـادي، وخـلالَ الزيـارةِ التاريخيَّـة للأمـير الرَّاحـل الشَّـيخ صبـاح الأحمـد الصبـاح إلى الصـين في عـام ٢٠١٨م وقَّعـت دولـة الكويـت عـلى سـبع اتفاقيَّـات ثنائيَّـة مـع الصـين مـن بينهـا اتفاقيَّـاتٌ لتبـادل الخـبراتِ والإبـداع التُّكنولوجـي والتَّصميـم العـام والاستشـارات لتحويـلِ ميناء مبـارك الكبـير إلى ميناءٍ ذكـي، وتضمَّنـت مباحثـاتُ دولـة الكويـت مـعَ الصـين موضـوعَ مدينـة الحريـر وتطويـر الجـزر الكويتيَّـة (سـكاي نيـوز عـربي، ٢٠١٨) في شراكـة إسـتراتيجيَّة كبـيرة عـلى كافـة المسـتويات والصُّعـد، ومـنَ المقـرَّر أن توقَّـع دولـة الكويـت خـلالَ المرحلـة المقبلـة مذكـراتِ تفاهـم مـع الصـين بشـأنِ إدارة وتشـغيل ميناء مبـارك الكبـير.

لكـن التَّحـدي الأكـبر يكمـنُ في تسريـع الإجـراءاتِ بشـأن تطبيـق هـذه الاتفاقيَّـات ومذكـرات التَّفاهـم حتـى يتـمَّ البـدءُ في العمـل عـلى إنشـاء وتشـغيل ميناء مبـارك الكبـير الحيـوي وكذلـك في إنجـاز التَّشريعـات القانونيَّـة اللازمـة وتذليـل العقبـات الإداريَّـة والفنيَّـة أمـامَ هـذه المشـاريع الحيويَّـة والمسـتثمر الصينـي للبـدءِ في العمـل والإنجـاز.

المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والنزاعات الحدوديَّة مع العراق:

لعـلَّ أهـمَّ تحديًـا يواجـه المنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة وإتمـام ميناء مبـارك الكبـير هـو الخلافـاتُ مـع الجـار العراقـي بشـأن قـربِ ميناء مبـارك الكبـير

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مـن ميناء الفـاو الكبير جنـوب العـراقِ، والقلـق العراقـي مـن مغبَّـة أنْ يؤثِّـر الميناء الكويتي سلبًا على المصالـح الاقتصاديَّـة العراقيَّـة وعـلى مسـار العـراق على خـط الحريـر لربـطِ الخليـج العـربي بشـمال أوروبـا عـبر تركيـا، وأنَّ ميناء مبـارك الكبـير سيؤدي إلى اختـزالِ جـزء كبـير مـن ميـاه العـراق الإقليميَّـة على الخليـج كـما يقـولُ العراقيـون (الحـرة، ٢٠١٩).

من أين بدأَ الخلافُ؟

انبثقـتْ فكـرةُ إنشـاء ميناء مبـارك الكبـير منـذُ عـام ٢٠٠٣م بنيـة إنشـاء ميناء بحـري متطـوِّر في جزيـرة بوبيـان الكويتيَّـة لتطويـر قطـاع النَّقـل والترانزيـت في الكويـت وتعزيـز دورهـا الإقليمـي في هـذا الجانـب وتنشـيط الجزيـرة النَّائيـة ومـا سيعكسـهُ هـذا الميناء الحيـوي مـنْ تعزيـز للإيـراداتِ غـير النفطيَّـة للدَّولـة ومـردود ذلـك عـلى الاقتصـاد الوطنـي.

وبـدأَ التَّصعيـد مـن الجانـب العراقـي تجـاهَ المشروع الكويتي بعـدَ أنْ وضعتْ دولـة الكويـت حجـرَ الأسـاس لميناء مبـارك الكبـير عـام ٢٠١١م في شـمال غرب الخليـج العـربي بالقـربِ مـن الحـدود العراقيَّـة؛ فبـدأتِ الاحتجاجـاتُ في العـراق عـلى المسـتويين: النيـابي والشـعبي وأقيمـت مظاهـراتٌ في البـصرة جنـوبَ العـراق تنـدِّدُ ببنـاء الكويـت لميناء مبـارك الكبـير الـذي يـرون أنـه سـيغلقُ و "يخنـقُ" المنفـذَ البحـري الوحيـد للعـراقِ ويحـول دونَ بنـاء ميناء الفـاو الكبـير الـذي وضـع العـراق حجـرَ الأسـاس لـهُ في عـام ٢٠١٠م.

وبعـدَ ثلاثـةِ أشـهرٍ مـن نفـس العـام ظهـرتْ أولى التَّصريحـات الرسـميَّة من الجانـب العراقـي حيـثُ طالبـتِ الحكومـةُ العراقيَّـة دولـة الكويـت بإيقـافِ العمـل بميناء مبـارك الكبـير إلى حـين التأكُّـد مـن أن حقـوق العـراق في الميـاه

الإقليميَّة المشتركة لن تتأثَّر، وأعربت دولة الكويت حينها عن رفضها لهذا الطلب من الجانب العراقي مؤكِّدةً أنَّه لا يستندُ إلى أي أساس قانوني أو أي اعتبار منطقي سيَّما وأنَّ ميناء مبارك الكبير يُقام على أراضٍ كويتيَّة وفق سيادة دولة الكويت وعلى أراضيها ومياهها الإقليميَّة وأنَّه لا يُشكِّلُ أيَّ إعاقةٍ لا منْ قريبٍ ولا منْ بعيدٍ للملاحة البحرية في خور عبد الله معَ تأكيد الكويت استمرار العمل في بناء الميناء (بي بي سي عربية، ٢٠١١).

ووصلَ التَّصعيد العراقي إلى تهديد ميليشيات حزب الله العراقيَّة لشركات المقاولة العاملةِ في ميناء مبارك الكبير، وكثَّفت حينها دولة الكويت إجراءَاتها الاحترازيَّة الأمنيَّة والدفاعيَّة لحماية الشركاتِ وهي المفعَّلة أساسًا في جزيرة بوبيان وعلى حدودِ خور عبد الله من قبل بناء ميناء مبارك الكبير وذلك نظرًا لحيويَّة المنطقة وما تعرضتْ له من عمليات تهريب وقرصنةٍ سابقًا (سالم، ٢٠١١).

وفي أغسطس ٢٠١١م سقطتْ ثلاثةُ صواريخ عراقيَّة من نوع "كاتيوشا" على ميناء مبارك الكبير: اثنان منها على اليابسة وواحد منها على مياه الخليج العربي دونَ إحداثِ أيِّ أضرارٍ في الميناء، ووفقًا لتصريحات مسؤول كويتي فإنَّ الصواريخ لم تستهدفْ ميناء مبارك الكبير وأنَّها كانت بين أطراف عراقية – عراقية، وقدْ تضاربت الأنباءُ حينها حولَ الوجهةِ الحقيقيَّة للصَّواريخ والتي فتحتِ البابَ أمام تساؤلاتٍ عدَّة عن دوافع هذه الصَّواريخ وعمَّا إذا كانت تشكِّل تهديدًا لأمن الكويت، وإشارةً منْ قِبَلِ بعض الأطراف في العراق برفضها التَّام لميناء مبارك الكبير في ظلِّ النزاعات القائمة بشأن الميناء والحدود البحريَّة بين البلدين (العربيَّة، ٢٠١١).

وتأتي الاحتجاجاتُ العراقيَّة؛ لتفتحَ قضيةَ ترسيم الحدودِ بين البلدين من جديدٍ رغم صدور قرارٍ من مجلس الأمن رقم ٨٣٣ في عام ١٩٩٣م بشأنِ ترسيم الحدودِ البريَّة والبحريَّة بين البلدين في أعقاب الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، وذلك بسببِ البحر الإقليمي غير المرسَّم إلى بعد حدود النُّقطة ١٦٢ من خور عبد الله والتي أكَّدت دولةُ الكويت مرارًا وتكرارًا أنَّ ترسيمها يُعَدُّ شأنًا ثنائيًّا بين البلدين لا علاقةَ لهُ بالالتزامات الدوليَّة على العراق الذي ينفِّذها بالكامل.

وأبدتِ الكويتُ حُسْنَ النَّوايا معَ العراق، وتحسنتِ العلاقةُ بين البلدين في أعقابِ إسقاط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣م، وتوِّجتْ جهودُ البلدين في تطوير العلاقات واستئنافها من خلال إنشاءِ اللجنة الوزاريَّة المشتركة بين: الكويت والعراق في مطلع عام ٢٠١١م لحلِّ القضايا العالقة وتعزيز التَّواصل، وخلال ثاني اجتماع للجنةِ المشتركة في عام ٢٠١٢م وقَّع البلدان على اتفاقيَّة لتنظيم الملاحةِ في خور عبد الله والمحافظةِ على البيئة البحريَّة في الممرِّ الملاحي في الخور الذي يُعَدُّ ممرًّا مائيًّا يفصلُ بين مينائي: مبارك الكبير والفاو الكبير.

وشهدتِ العلاقاتُ الكويتيَّة العراقيَّة على مدى السَّنوات الأخيرة تطورًا إيجابيًّا ملحوظًا توِّج بزيارة سمو أمير البلاد الرَّاحل الشيخ صباح الأحمد الصباح للعراق في عام ٢٠١٢م في أوَّل زيارة رسميَّة للعراق منذُ الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت عام ١٩٩٠م وذلك للمشاركة في فعاليَّات القمَّة العربيَّة الثَّالثة والعشرين المنعقدة في بغداد، كما شهدتِ العلاقاتُ بين البلدين ثاني زيارة تاريخيَّة للأمير الرَّاحل للعراق في ٢٠١٩م.

واستضافت الكويت مؤتمرًا لإعادة إعمار العراق في عام ٢٠١٨م توِّجَ بإسهاماتٍ قدِّرت بثلاثين مليار دولار قُدِّمت للعراقِ من قِبَلِ الدُّول والمنظمات المشاركة في المؤتمر.

وفي هذا الوقت الذي تشهدُ فيه العلاقاتُ الكويتيَّة العراقيَّة زخمًا وتطوُّرًا تقدَّمَ العراقُ في أغسطس ٢٠١٩م برسالةٍ إلى مجلس الأمن يتَّهمُ فيها الكويتَ بتتبع سياسة فرض الأمر الواقع من خلال إحداث تغييرات جغرافيَّة في الحدود البحريَّة بين البلدين بعد العلامة ١٦٢ في خور عبد الله منْ خلال تدعيم منطقة "فشت العيج" الضَّحلة وإقامة إنشاءِ مرفإٍ عليها من طرفٍ واحدٍ دون علم وموافقة العراق (الراي، ٢٠١٩)، وأكَّدت الكويت حينها أنَّها وجهت دعوات تحثُّ فيها الجانب العراقي على البدءِ بمفاوضاتِ ترسيم الحدود البحريَّة بين البلدين منذ فترة طويلةٍ إلَّا أنَّ الجانب العراقي لم يتجاوبْ مؤكِّدةً في الوقت ذاته أنَّ منطقة "فيشت العيج" المتكونة طبيعيًّا فوق سطح الماء تقعُ داخلَ المياه الإقليميَّة للكويت (الحرة، ٢٠١٩).

كلُّ تلك التَّشنجات في العلاقات الكويتيَّة العراقيَّة منذُ البدء في أعمال إنشاء ميناء مبارك الكبير تنذرُ بضرورةِ أنْ تتَّخذَ دولة الكويت خطواتٍ جادَّة في هذا الجانب وأنْ تحلَّ النزاعاتِ القائمة بينها وبين العراقِ فيما يتعلَّق بمنطقةِ الحدودِ البحريَّة غير المرسَّمة حتى الآن، فالأحداثُ التي جرت في عام ٢٠١١م أعطت رسالةً واضحةً من قِبَلِ بعض الأطراف العراقيَّة بنواياهم السَّيئة تجاه الكويت وعدم اهتمامهم بتحقيقِ المصالح المشتركةِ بينَ البلدين المتجاورين حدوديًّا، وقدْ يدْفعنا هذا الأمرُ إلى التَّساؤل عن مصير ميناء مبارك الكبير مستقبلًا في ظلِّ وجودِ ميليشيات

وتيـاراتٍ عراقيَّـة نواياهـا عدائيَّـة تجـاه الكويـتِ وعـمَّا سـيواجهه المينـاءُ في حـال اكتمالـهِ وتشـغيلهِ مسـتقبلًا فيـما لـو اسـتمرَّت هـذه النَّظـرة العدائيَّـة!

كـما يتطلَّـبُ الأمـرُ في ظـل وجـود مينـاء مبـارك الكبـير في منطقـةٍ حدوديَّـة ذات أمـنٍ غـير مسـتتبٍّ بقربـهِ مـن الجـار الجنـوبي غـير المسـتقر أمنيًّـا واقتصاديًّـا، اتخـاذ كافـة التَّدابـير الأمنيَّـة واللوجسـتيَّة الاحترازيَّـة لضـمانِ أمـن ميناء مبـارك الكبـير وجزيـرة بوبيـان الكويتيَّـة وحمايـة المشـاريع الماليريَّـة التـي سـتقامُ عليهـا والكـوادر العاملـة فيهـا.

المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والقلق الأميركي:

مـن خـلال مبـادرة الحـزام والطَّريـق التـي أطلقهـا الرَّئيـس الصيني في عـام ٢٠١٣م عـزَّزت الصـين علاقاتهـا الدبلوماسـيَّة وشراكاتهـا الإسـتراتيجيَّة مـع العديـد مـن دولِ العـالم لإنشـاء مشـاريع البنـى التحتيَّـة التـي سـتحقِّقُ هـذا المـشروع العمـلاق، ومـن بينهـا شراكات مـع الكويـتِ ودول مجلـس التعـاون الخليجـي الأخـرى.

وتُعَـدُّ الصـين منافسًـا حقيقيًّـا للولايـات المتَّحـدة الأميركيَّـة عـلى المسـتوى الاقتصـادي، وتخشـى الولايـات المتَّحـدة – الحليـف التَّاريخـي لـدول الخليـج، مـن هـذا النُّفـوذ والتَّغلغـل الصينـي القـوي إقليميًّـا والـذي تـوِّجَ بعـدد كبـير مـن الاتفاقيَّـات الاقتصاديَّـة والثقافيَّـة والإسـتراتيجيَّة والأمنيَّـة بـين الصـين ودول الخليـج والمنطقـة في ظـل العلاقـات المتوتـرة بـين الولايـات المتَّحـدة والصـين بسـبب الحـرب التجاريَّـة التـي شـنَّها الرَّئيـس الأميركـي السَّـابق دونالـد ترامـب عـلى الصـين عـبر فـرض الرُّسـوم الجمركيَّـة عـلى الـواردات الصينيَّـة وتبادلـت الصـين ذات السياسـة مـع الولايـات المتَّحـدة؛ ففرضـت هـي الأخـرى رسـومًا جمركيَّـة عـلى الـواردات الأميركيَّـة.

وتنافسُ الصينُ الولاياتِ المتَّحدة اقتصاديًّا من خلال مبادرة الحزام والطَّريق وهي التي أنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتيَّة عام ٢٠١٥م والذي يقومُ بتمويل مشاريع البنية التحتيَّة في الدُّول المنضمَّة لمبادرةِ الحزام والطَّريق ويُعَدُّ هذا البنك ومقرُّه "بكين" منافسًا للبنك الدولي– مقرُّه واشنطن، فبالتأكيد أنَّ البنكَ الآسيوي للاستثمار في البنية التحتيَّة يقومُ بتقوية مصالح الصين الاقتصاديَّة عبرَ الاستثمار في مشاريع طريقِ الحرير.

والولايات المتَّحدة التي تعزِّز مصالحَها معَ دول الخليج منْ خلال التَّصدي للنفوذ والتَّهديد الإيراني قلقةً بشأن العلاقاتِ الصينية – الإيرانيَّة (الخليج أونلاين، ٢٠٢٠)، ممَّا يزيدُ من حالة التَّوتر بين الولايات المتَّحدة الأميركيَّة والصين.

العلاقاتُ غير المستقرة بينَ الولايات المتَّحدة الأميركيَّة والصين في ظل التَّقارب الصيني الإيراني استراتيجيًّا وعسكريًّا والصِّراعات الأميركيَّة الإيرانيَّة والتَّهديدات المتذبذبة بشن حربٍ في المنطقة جميعها عوامل يجبُ أن تُؤْخذَ بعين الاعتبار وتحدٍّ أمني يجبُ ألَّا يتمَّ إغفالهُ في الوقت الذي تسعى فيه الكويتُ إلى تطوير المنطقة الاقتصاديَّة والجزر شمال الخليج.

المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة والمنافسة الدوليَّة:

تُعَدُّ المناطقُ الاقتصاديَّة الحرَّة أحدَ أهم المشاريع التنمويَّة التي تنقلُ اقتصادات دول الخليج الريعيَّة إلى اقتصادٍ متنوِّع مستدام، وهي أهمُّ مشاريع الإصلاح الاقتصادي في المنطقةِ من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي عبرَ تعزيز الشَّراكاتِ الإستراتيجيَّة وتحقيق التَّنافس بينَ الشركاتِ الكُبرى للاستثمار في المشاريع الكُبرى.

ومعَ إنجاز المشاريع التي ستساهمُ في تحقيق إيراداتٍ غير نفطيَّة لدول الخليج سيؤدي ذلك إلى النموِّ الاقتصادي خصوصًا إذا ما اتَّجهت دول الخليج إلى المشاريع الأكثر إنتاجيَّة والتي ستعزِّزُ من صادراتها إلى الخارج ممَّا سيمكِّنها من استغلالِ موانئها التي تسعى إلى تطويرها لأنْ تكونَ معبرًا مهمًّا لبضائِعها لدول العالم، وتسعى دول الخليج وعددٌ من الدول في المنطقة إلى إنشاء موانئ ضخمةٍ وعملاقةٍ تطمحُ لأنْ تكونَ ممرًّا على خط الحرير في مبادرةِ الحزام والطَّريق الصينيَّة؛ فدخلت الدولُ في منافسة سُمِّيتْ اقتصاديًّا بـ"حرب الموانئ" في ظل العاملِ الجغرافي المميَّز لكلٍّ منها وقربها من حدودِ بعضها البعض.

وها هي دولةُ الإمارات العربيَّة المتَّحدة الرَّائدة في إنشاء الموانئ العملاقةِ وتشغيلها على مستوى الخليج والشَّرق الأوسط قامت بتطوير ميناء "جبل علي" في دبي على مدار أربعين عامًا وهو أكبرُ ميناء بحري في منطقة الشَّرق الأوسط ويحتلُّ التَّرتيبَ التَّاسع عالميًّا بطاقة استيعابية تزيد عن ٢٢,٤ مليون حاوية وصنِّفَ من ضمن أكثر موانئ الحاويات المتطوِّرة تكنولوجيًّا مدعومًا بمنشآت لوجستيَّة واسعة ومنطقة حرَّة متكاملة جعلتْ من دبي مركزًا تجاريًّا إقليميًّا (علي، ٢٠٢٠)، (عبد الله،٢٠١٩).

وتسعى المملكة العربية السُّعودية ضمن رؤيتها التنمويَّة ٢٠٣٠ إلى تطوير ميناء يكونُ بمثابة نقطة اتِّصال دوليَّة وإقليميَّه بحرًا وبرًّا وجوًّا وهو ميناءُ "نيوم" الذي تطمحُ المملكة؛ ليكونَ الأكثر تطورًا واستدامة وكفاءةً عالميًّا على المستوى اللوجستي والخدمات الأخرى ويأتي الميناء ضمن مشروع مدينة "نيوم" على ساحل البحر الأحمر شمال غرب السعوديَّة (نيوم، ٢٠٢٠).

وتتقـدَّم سـلطنة عُـمان في تطويـر موانئهـا عـلى بحـر العـرب (حسـن، ٢٠١٨)، ويُعَـدُّ ميناء "الدَّقـم" أحـدَ أهـم الموانـئ العُمانيَّـة إذ يحتـلُّ موقعًـا إسـتراتيجيًّا يطـلُّ عـلى بحـر العـرب والمحيـط الهنـدي ومـن المتوقَّـع لـه أنْ يكـونَ أهـمَّ وأكـبر ميناء في الـشَّرق الأوسـط مستقبلًا (الجـزاف،٢٠١٩)، وتُعَـدُّ الميـزة الجغرافيَّـة في هـذا الميناء بكونـه يقـعُ خـارج نطـاق مضيـق هرمـز وفي وسـط المحيـط الهنـدي بعيـدًا عـن الخليـج العـربي؛ ليصبـحَ واجهـةً آمنـةً ومسـتقرة إقليميًّـا وصديقـة للأعـمال والاسـتثمارات ويقـعُ عـلى مقربـة مبـاشرة مـن طريـق التِّجـارة الدوليَّـة بـين آسـيا وأوروبـا مـا يجعلـهُ مركـزًا جاذبًـا لخطـوط الشَّـحن والأسـواق الهنديَّـة الكُـبرى والإفريقيَّـة النَّاميـة إلى جانـب خدمـة دول مجلـس التَّعـاون الخليجـي (ميناء الدَّقـم،٢٠٢٠).

وافتتحـت دولـة قطـر في عـام ٢٠١٧م ميناء "حمـد" بالتزامـن مـع الأزمـة الخليجيَّـة (الجـزاف،٢٠٢٠)، ويُعَـدُّ مـن أكـبر الموانـئ في الـشَّرق الأوسـط وأهـم المشـاريع طويلـة الأجـل التـي تسـعى رؤيـة قطـر ٢٠٣٠ لتحقيقهـا مـنْ أجـل تعزيـز الصـادراتِ غـير النفطيَّـة إذ قامـت قطـر بإنشـاءِ منطقـة حـرَّة مجـاورة لميناء حمـدٍ تطمـحُ مـن خلالـه لأنْ تصبـحَ قطـر مركـزًا لوجسـتيًّا مهـمًّا لإعـادة الشَّـحن (موانـئ قطـر، ٢٠٢٠) ويـرى خـبراء في الاقتصـاد أنَّ ميناء حمـدٍ سـيكونُ المنافـسَ الأقـوى والأهـمَّ للموانـئ الإماراتيَّـة بعـد موانـئ عُـمان في ظـل التوسُّـع السريـع لميناء حمـد وانضـمام قطـر إلى التَّحالـف الصينـي الباكسـتاني (الجـزاف، ٢٠١٩).

ويُعَـدُّ ميناءُ "جـوادر" في باكسـتان وتحديـدًا في إقليـم بالوشيسـتان أحـدَ أهـم مشـاريع مبـادرة الحـزام والطَّريـق الصينيـة والـذي يجسِّـدُ شراكـة إسـتراتيجيَّة مهمَّـة بـينَ الصـين وباكسـتان تصـلُ إلى خمسـة وأربعـين عامًـا

إذ سيعملُ الميناء على ربط باكستان بإقليم شينجيانغ غربَ الصين وهو أحدُ أهم الأقاليم الصناعيَّة؛ ممَّا سيعزِّزُ الاقتصاد الصيني عبرَ نقل بضائع الصين إلى العالم؛ ليصبحَ بذلك إقليم جوادر أهم مركز ملاحي وتجاري في المنطقة والعالم وأعلنت كلٌّ منَ: المملكة العربية السُّعودية ودولة قطر مؤخرًا عن رغبتهما في الاستثمار بمشروع الميناء (الجزاف، ٢٠١٩)، ويُعَدُّ ميناء جوادر أحدَ أهم المشاريع التي تُهدِّد مصالحَ بعض دول المنطقة.

أمَّا جمهورية إيران الإسلاميَّة فسعت للاتفاق مع الهند لتطوير ميناءِ "تشهابار" المجاور لميناء جوادر(حسن، ٢٠١٨) الواقع جنوبي شرقي إيران والقريب من بحر عُمان والخليج العربي والمحيط الهندي ويُعَدُّ ذا أهمية كبرى بالنسبة للهند وإيران وأفغانستان للتبادل التجاري إذ أنَّ أفغانستان لا تمتلك منفذًا بحريًّا ويُعَدُّ هذا الميناء الأقرب والأقل تكلفة بالنسبة لها (الجزاف، ٢٠١٩)، وهذا يُعَدُّ أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الولايات المتَّحدة الأميركيَّة تستثني الميناء من العقوبات الأميركيَّة المفروضة على إيران حتى تستطيعَ أفغانستان تأمين احتياجاتها الأساسيَّة.

ويشكِّلُ ميناء الفاو الكبير في العراق أهميَّة كُبرى للعراق في تطوير موانئه وتحقيق طموحاته بأنْ يصبحَ هذا الميناء أحدَ أهم ممرَّات النقل البحري على خط الحرير ووضعت الحكومة العراقيَّة حجرَ الأساس في الميناء عام ٢٠١٠م وتوقفت الأعمالُ به بسبب الأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة ويحتاجُ الميناءُ إلى قرابة ثلاثة مليارات دولار ليستكملَ بشكل نهائي بحسب وزارة النَّقل العراقيَّة (الجزاف ،٢٠١٩) التي أعلنتْ في أغسطس هذا العام عن قرب إطلاق المرحلة الأولى من مشروع ميناء الفاو بالتَّعاون مع شركة كوريَّة.

المحور الثَّالث

تحديات رؤية الكويت ٢٠٣٥:

الثقافة والمشاركة والإنتاج:

لكلِّ مشروع تحدياتٌ، ولأنَّ رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ قائمةٌ على مجموعة كبيرة من المشاريع الضَّخمة فهي إذًا أمام تحدياتٍ كبيرة، ولعلَّ أهمَّ هذه التَّحديات هو تغيير ثقافة الإنسان الكويتي، الذي تعوِّل عليهِ الرؤية في أنْ يصبحَ منتجًا في المستقبل ويتغيَّر دورهُ إلى أنْ يصبحَ شريكًا في التَّنمية، لكن كيف له أنْ يتحوَّل إلى ذلك وهو يعيشُ في ثقافة وبيئة واقتصاد ومجتمع ودولة قائمة على سياسات الريع، كيف له أنْ يتطوَّر وهو يأخذُ دون أنْ يعطيَ بقدر ما أخذَ، كيف له أن يفكِّرَ والدولة لم تمنحهُ فرصةَ التَّفكير، كيف له أن يوظِّفَ ما تعلمه وما يتقنهُ و ما يبدع فيه والدولة لم تتح المجالَ لقطاعات أُخرى تشاركها في خلق تلك الفرص، كيف له أنْ يعملَ بيديهِ ويوظِّفَ مهاراتِه الذهنيَّة وقدراته الابتكارية والبعض منهم يجلسون خلفَ المكاتب دونَ أدنى إنجازٍ، ليس قصورًا منهم ولكن لأنَّ القطاعَ الحكوميَّ مكتفٍ ليس بحاجةٍ لهم، وفي الوقت ذاتهِ لم يزرعِ التَّوعية بينهم بأهميَّة عملهم في المجالات المختلفة بالقطاع الخاص ولمَ يشركِ القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصاديَّة العملاقة

ويجبره على توفير الفرص الوظيفيَّة للكويتيين ليجعلَ منهم قيمةً مضافةً في بلادهم، كيف للإنسانِ أن ينجزَ وفي بعض الدَّوائر الحكوميَّة يعودُ الموظفُ إلى المنزلِ بعد "بصمة الدَّوام" لأنَّ الكرسيَّ الذي من المفترض أنْ يجلس عليه غيرَ متوفرٍ؛ ليعودَ في نهاية اليوم ويؤدي بصمتهُ القاتلة لقدراتهِ ويعود أدراجه.

سوق العملِ:

الحكومة الكويتيَّة أمام تحدٍّ كبيرٍ يكمنُ في إمكانيَّة تغيير نظرة جزء كبير منَ المجتمع الكويتي لسوقِ العمل، من نظرةٍ قائمةٍ على طموحات بالحصول على الوظيفة الحكوميَّة بإنتاجيَّة قليلة وراتب مرتفع، إلى نظرة قائمة على أنَّ الإنتاجيَّة هي القيمةُ المضافة لكلِّ مواطنٍ وهي الإضافةُ الحقيقيَّة للاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته وقوَّته، وهذا لنْ يتحقَّق في ظل احتضان الدَّولة للشبابِ للاعتماد على القطاع الحكومي في الحصول على الوظيفة وإنَّما يكمنُ في تنويع سوقِ العمل عبرَ إشراكِ القطاع الخاص في خلقِ الوظائف وجذب الشَّباب الكويتي لتوظيفِ قدراتهم وإمكانياتِهم في هذا القطاع معَ تعزيز الجانب التَّدريبي والتَّأهيلي لهم على كافة المستوياتِ ومعالجة كافة اختلالات سوق العمل من خلال إستراتيجيَّة حكوميَّة فاعلة؛ لتشجيعِ الشَّباب على دراسة التَّخصصات المطلوبةِ في السُّوق.

التَّركيبة السكانيَّة:

في ظل التَّزايد المضَّطرد في أعداد السُّكان والضَّغط الهائل على البنى التحتيَّة في البلاد، فالكويت أمامَ تحدٍّ واضحٍ لمعالجة اختلالات التَّركيبة

السكانيَّة، وقد يأتي القانونُ الذي تمَّ إقرارهُ مؤخرًا من قِبَل مجلس الأمَّة في مداولتيه: الأولى والثَّانية وهو قانونُ معالجة التَّركيبة السكانيَّة ليكونَ أحدَ أهمّ القوانين التي ستحقِّقُ تطوُّرًا ملحوظًا في هذا الجانب، فالقوانين والقرارات موجودةٌ؛ يبقى التَّساؤلُ كيف ستقومُ الحكومة الكويتيَّة في تطبيق المعالجات؟ وهل ستتمكَّن من تحقيقها بما يتناسبُ معَ المشاريع التنمويَّة التي تسعى الدَّولة لتنفيذها ضمن رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ ومعَ استقطابِ المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة مستقبلًا لقرابةِ ٤٥٠ ألف نسمة؟

التَّسويق الإعلامي:

على الرغم منْ أنَّ رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ تتضمن في ركيزتها الخاصة بتحقيق "المكانة الدوليَّة المتميِّزة" خطة للدَّعم الإعلامي للرؤية إلَّا أنَّها تفتقدُ للتَّسويق الإعلامي الذي يجب أنْ تتمتَّع بهِ، فلا يُمكن أنْ يقتصرَ الدَّعمُ الإعلاميُّ على بثِّ برنامج واحدٍ في القناة الرسميَّة يتمُّ من خلاله إجراء عددٍ من المقابلاتِ مع المعنيين والمسؤولين والمبادرين ومنْ ثَمَّ القول بأنَّ نسبة الدَّعم الإعلامي قدْ تجاوزتْ ٩٠٪، فلو قامت الحكومة بعمل استفتاءٍ شعبي عن الخطط التنمويَّة في رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ لوجدت أنَّ نسبًا كثيرةً من الشَّعب الكويتي على غير درايةٍ بمجريات الخطة وطبيعة المشاريع وما بلغتهُ منْ إنجازاتٍ، فالثقافات متباينة في المجتمع والشَّريحة الكُبرى فيهِ هي الشَّباب الذين من المفترض أنْ يتمَّ إشراكُهم في عمليَّة التَّسويق كأن يتمَّ عملُ ورشِ عملٍ عالميَّة يتمُّ إشراكُ الشَّباب الكويتي فيها للحديثِ عن رؤية الكويت عالميًّا بينَ

مختلف الدُّول وتبادل الخبراتِ في هذا الجانب المهمّ، وأنْ يتمَّ فتحُ الباب والفرصة أمامَ الجميع في ذلك دونَ إدخال الواسطة والمحسوبيَّة التي من شأنها أن تقتلَ الإبداعَ والطُّموح الشَّبابي، كما أنَّ دولة الكويت لديها الإمكانيَّات الماديَّة والعقول المبهرة القادرة على المشاركةِ في هذا الجانب ما يعزِّزُ مكانتها عالميًّا أيضًا.

تناغم سياسي:

إيجادُ بيئة تناغم سياسيَّة بينَ السُّلطتين: التنفيذيَّة والتشريعيَّة لإقرار كافة القوانين اللازمة للمشاريع التنمويَّة ومنها قانون المنطقة الشماليَّة الاقتصاديَّة، ووضع إستراتيجيَّة واضحة وحقيقيَّة وقابلة للتنفيذِ والتَّطبيق للإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد والابتعاد عن التَّرضيات السياسيَّة في هذا الجانب والتي حتمًا ستكونُ عائقًا أمامَ إنجاز أي تغيير إصلاحي أو نهج تنموي، فرؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ مشروع دولة تهدفُ إلى الاستدامة وتحتاج إلى إقصاء وتذليل كافة العقباتِ ومنها: المحسوبيَّات والتَّرضيات السياسيَّة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الخاتمة:

إنَّ رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ لا يُمكن لها أنْ تتحقَّقَ منْ دون تسخير الإمكانيات وتسريع عجلة الإنجازاتِ والابتعادِ عن مركزيَّة القرارِ في القطاعات الحكوميَّة ونبذ البيروقراطيَّة العقيمة في بعض أجهزتها، فحتى تعانق هذه الرؤية طموحاتها لابدَّ من خلق إستراتيجيَّات عمل مختلفة والتَّعامل معَ كافة المعنيين بتحقيقها بنهج مختلف قائم على مبدإِ الثَّوابِ والعقابِ.

ومنْ خلال سياق التَّقرير لاحظنا أنَّ معظم العوائق التي وقفتْ أمامَ إنجاز المشاريع التنمويَّة، هي إجراءاتٌ إداريَّة وأُخرى فنيَّة وعدم تعاون بينَ بعض الجهاتِ المعنيَّة بإنشاء المشاريع، فهذا الوضعُ القائم منْ عشراتِ السنين لا يُمكن لهُ أنْ يحقِّقَ رؤيةَ دولة فهو بحاجة إلى تغيير هيكلي على كافة المستوياتِ واجتثاث لكافةِ العراقيل بعيدًا عن الواسطة والمحسوبيَّة والتَّرضيات السياسيَّة التي لطالما كانت سببًا في تأخُّر المشاريع و إلغائها حتى على مستوى الشَّراكةِ بين القطاعين: الحكومي والخاص، ولنا في قضيةِ إلغاء صفقة "كي – داو" دروسٌ كثيرةٌ حينما تكبَّد هذا المشروع بخسائر جسيمة للدولةِ بلغتْ ٢,٢ مليار دولار أمريكي.

إنَّ مشروع رؤية كويت جديدة يتطلَّبُ استحداث أنظمةٍ رقابيَّةٍ جديدةٍ تتابعُ حالةَ مشاريع الرؤية وأسباب عدم إنجازها وإحالة المتسبِّبِ في تعطيلها للتَّحقيق والمحاسبة، فهي رؤية واعدةٌ ومشروعُ

دولـةٍ تنتظـرهُ أجيالهـا القادمـة وتتوسَّـم فيـه أجيالهـا الحاليَّـة، هـذه الأجيـالُ التـي تنتظـرُ تعليمًا متطـورًا ورعايـة صحيَّـة مسـتدامة وبيئـة معيشـيَّة تواكـب التطـوُّر وحكومـة تفعـل مـا تقـولُ واقتصـاد متنـوِّع وبنيـة تحتيَّـة حديثـة أقلهـا تسـتوعبُ غـزارةَ الأمطـارِ إنْ هطلـت، وأضخمهـا إنشـاء ميناء مبـارك الكبـير والمنطقـة الشـماليَّة الاقتصاديَّـة.

وحتـى تتطـوَّرَ الكويـت ولتصبـح عـلى خـط الحريـر ذات ميناء متطـور كسـنغافورة ولوكسـمبورغ وهونـغ كونـغ وجبـل طـارق، فهـي بحاجـةٍ إلى الاسـتثمار في العقـولِ وتطويـر بيئـةِ أعمالهـا وخلـق منـاخٍ جـاذبٍ للاسـتثمار يحقِّـقُ أحـلامَ الكويتيـين في الجـزر الخمـس حيـثُ الحضـارات التاريخيَّـة في فيلـكا والمدينـة اللوجسـتيَّة عـلى أرض بوبيـان والمـدن الأمنيَّـة والترفيهيَّـة والتعليميَّـة والذكيَّـة عـلى سـواحل عوهـة ومسـكان ووربـة.

وفي ظـلِّ مـا تنعـمُ بـهِ دولـةُ الكويـت مـن ديمقراطيَّـة تتجسَّـد في مجلـس الأمَّـة – السُّـلطة التشريعيَّـة في البـلاد فلـنْ تتحقَّـقَ الـرؤى والمشـاريعُ مـنْ دون وضـع القوانـين المناسـبةِ والتَّشريعـات الواعـدة التـي سـتمكِّنُ الكويـت لأنْ تتحـوَّلَ إلى عـالم جديـدٍ مـن الاسـتدامةِ والتطـوُّر والحداثـة في ظـل مـا تتسـم بـه البـلادُ مـن سياسـة خارجيَّـة ودبلوماسـيَّة عريقـة تجعلهـا قـادرةً لأنْ تنشـئ مدينـةً حـرَّة عـلى خـط الحريـر.

إذًا، فلنسـتنير بديمقراطيَّـة الكويـت، ولنسـتند بدبلوماسـيتها ، ولنؤمـن باسـتقرارها لنـرى بعـدَ خمسـة عـشر عامًـا مـن الآن كويـت جديـدة ٢٠٣٥.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المصادر :

أولاً ـ المصادر العربية.

ثانياً ـ المصادر الأجنبية.

المصادر العربية:

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتَّخطيط والتنمية. (٢٠٢٠، أغسطس). تقرير متابعة الخطة السنويَّة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بعد الحساب الختامي. استرجعتْ منْ
https://www.scpd.gov.kw/Default10.aspx?cate=1

- التميمي، عامر ذياب. (٢٠١٧). الكويت سياسات الريع وتحديات الإصلاح. ذات السَّلاسل، الكويت.

- الجزاف، سلطان. (٢٠١٩، نوفمبر ١٢). مشروع الحزام والطَّريق يُشعلُ حرب الموانئ في الخليج. جريدة القبس. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://alqabas.com/article/5725054-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

- الجاسم، محمد. (٢٠١٩، يناير ٢٠). المركز الوطني لتطوير التَّعليم على سكة التَّجميد والإلغاء. جريدة الجريدة. استرجعتْ منْ
https://www.aljarida.com/articles/1547911341955543700/

ـ الحرة. (٢٠١٩، سبتمبر ٥). فيشت العيج نزاع حدودي بين: العراق والكويت. استرجعتْ منْ
https://www.alhurra.com/iraq/2019/09/05/%D9%81%D9%8A%D8%B4%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AC-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

ـ الخليج أونلاين.(٢٠٢٠، مايو ٩). دول الخليج بين: أمريكا والصين.. كيف تتعزِّز مصالحها بعلاقتها مع البلدين؟. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%9F

ـ الرَّمضان، فهد. (٢٠١٩، فبراير ٢١). تشغيل المرحلة الأولى من مجمع الشِّقايا للطَّاقة المتجدِّدة. جريدة الجريدة. استرجعتْ منْ
https://www.aljarida.com/articles/1550678177359694200/

ـ الراي. (٢٠١٩، سبتمبر ٣). العراق يشكو الكويت إلى مجلس الأمن. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.alraimedia.com/article/860789/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

ـ الشمري، فرحان. (٢٠١٩، مارس ١٨). ماجد المطيري: مشروع قانون المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة سيؤسِّس دولةً داخلَ الدَّولة. جريدة الراي. استرجعتْ منْ
https://www.alraimedia.com/article/842920/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

ـ العسكر، عماد. (١٩٩٩، سبتمبر ١٤). وكالة الأنباء الكويتيَّة كونا. خدمات الرعاية الصحيَّة في الكويت بدأتْ منذُ أكثر من خمسة وثمانين عامًا. استرجعتْ منْ

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1025431&language=ar

ـ العلي، دارين. (٢٠١٩، فبراير ١٢). افتتاح المرحلة الأولى لمجمع الشِّقايا لتوفير ٢٤٤ غيغا واط ٢٠ الجاري. جريدة الأنباء. استرجعتْ منْ https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/884538/12-02-2019-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%BA%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A/

ـ العجمي، سالم. (٢٠٢٠، يوليو ٢٣). مشروع الدبدبة عامان من الطرح وانتهى بالإلغاء فما الأسباب الحقيقيَّة؟. جريدة الأنباء. استرجعتْ منْ https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/982832/23-07-2020-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D8%AF%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D9%85%D9%8A/

- العربية. (٢٠١١، أغسطس ٢٦). سقوط ثلاثة صواريخ كاتيوشا قادمة من العراق داخل أراضي الكويت. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.alarabiya.net/articles/2011/08/26/164102.html

- الفيلي، محمد. دسمان نيوز. (٢٠١٩، أكتوبر ٢٢). مؤتمر المشروع الاقتصادي للمنطقة الشماليَّة. [ملف فيديو]. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.youtube.com/watch?v=cHZhvRcpTTM

- المقاطع، محمد. (٢٠١٩، أكتوبر ٢). سيادة الدَّولة والحكم الذَّاتي لمشروع الحرير. جريدة الجريدة. استرجعتْ منْ
https://www.aljarida.com/articles/1569949272875945400

- بي بي سي عربية. (٢٠١١، يوليو ٢٧). الكويت ترفض طلب العراق وقف بناء ميناء مبارك الكبير. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/07/110727_iraq_kuwait_port

- حجاجي، أحمد. رويترز. (٢٠١٧، يناير ٤). الكويت تطلق الإثنين رؤيتها التنمويَّة وسط تحديات وآمال. استرجعتْ منْ
https://fr.reuters.com/article/kuwait-vision-mh3-idARAKBN15E0HJ

- حسن، محمود. (٢٠١٨، مايو ١٠). التَّنافس على الموانئ الإستراتيجيَّة وصراع النفوذ الاقتصادي العسكري. مركز الجزيرة للدراسات. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180510120417882.html

- رويترز. (٢٠٢٠، يوليو ١٤). الكويت تلغي مشروع إنشاء محطة الدبدبة للطَّاقة الشمسيَّة بسبب أزمة كورونا. استرجعتْ منْ
https://www.reuters.com/article/kuwait-solar-energy-ar3-idARAKCN24E2UF

ـ سكاي نيوز عربية. (٢٠٢٠، نوفمبر ١٦). مشروع الوقود البيئي أبرز المشاريع الإستراتيجيَّة في الكويت. استرجعتْ منْ https://www.skynewsarabia.com/video/1393181-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%94%D9%8A-%D8%A7%D9%94%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

ـ سكاي نيوز عربيَّة. (٢٠١٨، يوليو ٩). اتفاقيَّات ومذكرات تفاهم بين الكويت والصين. تمَّ الاسترجاعُ منْ https://www.skynewsarabia.com/business/1162449-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

ـ سالم، بدر. (٢٠١١، يوليو ١٩). الكويت يواصل بناء ميناء مبارك ويتجاهل التهديدات العراقيَّة. جريدة البيان. تمَّ الاسترجاعُ منْ https://www.albayan.ae/one-world/news-reports/2011-07-19-1.1474088

ـ عامر، محيي. (٢٠١٩، مارس١٨). ناصر الصباح: قانون المنطقة الشماليَّة لا يُخالف الدُّستور. جريدة الجريدة. تمَّ الاسترجاعُ منْ https://www.aljarida.com/articles/1552840607274371200/

- عبد الله، لؤي. (٢٠١٩، ديسمبر ٨). جبل علي ٤٠ عامًا من التَّفوق اللوجستي. جريدة البيان. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-12-08-1.3721019

- عبد الجوَّاد، إبراهيم. (٢٠١٩، أكتوبر ٢٦). المحاسبة: هيئة الشَّراكة لم تنجحْ في إنشاء أي من مشروعاتها. استرجعتْ منْ
https://alqabas.com/article/5720188-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%85--%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

- علي، محمد .(٢٠٢٠، يونيو ٢٤). موانئ دبي تقود مستقبل التجارة بين جبل علي والسُّخنة عبر جدة. جريدة العين الإخبارية. تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://al-ain.com/article/dubai-ports-lead-jebel-ali-jeddah-al-sokhna

- علم الدين، حسام. (٢٠٢٠، نوفمبر ١٠). موديز: تقييم الكويت معتدل على مؤشرات الحوكمة. جريدة القبس استرجعتْ منْ
https://alqabas.com/article/5815696-%D9%85%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%B2-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84--%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A9

- كونا، وكالة الأنباء الكويتيَّة. (٢٠٢٠، سبتمبر ٣٠). سمو الشَّيخ نوَّاف الأحمد يؤدي اليمين الدستوريَّة أميرًا لدولة الكويت ويُلقي كلمة أمامَ مجلس الأمَّة. استرجعتْ منْ
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2928254

- كويت جديدة. (٢٠٢٠). خطة التَّنمية. استرجعتْ منْ
http://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx

- محمد، زكريا. (٢٠٢٠، أغسطس ٨). مشروع سكة الحديد أزمة ميزانية. جريدة القبس .استرجعتْ منْ
https://alqabas.com/article/5792157-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%B3%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

- مجيد، علاء. (٢٠٢٠، يونيو ٢٥). ٢,٤ مليار دولار الإنفاق الكويتي على الرعاية الصحيَّة في ٢٠٢٠. استرجعتْ منْ
https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/976963/25-06-2020--%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربيَّة. (٢٠٢٠، سبتمبر) .الآثار الاقتصاديَّة لجائحة فيروس كورونا المستجد على دول مجلس التَّعاون الخليجي. التقرير الإستراتيجي، العدد ١.

ـ مؤسسة البترول الكويتيَّة. (٢٠٢٠). المصافي النفطيَّة: مصفاة الزُّور. استرجعتْ منْ
https://www.kpc.com.kw/ar/InformationCenter/Pages/AlZour-Refinery.aspx

ـ ميناء الدَّقم. (٢٠٢٠). تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.portofduqm.om/About/Port-of-Duqm/?lang=ar-OM

ـ نيوم.(٢٠٢٠). تمَّ الاسترجاعُ منْ
https://www.neom.com/ar-ar/sector/mobility/

ـ وكالة الأنباء الكويتيَّة ،كونا. (٢٠١٠، مارس ١٧). بلير..الكويت بلد لا مثيلَ له لكنه الآن بحاجة إلى قرار حاسم حول مستقبله. استرجعتْ منْ
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2068994&language=ar

ـ NECDKW، المركز الوطني لتطوير التَّعليم. (٢٠٢٠). موقع التَّواصل الاجتماعي تويتر. استرجعتْ منْ
https://twitter.com/ncedkw?lang=ar

ـ KAAP، هيئة مشروعات الشَّراكة بين القطاعين: العام والخاص (٢٠٢٠). استرجعتْ منْ
http://www.kapp.gov.kw/ar/Home

ثانياً - المصادر الأجنبية:

- International Monetary Fund. (2020). The Future of Oil and Fiscal Sustainability in The GCC Region. Retrieved from https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2020/01/31/The-Future-of-Oil-and-Fiscal-Sustainability-in-the-GCC-Region-48934.

الملاحق :

المرسوم رقم (٢٢٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن مشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة (عامر، ٢٠١٩).

مادة (٢)

تنشأ منطقة اقتصاديَّة تسمى «المنطقة الاقتصاديَّة الشماليَّة» على كل المساحة المحدَّدة بالملحق رقم (١) لهذا القانون، وذلك لإقامة مشروعات تنمويَّة عليها في كافة مجالات الاستثمار وفقا لأحكام هذا القانون.

ويجوز بمرسوم إضافة مساحات أُخرى للمنطقة الاقتصاديَّة، أو إلحاق ميناء بها سواء كان بحريًّا أو جويًّا أو بريًّا.

مادة (٣)

تكون المنطقة الاقتصاديَّة تحت السيادة الكاملة للدَّولة، وتخضع للاتفاقيَّات والمعاهدات التي تكون الدولة طرفًا فيها.

ويجوز للمنطقة إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم وتعاون مع الجهات والمراكز الدوليَّة والمماثلة، بشرط ألَّا تتعارضَ هذه الاتفاقيَّة والمذكرات مع الاتفاقيَّة والمعاهدات التي تكون الدولة طرفًا فيها.

مادة (٤)

تهدف المنطقة الاقتصاديَّة إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة على المساحة المخصَّصة لها وتعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي، وجذب

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الاستثمارات الصناعيَّة والتجاريَّة والخدميَّة السياحيَّة والأنشطة الماليَّة وغيرها من الأنشطة القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وزيادة حصة الدَّولة في التجارة العالميَّة ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال التَّنوع الاقتصادي والرَّبط الإقليمي، والمساهمة في تنوُّع الصادرات غير النفطيَّة باعتبارها إحدى ركائز الإصلاح الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات الإقليميَّة والدوليَّة.

مادة (٥)

يكون دخول الأشخاص أو المواد أو الآلات أو الأدوات أو المعدات أو غيرها للمنطقة أو السكن فيها وفقًا للشُّروط والإجراءات التي تحدِّدها اللائحة التنفيذيَّة.

مادة (٦)

تتولَّى وزارة الداخليَّة بالتَّنسيق مع المؤسسة إنشاء وحدة خاصة أو أكثر في المنطقة الاقتصاديَّة، تختصُّ بكافة أعمال الحماية وحفظ الأمن فيها بما يتفقُ مع طبيعة المنطقة الاقتصاديَّة وخصوصيَّة المشروعات العاملة فيها، وذلك وفقًا لما هو مقرَّر في هذا القانون ولائحته التنفيذيَّة ولوائح وقرارات المنطقة الاقتصاديَّة وكافة التَّشريعات النَّافذة في الدَّولة.

كما تتولَّى الوزارة بالتَّنسيق مع المؤسسة إنشاء وحدة خاصة أو أكثر في المنطقة الاقتصاديَّة تقوم بتقديم كافة خدمات سمات دخول الدولة أو الخروج منها والإقامة فيها للمستثمرين ولجميع العاملين غير الكويتيين في المنطقة الاقتصاديَّة، وذلك وفقًا للضوابط والإجراءات التي تحدِّدها اللائحة التنفيذيَّة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٧)

يكـون حصـول المشروعـات العاملـة داخـل المنطقـة الاقتصاديَّـة عـلى الأراضي والعقـارات اللازمـة لمبـاشرة أنشـطتها داخـل المنطقـة الاقتصاديَّـة عـن طريـق التَّرخيـص مـن المؤسسـة بمقابـل انتفـاع لمـدة لا تجـاوز أربعـين عامًـا.

فـإذا زادت مـدة الانتفـاع عـلى ذلـك يكـونُ التَّرخيـص بعـد موافقـة مجلـس الـوزراء عـلى ألَّا تزيـدَ المدَّةُ عـن تسـعين عامًـا قابلـةً للتَّجديـد لمـدة أُخـرى.

ويجـوز أن يكـونَ هـذا الانتفـاع بجـزءٍ مـن هـذه الأراضي والعقـارات بمقابـل رمـزي أو بـدون مقابـل للمـدة التـي يحدِّدهـا مجلـس الـوزراء بـما لا يجـاوز سـتين عامًـا قابلـة للتَّجديـد لمـدة أُخـرى.

وتحـدِّد اللائحـة التنفيذيَّـة شروط وإجـراءات إصـدار هـذه التَّراخيـص وحـالات وقفهـا أو إلغائهـا.

مادة (٨)

تنشـأ مؤسسـة عامـة مسـتقلَّة تُـدار عـلى الأُسـس الاقتصاديَّـة تُسـمَّى «المؤسسـة العامـة للمنطقـة الاقتصاديَّـة الشـماليَّة» تكـون لهـا الشـخصيَّة الاعتباريَّـة، ويكـون مقرُّهـا داخـلَ المنطقـة الاقتصاديَّـة، وتتبـع الوزيـر المختـصَّ، وتهـدفُ إلى إدارة وتطويـر وتنميـة المنطقـة الاقتصاديَّـة، ومتابعـة شـؤونها ووضـع الخطـط والبرامـج اللازمـة لذلـك وفقًـا لأفضـل المعايـير الدوليَّـة.

ويجـوز للمؤسسـة إنشـاء فـروع أو مكاتـب لهـا داخـل الدولـة أو خارجهـا، وفقًـا لمـا تـراه مناسـبًا لتحقيـق أهدافهـا ومبـاشرة مهامهـا.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٩)

تتولَّى المؤسسةُ تطبيق أحكام هذا القانون، ووضع اللوائح التي تنظِّمُ كافة الأمور الخاصة بالمنطقة الاقتصاديَّة بما في ذلك المسائل الماليَّة والإداريَّة والفنيَّة والخدمات التي تقدِّمها، وتنظيم المشروعات العاملة فيها، والأنشطة التي تمارسها هذه المشروعات ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأفضل الكفاءات والخبرات المحليَّة والعالميَّة.

ويُستثنى من أحكام الفقرة السَّابقة وزارات العدل والداخليَّة والخارجيَّة والدفاع والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء ومؤسسة البترول الكويتيَّة فيما يتعلق بمجال الاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط.

مادة (١٠)

بالإضافة إلى ما هو منصوصٌ عليه في هذا القانون، تختصُّ المؤسسةُ بما يلي:

١- إنشاء وإدارة المرافق والبنية الأساسيَّة في المنطقة الاقتصاديَّة وفقًا لأعلى المعايير والمواصفات الدوليَّة.

٢- الموافقة على تأسيس المشروعات العاملة في المنطقة الاقتصاديَّة، وإصدار التَّراخيص الخاصة بها.

٣- إقامة منطقة عبور تجاريَّة دوليَّة تكون مستقلَّة ومتميزة في نشاطها.

٤- تحصيل الرسوم على الخدمات التي تقدمها، ومقابل التَّراخيص التي تصدرها.

٥- إعداد اللوائح الخاصة بالمؤسسة وبإدارة وتنمية وتطوير وتشغيل المنطقة الاقتصاديَّة وتنظيم العمل بها.

٦- إعداد خارطة للفرص الاستثماريَّة المتاحة داخل المنطقة الاقتصاديَّة والمشروعات والأنشطة الاستثماريَّة المستهدفة ومتابعة تحديثها.

٧- توحيد جميع النَّماذج الخاصة بشؤون الاستثمار بالمنطقة الاقتصاديَّة وتوفيرها للاستخدام من خلال الشبكة الدوليَّة للمعلومات وغيرها من الوسائل.

٨- إقامة المؤتمرات والنَّدوات وورش التَّدريب والعمل والمعارض المتَّصلة بشؤون الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة وتنظيمها داخليًّا وخارجيًّا.

٩- إصدار نشرة دوريَّة تتضمن القرارات والتَّوصيات والإجراءات والتَّدابير التي تتخذها المؤسسة.

١٠- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن المؤسسة والأنشطة التي تمارسها داخل المنطقة الاقتصاديَّة، وتحديثها وتطويرها بصورة دائمةٍ.

١١ – تأسيس شركات بمفردها أو المشاركة في تأسيس شركات أو المساهمة في رؤوس أموال شركات خاصة بنشاط المنطقة الاقتصاديَّة أو تتصل بأغراضها أو تساعد على تحقيقها.

مادة (١١)

يجوز لمجلس الإدارة إسناد أعمال تقديم بعض الخدمات الخاصة بالمنطقة الاقتصاديَّة لشركات الخدمات، وفقًا لظروف وطبيعة العمل في المنطقة الاقتصاديَّة.

وتنظِّمُ اللائحة التنفيذيَّة عملَ هذه الشَّركات وتحديد شكلها القانوني والشُّروط الواجب توافرها فيها وقواعد مسؤوليتها المهنيَّة والجزاء المترتب على مخالفتها.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (١٢)

يكـون للمؤسسـة إدارة قانونيَّـة تنشـأ بقـرار مـن مجلـس الإدارة تنـوبُ عنهـا فيـما يرفـع منهـا أو عليهـا مـن قضايـا لـدى المحاكـم عـلى اختـلاف أنواعهـا ودرجاتهـا وهيئـات التَّحكيـم وتسلَّم إليهـا صـور الإعلانـات الخاصـة بصحـف الدَّعـاوى وصحـف الطُّعـون والأحـكام الخاصـة بالمؤسسـة ويجـوز للمؤسسـة أنْ تتعاقـدَ مـع المحامـين المحليـين أو الدَّوليـين لمباشرة أي مـن الأعـمال المذكـورة.

وتتـولَّى الإدارة القانونيَّـة إبـداءَ الـرأي القانـوني وإجـراء التَّحقيقـات واقـتراح وإعـداد مشروعـات القوانـين واللوائـح وإعـداد العقـود والقـرارات الخاصـة بالمؤسسـة.

مادة (١٣)

يكـون لموظفـي المؤسسـة الذيـن يصـدر بتحديدهـم قرارٌ مـن الوزيـر المختصِّ بنـاءً عـلى اقـتراح مجلـس الإدارة صفـة الضبطيَّـة القضائيَّـة ولهـم حقُّ الدخول إلى أماكـن ومقـار المشروعـات العاملـة داخـل المنطقـة الاقتصاديَّـة لضبـطِ وإثبـات المخالفـاتِ والجرائـم التـي تقـع بالمخالفـة لأحـكام هـذا القانـون ولائحتـه التنفيذيَّـة والقـرارات الصـادرة تنفيـذًا لـه واللوائـح النَّافـذة فيهـا، وتحريـر المحاضر عـن الأعـمال المخالفـة وإحالتهـا للجهـات المختصَّـة، ويصـدر بتحديـد ضوابـط وإجـراءات عملهـم واختصاصاتهـم الأُخـرى قـرار من مجلـس الإدارة.

مادة (١٤)

يتكوَّن رأسمال المؤسسة ممَّا يلي:

أحصـة نقديَّـة: مقدارهـا مئـة مليـون دينـار كويتـي قابلـة للزيـادة تبعًـا للاحتياجـات الماليَّـة المسـتقبليَّة التـي يحددهـا مجلـسُ الإدارة وبعـد موافقـة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مجلس الوزراء، وتموَّل هذه الحصة من الاحتياطي العام للدَّولة ويخوَّل وزيرُ الماليَّة بأدائها بالتَّنسيق مع الوزير المختصِّ.

بحصة عينيَّة: هي الأراضي والمنشآت داخلَ المنطقة وتعتبر من الأموال المملوكة للدَّولة ملكيَّة خاصَّة.

مادة (١٥)

يكون التَّعامل داخلَ المنطقة الاقتصاديَّة بالدِّينار الكويتي.

ويتولَّى البنكُ المركزي أعمالَ السياسة النقديَّة والرقابيَّة على النَّقد، ويكون تنظيم المهنة المصرفيَّة داخلَ المنطقة الاقتصادية وفقًا للقواعد والإجراءات التي يحدِّدها البنكُ المركزي ويصدرُ البنكُ المركزي تراخيصَ مزاولة المهنة المصرفيَّة، وذلك بما يُواكب أفضل المعايير التنافسيَّة وأحدث التطوراتِ التقنيَّة العالميَّة.

مادة (١٦)

يجوزُ للمؤسسة إصدار السَّندات، والحصول على التَّسهيلات الماليَّة من البنوك المحليَّة، أو الدوليَّة بعد موافقة مجلس الوزراء، كما يجوزُ لها شراء وتملك الأصول العقاريَّة والأصول الأُخرى بما في ذلك الأوراق الماليَّة.

مادة (١٧)

تتكوَّنُ مواردُ المؤسسة من التَّالي:

١- مقابل حق الانتفاع بأراضي وعقارات المنطقة الاقتصاديَّة.

٢- أرباح الشَّركات التي تُساهم فيها.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

٣- الرُّسوم التي تحصلها مقابل الخدمات التي تؤديها طبقًا لأحكام هذا القانون.

٤- حصيلة نشاطها ومقابل التَّراخيص التي تصدرها.

٥- ما تحصل عليه من الهبات وإصدار السَّندات والمنح وعائد استثمار أموالها.

٦- حصيلة الغرامات والتَّعويضات التي يحكم بها طبقًا لأحكام هذا القانون.

٧- أي موارد أُخرى يصدرُ بها قرارٌ من مجلس الإدارة.

وتسعى المؤسسة إلى تكوين احتياطيَّات نقديَّة إجباريَّة واختياريَّة من فوائضها السنويَّة تضمن لها الاستقرار المالي على المدى الطويل، ولتكوين تلك الاحتياطيَّات تقتطعُ المؤسسةُ ١٠٪ من صافي أرباحها السنويَّة تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري، ولها أن تقتطعَ ١٠٪ من صافي أرباحها تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري بقرار من مجلس الإدارة، وفي حال بلوغ تلك الاحتياطيَّات نسبة ٥٠٪ من رأس المال يؤول الفائضُ إلى الخزانة العامَّة للدَّولة.

مادة (١٨)

يكون للمؤسسة ميزانيَّةٌ مستقلَّة تُعَدُّ وفقًا للقواعد التي تحدِّدها اللائحةُ التنفيذيَّة مع مراعاة أحكام المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه، وتبدأ السَّنة الماليَّة في الأوَّل من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كلِّ عام.

وتبيِّنُ اللائحةُ التنفيذيَّة القواعدَ والإجراءاتِ الماليَّة لإدارة أموال المؤسسة والدَّفاتر التي تمسكها لضبط عملياتها وكيفيَّة مراقبة حساباتها،

واستثناء من حكم هذه المادة تبدأُ السَّنة الماليَّة الأولى للمؤسسة من تاريخ العملِ بهذا القانون وتنتهي ٣١ مارس من العام التَّالي.

ويكونُ للمؤسسة حسابٌ أو أكثر لدى البنوك داخل الدَّولة أو خارجها تتعاملُ من خلالها في مواردها ومصروفاتها.

مادة (١٩)

رقابة ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين

مع عدم الإخلال بالرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة، لا تخضعُ المؤسسةُ للرقابة المسبقةِ للديوان وتقتصر رقابة الديوان على تدقيق حسابات المؤسسةِ وموجوداتها.

وتُستثْنَى المؤسسةُ من الخضوع لرقابة جهاز المراقبين الماليين.

مادة (٢٠)

يجوزُ للمؤسسة تحقيقًا لأهداف التَّنمية الشَّاملة والمستدامة في الدَّولة تخصيص نسبة من صافي أرباحها السنويَّة لاستخدامها في إنشاء نظام للتَّنمية المجتمعيَّة وفقًا للضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.

مادة (٢١)

تلتزمُ المؤسسةُ بتطبيق قواعد النَّزاهة والشَّفافية والحوكمة في كل أعمالها وتصرفاتها وفقًا لأحدث وأفضل القواعدِ الدوليَّة الحديثة المعمول بها في المناطق والمراكز الدوليَّة المماثلة، وتبيِّنُ اللائحةُ التنفيذيَّة هذه القواعد.

وتفصحُ المؤسسةُ عن الإجراءاتِ والقراراتِ التي تتخذها لتحقيقِ أهدافها وسياساتها من خلال نشراتها الرَّسميَّة وفي أي وسيلة إعلاميَّة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

أُخرى محليَّة أو عالميَّة يحدِّدُها مجلسُ الإدارة وتنشر قراراتها ذات الطبيعةِ اللائحيَّة والتنظيميَّة في الجريدة الرسميَّة.

مادة (٢٢)

يُعَدُّ مجلسُ الإدارة خلالَ الثلاثة أشهر التَّالية لنهاية السنة الماليَّة للمؤسسة تقريرًا سنويًّا عن نشاط المؤسسة وسائر أعمالها وحجم الاستثمارات وعدد المشروعات المحليَّة والأجنبيَّة العاملة في المنطقة الاقتصاديَّة وما أنجزته المؤسسة في مجال تيسير إجراءات الاستثمار والتَّرويج وإبرز معوِّقات الاستثمار وما يقترحهُ من سياسات وإجراءات يلزمُ اتخاذها واقتراح التَّعديلات التشريعيَّة اللازمة لتحسينِ مناخ الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة، ويرفعُ تقريره إلى الوزير المختصِّ لعرضه على مجلس الوزراء.

مادة (٢٣)

يكون للمؤسسة مجلسُ أمناء يتألَّفُ من الرَّئيس ونائب الرَّئيس وخمسة أعضاء يصدرُ بتعيينهم وتحديد معاملتهم الماليَّة مرسومٌ بناءً على عرض الوزير المختصِّ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديدِ لمرَّةٍ واحدةٍ.

ويشترط في عضو مجلس الأمناء أن يكونَ من الشخصيَّات المرموقة التي تتمتَّع بسمعةٍ طيبة وخبرات ومؤهلات مناسبة وأن يكونَ من ذوي النَّزاهة والكفاءة والتَّخصص في المجالات ذات الصلة بعمل المؤسسةِ، وألَّا يكونَ قدْ حُكِمَ عليهِ بحكم نهائي بشهر الإفلاس أو أدينَ بحكم نهائي في جناية أو في جريمةٍ مخلَّةٍ بالشَّرف أو الأمانة، وتحدِّد اللائحةُ التنفيذيَّة قواعدَ وإجراءات ونظام عمل المجلس وانعقاد جلساتهِ.

مادة (٢٤)

اختصاصات مجلس الأمناء

يختصُّ مجلس الأمناءِ بما يلي:

١ - رسم السياسات والتوجُّهات والخطط العامَّة للمنطقة الاقتصاديَّة، وذلك في إطار خطة التَّنمية الشَّاملة للدَّولة.

٢ - دراسة التَّشريعات المتعلِّقة بالمنطقة الاقتصاديَّة وإبداء الرَّأي فيها، ووضع الإطار العام للإصلاح التَّشريعي والإداري لبيئة الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة.

٣ - وضع حلول لمعوقات الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة بهدف تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتبسيط وتيسير إجراءات الاستثمار.

٤ - تحديد الأنشطةِ والمشروعات التي لها الأولويَّة في الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة.

٥ - اقتراح تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرَّئيس التَّنفيذي ونوابه وعزلهم.

٦ - وضع الخطط والدَّراساتِ والنُّظم الكفيلة بجذبِ وتشجيع رؤوس الأموال الوطنيَّة والأجنبيَّة للاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة.

٧ - وضع خطة للتَّرويج للاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذِها ونشرها في الدَّاخل والخارج.

مادة (٢٥)

يجتمعُ مجلسُ الأمناء بدعوة من رئيسه مرَّةً كلّ ثلاثةِ أشهرٍ على الأقل ويكون اجتماعهُ صحيحًا بحضور أغلبيَّة أعضائه على أن يكونَ من بينهم

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الرَّئيس أو نائبه، ويجوزُ دعوة المجلس للاجتماع بصفة استثنائيَّة بناءً على طلب الرَّئيس أو ثلاثة من أعضائه، وتصدرُ قراراتُ المجلس بأغلبيَّة أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التَّساوي يرجَّح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة، ويجوزُ الاجتماعُ باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

مادة (٢٦)

يتولَّى إدارة المؤسسة مجلس إدارة يتألَّفُ من الرَّئيس ونائب الرَّئيس والرَّئيس التَّنفيذي ويكونون متفرغين وأربعة أعضاء غير متفرغين يُشترطُ فيهم ذات الشروط الخاصة بأعضاء مجلس الأمناء ويصدرُ بتعيينهم وتحديد معاملتهم الماليَّة مرسومٌ بناءً على عرض الوزير المختصِّ واقتراح مجلس الأمناء لمدة أربع سنواتٍ قابلة للتَّجديد لمرَّة واحدةٍ.

ويتولَّى رئيسُ المجلس رئاسةَ المؤسسة، ويمثلها أمامَ القضاء والغير، ويحلُّ نائبُ الرَّئيس محلَّه في حالة غيابهِ، ويجوزُ للرَّئيس تفويضه في بعض اختصاصاتهِ.

ويفقدُ العضوُ عضويته إذا فقد أحدَ شروط التَّعيين أو إذا تغيَّب عن حضور ثلاثة اجتماعاتٍ متتالية أو ستة اجتماعاتٍ غير متتالية خلالَ العام دونَ عذرٍ مقبولٍ، ويضعُ المجلسُ لائحته الداخليَّة بعدَ العرض على مجلس الأمناء وتتضمن قواعد وإجراءات نظام عمله وانعقاد جلساتهِ.

مادة (٢٧)

يجتمعُ مجلس الإدارة بدعوةٍ من رئيسهِ مرَّةً كل شهرٍ على الأقل، ويكونُ اجتماعه صحيحًا بحضور أغلبية أعضائه، على أنْ يكونَ منْ بينهم الرَّئيس أو نائبه، ويجوزُ دعوة المجلس للاجتماع بصفةٍ استثنائيَّة،

بناءً على طلب الرَّئيس أو ثلاثة من أعضائهِ، ويجوزُ الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

وتصدر قراراتُ المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التَّساوي يرجَّح الجانب الذي فيه رئيس الجلسةِ، وللمجلس أنْ يدعو إلى حضور اجتماعاتهِ من يرى من العاملين المختصين بالمؤسسة، أو منْ غيرهم من ذوي الخبرةِ، ويكون للمدعوين المشاركة في المناقشةِ، دونَ أنْ يكونَ لهم حقُّ التَّصويت.

ولا يجوزُ لعضو المجلس أنْ يشاركَ في المداولاتِ أو التَّصويت في حالة معروضة على المجلس يكونُ فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدَّرجة الثَّانية، أو يكون وصيًّا أو قيِّما عليهِ أو وسيطًا أو ضامنًا أو كفيلًا أو استشاريًّا لهُ أو وكيلًا عنهُ، أو يكونُ قد مثَّل أو يمثِّل أحدَ الأطراف المعنيَّة، ويجبُ عليهِ أنْ يفصحَ عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع.

مادة (٢٨)

مجلس الإدارة هو السُّلطة العُليا المسؤولة عن أعمال وشؤون المؤسسة ولهُ في سبيل ذلك ممارسة كافة الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح وقرارات المنطقةِ الاقتصاديَّة وفي كافة التَّشريعات النَّافذة في الدَّولة فيما يتعلَّق بنشاط المنطقة الاقتصاديَّة.

وللمجلس أنْ يفوِّض رئيسه في بعض اختصاصاتهِ، ولهُ أنْ يشكِّلَ منْ بين أعضائهِ أو من غيرهم لجانًا دائمةً أو مؤقتةً، لمعاونتهِ في دراسةِ ما يُعرضُ عليهِ من موضوعاتٍ وإبداء الرأي فيها، ولهُ أنْ يفوِّض بعض

اختصاصاتـهِ إلى لجنـةٍ تشـكَّلُ مـنْ بـين أعضائـهِ، كـما يجـوزُ للمجلـس أنْ يفـوِّض أحـدَ أعضائـه في القيـام بمهمـة محـدَّدة.

مادة (٢٩)

يتـولَّى الرَّئيـس التَّنفيـذي تحتَ إشراف مجلس الإدارةِ تصريف كافة شـؤون المؤسسـةِ، والإشراف عـلى شـؤون الموظفـين والشُّـؤون الماليَّـة والإداريَّـة والفنيَّـة وفقًـا للاختصاصـات المقـرَّرة في هـذا القانـون وفي لوائـح وقـرارات المؤسسـة والتَّشريعـاتِ النَّافـذة في المنطقـة الاقتصاديَّـة، وتنفيـذ قـرارات المجلس، ويعاونـه عـددٌ كافٍ مـن الخبراء والاختصاصيين والموظفين، ولـهُ في سـبيل ذلـك اتخـاذ مـا يلـزمُ مـن إجـراءات لتيسـير الخدمـاتِ التـي تقدمهـا المؤسسـة للمسـتثمرين، وتفعيـل نظـام الرقابـة والشـفافية والحوكمـة، وتبـين اللائحـة التنفيذيَّـة اختصاصاتـه الأُخـرى.

ويكـونُ للرَّئيـس التَّنفيـذي نائـبٌ أو أكثـر يُشـترطُ فيهـم ذات الـشُّروط الخاصـة بالرَّئيـس التَّنفيـذي، ويصـدرُ بتعيينهـم وتحديـد معاملتهـم الماليَّـة واختصاصاتهـم قـرارٌ مـن مجلـس الإدارة، بنـاءً عـلى اقـتراح مجلـس الأمنـاء مـدة أربـع سـنوات قابلـة للتَّجديـد لمـرَّة واحـدةٍ، ويحـلُّ نائـب الرئيـس التَّنفيـذي الـذي يحـددهُ محلَّـه في حالـة غيابـهِ، ويجـوزُ للرَّئيـس التَّنفيـذي أنْ يفـوِّضَ بعـض اختصاصاتـه لنوابـهِ أو لأحدِهـم.

مادة (٣٠)

لا يجـوزُ لأعضـاء مجلـس الأمنـاء وأعضـاء مجلـس الإدارة والرَّئيـس التَّنفيـذي ونوابـه وغيرهـم مـن الموظفـين الذيـن تحدِّدهـم اللائحـةُ التَّنفيذيـة أثنـاء عملهـم بالمؤسسـة، مبـاشرةَ أيِّ نشـاط تجـاري أو اسـتثماري يتصـلُ بـأيٍّ

من أعمال أو خدمات المنطقة الاقتصاديَّة بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأسماء الغير أو بالمساهمةِ معَ آخرين أفرادًا كانوا أو شركات، أو أن يجمعوا بين عملهم والعضوية في مجلس إدارة أي شركة أو مشروع داخل المنطقة الاقتصاديَّة أو لها علاقة بها أو يكون لهُ مع أيِّ شركةٍ أو شخص مصلحةٌ مباشرة أو غير مباشرة أو بينة وبين أي شخص ممَّن له تعامل مع المؤسسةِ صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدَّرجة الثَّانية أو يكون وصيًّا أو قيِّما عليهِ أو وسيطًا أو ضامنًا أو كفيلًا أو استشاريًّا لهُ أو وكيلًا عنهُ.

ولا يجوزُ لرئيس مجلس الإدارة ونائبه والرَّئيس التَّنفيذي ونوابه أثناءَ عملهم بالمؤسسةِ أنْ يتولوا أي وظائف عامَّة أو خاصة أو أنْ يزاولوا ولو بطريق غير مباشرٍ مهنة حرَّة أو عملًا صناعيًّا أو تجاريًّا.

وفي جميع الأحوال تكونُ باطلةً بطلانًا مطلقًا كافة التصرفات الصادرة منْ عضو مجلس الأمناء وعضو مجلس الإدارة والرَّئيس التَّنفيذي ونوابه التي تقعُ بالمخالفةِ لهذهِ المادة، ويبطلُ كذلك ما يترتَّبُ على تلك التَّصرفات منْ آثار، وذلك دونَ إخلالٍ بمسؤوليتهم الجزائيَّة والمدنيَّة عن هذه التَّصرفات.

مادة (٣١)

لا يجوزُ تأميم المشروعاتِ العاملةِ في المنطقة الاقتصاديَّة ولا تخضعُ الأموال المستثمرة فيها لأيِّ إجراءاتٍ تعسفيَّة أو قراراتٍ تتَّسمُ بالتمييز، وتلتزمُ الدولة باحترام وإنفاذ العقود والتصرُّفات التي تبرمها المؤسسة.

ولا يجوزُ فرض الحراسةِ على المشروعات العاملةِ في المنطقةِ الاقتصاديَّة أو الحجز على أموالها أو التحفُّظ عليها وتجميدها أو مصادرتها بغيرِ حكم قضائي نهائي.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٣٢)

لا تخضعُ المنطقةُ الاقتصاديَّة والمشروعات العاملة لكافةِ أنواع الضرائب والرُّسوم وأي استحقاقاتٍ أو التزاماتٍ ماليَّة أُخرى منصوص عليها في التَّشريعات النَّافذة في الدَّولة، وذلك فيما لم يردْ بشأنهِ نصٌّ خاصٌّ في هذا القانون.

مادة (٣٣)

تتولَّى المشروعاتُ العاملةُ في المنطقة الاقتصاديَّة - وحدها دون غيرها- تحديدَ أسعار منتجاتها وخدماتها، وبالشَّكل الذي يدعم تنافسيَّة تسويق منتجات المنطقة.

مادة (٣٤)

لا تخضعُ البضائعُ التي يتمُّ تصنيعها أو إعادة تصنيعها أو تجميعها في المنطقة والمستوفية لشروط المنشإِ الكويتي لأيِّ ضريبةٍ أو رسم جمركي عندَ دخولها السُّوق المحلي.

وتُعفى البضائعُ الأُخرى التي يتمُّ تصنيعها أو إعادة تصنيعها أو تجميعها في المنطقة الاقتصاديَّة عندَ دخولها السُّوق المحلي من الرُّسوم في حدود قيمة المواد والتَّكاليف والنَّفقات المحليَّة الدَّاخلة في تصنيعها أو تجميعها.

ويجوز إعادة تصدير البضائع والآلات والأدوات والمعدات والأجهزة ووسائل النَّقل والمستلزمات الأُخرى التي استوردت على ذمَّة المشروع، بعدَ الوفاءِ بكل الالتزامات المستحقَّة عليها، معَ إعفاء عمليَّة إعادة التَّصدير من أي ضرائب أو رسوم جمركيَّة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٣٥)

يُخطَرُ ذوو الشَّأن بالقرارات المتعلِّقة بشؤون الاستثمار في المنطقة الاقتصاديَّة، ولا يجوزُ إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالأراضي والعقارات الصادرة للمشروعات العاملة بالمنطقة الاقتصاديَّة إلَّا في حالة مخالفة شروط التَّرخيص، ويجوزُ لذوي الشَّأن التظلُّم من القرارات الصادرة من المؤسسةِ والجهات الإداريَّة الأُخرى العاملة داخلَ المنطقة الاقتصاديَّة، وتحدِّدُ اللائحةُ التنفيذيَّة الرَّسومَ والإجراءات والقواعد المنظِّمة للتظلُّم والبت فيه.

مادة (٣٦)

للمستثمر بعدَ الحصول على التَّراخيص من المؤسسةِ الحقُّ في إنشاء وإقامة المشروع في المنطقة الاقتصاديَّة وتمويله من الخارج دونَ قيودٍ، كما يكونُ من حقِّه الانتفاع بهِ وإدارته واستخدامه والتصرُّف في حقِّ الانتفاع والحصول على أرباحهِ وتحويلها إلى الخارج، ولهُ تصفيةُ المشروع وتحويل ناتج هذه التَّصفية كله أو بعضه إلى الخارج، وذلكَ دونَ الإخلالِ بحقوق الغير.

وتسمحُ الدَّولة بإتاحة جميع عملياتِ التَّحويل النَّقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحريَّة إلى أراضيها وخارجها بعملة قابلة للتَّحويل الحرِّ، كما تسمحُ بتحويل العملة المحليَّة إلى عملة قابلة للاستخدام بحريَّة وفقًا للإجراءات التي يحدِّدها مجلس الإدارة بالتَّنسيق مع البنك المركزي.

مادة (٣٧)

يكون للمنطقة الاقتصاديَّة نظامٌ خاص للإدارة الجمركيَّة يصدرُ به قرارٌ من مجلس الإدارة وفقًا للشُّروط والإجراءات التي تبينها اللائحةُ التنفيذيَّة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٣٨)

يضـع مجلـسُ الإدارة لائحـة تنظِّـم علاقـات العمـل وأخـرى تنظِّـم التَّأمينـات الاجتماعيَّـة في المنطقـة الاقتصاديَّـة.

ودون الإخـلال بنظـام العمـل المشـار إليـه يكـونُ عقـد العمـل المبرم بـين العامـل وربِّ العمـل في المنطقـة الاقتصاديَّـة هـو الحاكـم للعلاقـةِ بينهـما، ويجـبُ أن يتضمَّـن العقـدُ تنظيـمًا كامـلًا لكافـة حقـوق العامـل، وتكـون لائحـة النِّظـام الدَّاخـلي للعمـلِ بـأي مـشروع يـزاول نشـاطًا في المنطقـة الاقتصاديَّـة بعـدَ الموافقـة عليهـا مـن المؤسسـةِ مكملـة لعقـود العمـل الفرديَّـة أو الجماعيَّـة، وللمؤسسـة الاعـتراض عـلى مـا تتضمنـه اللائحـة مـن أحـكام تخالـفُ النِّظـام العـام أو تتضمـن مزايـا أقـل مـن المقـرَّرة في نظـام العمـل بالمنطقـة الاقتصاديَّـة.

مادة (٣٩)

يجـوزُ لغـير الكويتـي بصفـة منفـردةٍ أو بالاشـتراك مـع غـيره مـن الكويتيـين أو غـير الكويتيـين الاشـتغال بالتِّجـارة وأعـمال المقـاولات وفتـح المحـال التجاريَّـة والصناعيَّـة وغيرهـا في المنطقـة الاقتصاديَّـة، كـما يجـوزُ للـشَّركات الأجنبيَّـة إنشـاء فـروع لهـا داخـلَ المنطقـة الاقتصاديَّـة، وذلـك كلـه وفقًـا للقواعـد والإجـراءات التـي يصـدر بهـا قـرارٌ مـن مجلـس الإدارة.

مادة (٤٠)

يكـون للمنطقـة الاقتصاديَّـة لائحـةٌ خاصـةٌ بأعـمال الاسـتيراد والتَّصديـر داخـلَ حدودهـا، ويصـدرُ بهـا قـرارٌ مـن مجلـس الإدارة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٤١)

لا يجوزُ لأيِّ شخص أنْ يزاولَ مهنةً أو حرفةً في المنطقة الاقتصاديَّة إلَّا بعد الحصول على تصريح بذلك من المؤسسةِ، وطبقًا للشُّروط والإجراءات والرُّسوم التي تحددها اللائحة التنفيذيَّة.

مادة (٤٢)

يستمر العمل بقوانين الدَّولة المنظِّمة للتَّقاضي داخلَ المنطقة الاقتصاديَّة لحين صدور قانون خاص ينظِّم التَّقاضي فيها، بما يتوافقُ مع أنظمة التَّقاضي المعمول بها في المناطق الاقتصاديَّة المماثلة، وتلتزم المؤسسةُ بتقديم مشروع قانون في هذا الشَّأن خلال عام من تاريخ صدور مرسوم بتعيين مجلس إدارة المؤسسةِ.

مادة (٤٣)

ينشأ بالمنطقة الاقتصاديَّة مركزٌ دوليٌّ لتسويةِ المنازعاتِ بالطُّرق البديلة وتنظِّم اللائحة التنفيذيَّة أداءهُ لأعماله وتحديد قواعد التَّوفيق والتَّحكيم، وإجراءات مباشرته لاختصاصاته وتنظيم آليَّات انعقاد جلساته بوسائل الاتصال الحديثة وشروط ورسوم العضويَّة وقواعد تقدير وتحصيل مصروفاته ومقابل خدماته وكيفية تنفيذ القراراتِ والأحكام التي تصدرُ عن هيئاته.

ويصدرُ قرارٌ من مجلس الإدارة بتعيين رئيس المركز ومعاونيه وتحديدِ معاملتهم الماليَّة.

مادة (٤٤)

يختصُّ المركزُ بتسوية المنازعات المدنيَّة والتجاريَّة والإداريَّة التي يتفقُ الأطراف على تسويتها أمامهُ.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مادة (٤٥)

تطبق هيئةُ التَّحكيم على موضوع النِّزاع القواعدَ التي يتفقُ عليها الأطراف، وإذا اتَّفق على تطبيق قانون دولة معيَّنة اتبعتِ القواعد الموضوعيَّة فيه دونَ القواعد الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفقْ على خلاف ذلك، وإذا اتفقتِ الأطرافُ على إخضاع العلاقة القانونيَّة بينهم لأحكام عقد نموذجي أو اتفاقيَّة دوليَّة أو أي وثيقة أخرى وجب العمل بتلك الأحكام وما تشمله من أحكام خاصة بالتَّحكيم بشرط عدم مخالفته للنظام والآداب في الدَّولة.

مادة (٤٦)

تتولَّى هيئاتُ التَّوفيق والصلح التي يشكِّلها المركزُ إجراء التَّسوية الوديَّة للمنازعات التي يختصُّ بها المركز، وإذا توصلت إلى تسوية للنزاع وقبلها الأطراف يتمَّ إثباتُ ذلك في اتِّفاق صلح يوقَّع عليه الأطراف ويعتمدهُ قاضي التَّنفيذ ويكونُ لهذا الاتفاقُ قوَّة السَّند التَّنفيذي.

مادة (٤٧)

يجوزُ باتفاق الطرفين إتمام إجراءات التَّوفيق أو التَّحكيم داخلَ المركز عنْ طريق التَّوفيق أو التَّحكيم الآلي والذي تتمُّ إجراءاتُه وتتحدد جلساته عبرَ وسائل الاتصال الحديثة دونَ حاجةٍ لالتقاء أطراف النِّزاع وهيئة التَّوفيق أو المحكِّمين في مكان محدَّد وذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحدِّدها اللائحةُ التنفيذيَّة.

مادة (٤٨)

يكونُ حكمُ التَّحكيم الصادر وفقًا لأحكام هذا القانون ملزمًا للأطراف ويحوز حجيَّة الأمر المقضي، ويكونُ لهُ القوَّةُ التنفيذيَّة ذاتها كما لو كان حكمًا قضائيًّا، وذلك بعدَ المصادقة عليهِ من المحكمةِ المختصَّة.

مادة (٤٩)

يعتبرُ هذا القانون قانونًا خاصًّا ولا يعملُ في المنطقة الاقتصاديَّة بأيِّ نصٍّ يتعارضُ معَ أحكامهِ.

ودون الإخلال بأحكام الفقرة الثَّانية من المادة (٩) من هذا القانون تكونُ المؤسسةُ هي الجهةُ المنوط بها تنفيذ كافة التَّشريعات النَّافذة في الدولةِ بالمنطقة الاقتصاديَّة وذلك لحين صدورِ اللوائح المنظِّمة لكافة المسائل الماليَّة والإداريَّة والفنيَّة والخدمات والأنشطة وغيرها بالمنطقةِ الاقتصاديَّة.

مادة (٥٠)

تحلُّ المؤسسةُ محلَّ جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان وتؤول إليها ما لهذا الجهاز منْ حقوقٍ وتلتزمُ بما عليهِ من التزاماتٍ وتكونُ هي المسؤولةُ عن كافةِ الالتزامات والتَّعاقدات والتصرُّفات التي تقومُ بها.

مادة (٥١)

تصدرُ اللائحةُ التنفيذيَّة لهذا القانون بقرار من الوزير المختصِّ بناءً على اقتراح مجلس الإدارةِ خلال سنةٍ من تاريخ صدور مرسوم تعيين مجلس الإدارة.

أمَّا المادةُ الأخيرة فقدَ جاءَ بها على الوزراء - كلٌّ فيما يخصُّهُ - تنفيذ هذا القانون ويعملُ به من تاريخ نشره في الجريدة الرَّسميَّة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت